وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد/ الدراسات العليا

" المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في النمو الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق "

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

امير جواد جمال

بإشراف

أ.م. د هدى زوير مخلف

1446 هـ

2025 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَلِيُّ العَظيم

(طه: 114)

اقرار المقوم اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة بـ ((المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في النمو الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)) والعائدة الى طالب الماجستير (امير جواد جمال) / قسم الاقتصاد , قد تمت مراجعتها وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بالسلامة اللغوية .

التوقيع :-

اسم المقوم : محمد عبد الرسول جاسم

المرتبة العلمية : استاذ دكتور

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : / / 2024

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة المـوسومة بـ(**المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في النمو الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق**) التي تقدم بها الطالب (**امير جواد جمال**) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى زوير مخلف

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / / 202

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

التاريخ / / 202

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالب **(امير جواد جمال)** الموسومة بـ **(المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في النمو الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)**، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ المساعد الدكتور

عبدالحسين جاسم الاسدي

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ **(المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في النمو الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق)** والمقدمة من قبل الطالب **(امير جواد جمال)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير **(جيد جداً)** .

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ الدكتور

جليل كامل غيدان

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

نمارق قاسم حسين

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى زوير مخلف

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

مصادقة مجلس الكلية

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وهبني نعمة العلم والتوفيق، وأحاطني بعنايته ورحمته في كل خطوة خطوتها، الحمد له أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، فهو المعين والملهم الذي أضاء لي درب النجاح، وله الشكر على ما أنعم به علي من صبر وقوة وإرادة لتحقيق هذا الإنجاز، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد واله الأطهار، الذين كانوا منارات للحق والعلم والهداية.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله تعالى في مسيرتي:

إلى والدي العزيز، قدوتي ومصدر دعمي الأول، الذي علمني الصبر والمثابرة، وغرس فيَّ حب الاجتهاد والعمل الدؤوب.

إلى والدتي الغالية، تلك اليد الحانية والقلب المحب، التي لم تبخل عليّ بدعواتها الصادقة وكلماتها المفعمة بالأمل، والتي كانت سندي في كل لحظة.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين وقفوا بجانبي دائماً، مشجعين ومؤازرين، يقدمون لي الدعم في كل موقف.

إلى أساتذتي الكرام، الذين أغنوا عقلي بالمعرفة وقلبي بحب العلم، وكانوا مثالاً يُحتذى في العطاء والتميز.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين كانوا بجانبي في السراء والضراء، داعمين لي بكلماتهم ووجودهم.

وأخيرًا، إلى كل من وثق بي، ودعمني، وكان جزءًا من رحلتي، أهديكم جميعًا هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي لولا فضله وتوفيقه لما استطعت أن أخطو هذه الخطوات، ولما تمكنت من إنجاز هذه الرسالة، إذ إنَّ كل نجاح أحققه إنما هو من فضل الله وعونه، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً، على ما منحني من القوة والصبر والتوفيق، وعلى نعمة العلم التي أكرمني بها.

أتقدم بعد ذلك بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفتي الكريمة الدكتورة (هدى زوير مخلف الدعمي)، التي كانت لي خير دليل ومرشد في رحلتي البحثية ولم تبخل على بتوجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة.

كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين تفضلوا بقبول هذه الرسالة وتقديم ملاحظاتهم البنّاءة التي أسهمت في تحسينها وصقلها.

وأخص بالشكر والتقدير أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، الذين لم يدخروا جهداً في تعليمنا وتوجيهنا، وكانوا مثالاً للعطاء والمعرفة ولكل منهم دورٌ عظيمٌ في تطوير رؤيتي العلمية وصقل مهاراتي البحثية، كلمات الشكر تعجز عن التعبير عن مدى امتناني لتفانيهم وجهودهم المستمرة في سبيل تعليمنا وتطويرنا علمياً وأكاديمياً.

وأخيرًا، لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني، ولو بكلمة طيبة، أو دعوة صادقة، أو نصيحة حكيمة، أنتم جميعًا كنتم جزءًا من هذا النجاح، ولكم مني أصدق التقدير والاحترام.

الباحث

المستخلص:

تناول هذا البحث أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، اذ يسهم البحث في التعرف على سلاسل القيمة العالمية وطرق المشاركة فيها، وفهم العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي، ومعرفة الدور الذي تؤديه سلاسل القيمة العالمية في النمو الاقتصادي في البلدان التي شاركت في سلاسل القيمة العالمية عن طريق دراسة تجارب دول مختارة ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب وتطبيقها في الاقتصاد العراقي، إذ يعاني العراق من ضعف في معظم القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية والبنى التحتية المتهالكة والاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في تمويل ميزانية البلد، اذ تشكل قيمة الصادرات النفطية نسبة كبيرة جداً من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فهل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، وتسهم ايضاً في زيادة الصادرات ومستوى التوظيف ومن ثمَّ تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة مستوى النمو الاقتصادي في العراق.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي دوراً إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي، لتحقيق أهداف البحث قدم البحث إطاراً نظرياً لسلاسل القيمة العالمية، مع توضيح مزايا وعيوب المشاركة فيها، واستعراض العلاقة بين هذه السلاسل والنمو الاقتصادي. كما تهدف الدراسة إلى اقتراح حلول وسياسات يمكن تبنيها في العراق، بناءً على التجارب الناجحة للدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وتم التوصل الى ان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة، ويسهم قطاع الصناعة بشكل كبير في القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات، ويكون الأثر متبادل بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقطاع الصناعة، وان القيمة المضافة في الخدمات مثل الابتكار والتصميم والتسويق واللوجستيات أكبر من القيمة المضافة في التصنيع، وان ربط السوق المحلية بالسوق الأجنبية يسهم في توفير مدخلات وسيطة متطورة وإدخال طرق انتاج وتكنولوجيا حديثة تسهم في زيادة القدرات التنافسية والإنتاجية للشركات المحلية وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الروابط الامامية والخلفية، إذ إنَّ سلاسل القيمة العالمية تسمح للشركات التخصص في مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية ولا تشترط القيام بالعملية بكاملها مما يذلل العقبات امام دخول الشركات الى السوق وزيادة قدراتها التنافسية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ه-ز
قائمة الجداول	ح-ط
قائمة الاشكال	ي
المقدمة	1
اولاً: مشكلة البحث	2
ثانياً: فرضية البحث	2
ثالثاً: أهمية البحث	2
رابعاً: اهداف البحث	2
خامساً: منهجية البحث	2
سادساً: الحدود الزمانية والمكانية	3
سابعاً: هيكلية البحث	3
ثامناً: الاستعراض المرجعي	4-10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي	**11-56**
تمهيد	12
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية	**13-28**
أولاً: مفهوم سلاسل القيمة العالمية	13-16
ثانياً: أنواع سلاسل القيمة	16-17
ثالثاً: أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية	17-18
رابعاً: خصائص الاقتصاد العالمي في ظل سلاسل القيمة العالمية	19
خامساً: محركات سلاسل القيمة العالمية (القوى الدافعة الرئيسة)	20
سادساً: أهمية ومكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	20-22
سابعاً: طرق المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	22-25
ثامناً: مؤشرات ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	25-27
تاسعاً: السياسات التي تؤثر على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	27-28
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي	**29-47**
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي	29
ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية	30
ثالثا: مصادر النمو الاقتصادي	30-32
رابعا: محددات وعناصر النمو الاقتصادي	32-33
خامسا: أنواع النمو الاقتصادي	33-34
سادسا: خصائص النمو الاقتصادي	34-35

سابعا: أهمية النمو الاقتصادي	35-36
ثامنا: اهداف النمو الاقتصادي	36-37
تاسعا: مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي	37-42
عاشراً: اهم النماذج للنمو الاقتصادي	42-47
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي	**48-56**
أولا: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	48-49
ثانياً: العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية ومستوى التنمية الاقتصادية للبلدان المشاركة	49-50
ثالثا: سلاسل القيمة العالمية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الفرص الاقتصادية	51-55
رابعاً: العوامل التي تؤثر في العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي	56
الفصل الثاني: الإطار التحليلي لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي	**57-94**
تمهيد	58
المبحث الأول: مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية	**59-71**
أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد الماليزي	59-61
ثانياً: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ماليزيا للمدة (2000-2022)	61-63
ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)	63-68
رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في اهم القطاعات في ماليزيا للمدة (2000-2020)	68-70
خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)	70-71
المبحث الثاني: مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية	**72-83**
أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد في هونغ كونغ	72-73
ثانيا: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	73-75
ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	75-80
رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في اهم القطاعات في هونغ كونغ للمدة (2000-2020)	80-82
خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	82-83
المبحث الثالث: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية	**84-94**
أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد المصري	84
ثانياً: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر للمدة (2000-2022)	84-86
ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)	86-91
رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في اهم القطاعات في مصر للمدة (2000-2020)	91-93

خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)	93-94
الفصل الثالث: قياس وتحليل تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي للدول المختارة والدروس المستفادة منها في العراق	**95-141**
تمهيد	96
المبحث الأول: التأطير النظري للأنموذج والاختبارات القياسية المستخدمة	**97-101**
اولاً: مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive model)	97
ثانيا: خطوات تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	98-100
ثالثا: مميزات انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	101
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي	**102-128**
أولاً: توصيف متغيرات الانموذج القياسي	102
ثانياً: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في ماليزيا	102-111
ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في هونغ كونغ	111-119
رابعاً: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في مصر	119-128
المبحث الثالث: مستقبل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية والدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة	**129-141**
اولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي	129-130
ثانياً: مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية	130-138
ثالثاً: الدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة وإمكانية تطبيقها في العراق	**138-141**
الاستنتاجات	**142-143**
التوصيات	**143-144**
المصادر والمراجع	**145-155**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ماليزيا للمدة 2000-2022 (نسبة مئوية%)	62
2-2	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (2000-2022)	64
3-2	مستوى التوظيف والبطالة في الاقتصاد الماليزي للمدة (2000-2022)	66
4-2	الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات في ماليزيا للمدة (2000-2022)	67
5-2	بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات لاهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2020)	69
6-2	العلاقة بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واهم مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)	71
7-2	مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	74
8-2	الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هونغ كونغ للمدة 2000-2022	76
9-2	مستوى التوظيف والبطالة في هونغ كونغ للمدة 2000-2022(نسبة مئوية)	78
10-2	الصادرات ومؤشر تركز الصادرات في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	79
11-2	بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في أهم القطاعات الاقتصادية في هونغ كونغ (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2022)	81
12-2	العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)	83
13-2	مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر للمدة (2000-2022)	85
14-2	الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2000-2022)	87

15-2	مستوى التوظيف والبطالة في مصر للمدة (2000-2022)	89
16-2	الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات في مصر للمدة (2000-2022)	90
17-2	بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في أهم القطاعات الاقتصادية في مصر (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2020)	92
18-2	العلاقة بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واهم مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)	94
3-1	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)	103
2-3	نتائج اختبار انموذج ARDL	104
3-3	نتائج اختبار الحدود	105
4-3	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	106
5-3	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	106
6-3	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	110
7-3	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	111
8-3	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)	111
9-3	نتائج اختبار انموذج ARDL	112
10-3	نتائج اختبار الحدود	114
11-3	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	114
12-3	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	115
13-3	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	118
14-3	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	119
15-3	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)	120
16-3	نتائج اختبار انموذج ARDL	121
17-3	نتائج اختبار الحدود	122
18-3	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	123
19-3	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	123
20-3	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	127
21-3	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	128

22-3	مؤشرات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية للمدة (2000-2018)	131

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	منحنى الوجه المبتسم	18
1-3	تحديد مدة الابطاء المثلى	104
2-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test	107
3-3	نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM	107
4-3	اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج CUSUM of Square	108
5-3	نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج	109
6-3	تحديد مدة الابطاء المثلى	113
7-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test	115
8-3	نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM	116
9-3	اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج CUSUM of Square	117
10-3	نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج	117
11-3	تحديد مدة الابطاء المثلى	122
12-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test	124
13-3	نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM	125
14-3	اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج CUSUM of Square	126
15-3	نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج	126

المقدمة:

أدت العولمة الى زيادة الترابط بين الأسواق العالمية، والى تغير اليات وطرق الإنتاج الصناعي العالمي والتجارة الدولية وأصبحت عملية الإنتاج عملية دولية من مرحلة التصميم الى التصنيع والى التسليم والتسويق، كما أدت العولمة الى تغير تأثير أدوات السياسة التجارية التقليدية وفقدان أهميتها كوسيلة للتأثير في حجم واتجاه تدفقات التجارة الدولية مما دفع الحكومات الى تحويل اولوياتها بعيدا عن سياسات إحلال الواردات لصالح السياسات التي تهدف الى زيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية وزيادة الاتفاقات الإقليمية والدولية التي تهدف الى تحقيق اكبر قدر من التكامل الاقتصادي، وقد ساعدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بالإضافة الى التسهيلات التي أدت الى زيادة انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية بحرية على زيادة الترابط والتشابك بين الدول والأسواق ونمو التجارة الدولية والدخل بشكل غير مسبوق .

وفي ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، برزت سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، إذ تؤدي سلاسل القيمة العالمية دوراً مهماً في تعزيز الإنتاجية والكفاءة من خلال توزيع العمليات الإنتاجية بين الدول، مما يتيح للشركات والحكومات الاستفادة من المزايا التنافسية المختلفة، ومع تزايد أهمية هذا النمط الاقتصادي، تتزايد الأسئلة حول كيفية تحقيق أقصى استفادة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في الدول التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تتناول هذه الرسالة دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دعم النمو الاقتصادي، مع التركيز على تجارب دول مختارة نجحت في توظيف هذه الآلية لتعزيز معدلات نموها، سيتم تحليل هذه التجارب بهدف استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في توجيه السياسة الاقتصادية في العراق، إذ يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات التنموية التي قد تتطلب تبني استراتيجيات جديدة لتعزيز قدراته التنافسية على المستوى الدولي.

اولاً: مشكلة البحث

هل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، وهل تسهم في زيادة الصادرات، مستوى التوظيف، ومن ثمَّ تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة مستوى النمو الاقتصادي، وماهي طبيعة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي، وكيف يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ثانياً: فرضية البحث

ان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دوراً ايجابياً في النمو الاقتصادي في البلدان المشاركة.

ثالثاً: أهمية البحث

يسهم هذا البحث في التعرف على سلاسل القيمة العالمية وطرق المشاركة فيها، وفهم العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي، ومعرفة الدور الذي تؤديه سلاسل القيمة العالمية في النمو الاقتصادي في البلدان التي شاركت في سلاسل القيمة العالمية عن طريق دراسة تجارب دول مختارة ومحاولة معرفة طرق الاستفادة من هذه التجارب وتطبيقها في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: اهداف البحث

1. التعرف على دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في النمو الاقتصادي لدول مختارة شاركت في سلاسل القيمة العالمية، وتحليل أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في النمو الاقتصادي للدول المختارة.
2. التعرف على الطرق المناسبة للإفادة من تجارب الدول المختارة في العراق وتقديم توصيات تسهم في زيادة مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية.

خامساً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في فهم العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي عن طريق دراسة تجارب دول مختارة وتحليل دور هذه السلاسل في النمو الاقتصادي عبر المدة الزمنية، فضلا عن استخدام التحليل القياسي المتمثل باختبار انموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

لبيان دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في النمو الاقتصادي تم اختيار ثلاثة بلدان شاركت في سلاسل القيمة العالمية، ماليزيا وهي من الدول التي مرت بتجربة تنموية ناجحة واستفادت من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، هونغ كونغ وهي من الدول المتقدمة وتم اختيارها للاستفادة من الطرق المتقدمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مصر وهي دولة عربية نامية ذات اقتصاد مشابه للاقتصاد العراقي وقد شاركت في سلاسل القيمة العالمية، تم دراسة تجربة الدول المذكور للمدة 2000-2022.

سابعاً: هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث على ثلاثة فصول، كل فصل يتكون من ثلاثة مباحث، وكالتالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: الإطار التحليلي لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثالث: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي للدول المختارة والدروس المستفادة منها في العراق

المبحث الأول: التأطير النظري للأنموذج والاختبارات القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية والدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة

ثامناً: الاستعراض المرجعي

1. الدراسات الاجنبية

أ. دراسة Carmen Díaz-Mora, And Others تعزيز استقرار الصادرات من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية،2017[1]

بحثت هذه الدراسة في تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على استقرار الصادرات، مع الاهتمام في الاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

استناداً إلى الأدبيات التي أظهرت انتشار العلاقات التجارية قصيرة الأجل، يهدف هذا البحث إلى توفير فهم أعمق لهذه القضية من خلال استكشاف تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) على فرصة بقاء الصادرات على مستوى المنتج والبلد، مع إيلاء اهتمام خاص للاختلافات بين البلدان المتقدمة والنامية، وتبحث الدراسة في اهمية نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الخلفية أو الأمامية) لبقاء الصادرات.

ويوضح التحليل أن ارتفاع او انخفاض حجم الصادرات يعتمد على نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الدول المعنية، إذ إنَّ ارتفاع نسبة المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية تسهل تدفقات الصادرات الأطول امداً، وتتوافق هذه النتيجة مع التأثير المعزز للإنتاجية الناتج عن استيراد المدخلات الوسيطة، وتشير الدراسة إلى أن هذا التحسن في الإنتاجية يترجم إلى وضع تنافسي أكثر صلابة واستقراراً في الأسواق الدولية.

إذ إنَّ فوائد المشاركة الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية، والاقتصادات المتوسطة الدخل السائدة في العينة، ويظهر التحليل ارتفاع استخدام نقل التكنولوجيا المرتبطة بالمدخلات الوسيطة المستوردة في تلك الاقتصادات البعيدة عن الحدود التكنولوجية (ما يسمى "التعلم عن طريق استيراد التأثير").

[1] Carmen Díaz-Mora, And Others, Strengthening The stability of Exports Through GVC Participation: The who and how matters, Journal of Economic Studies, 2017.

ب. دراسة: Anna Ignatenko, and others سلاسل القيمة العالمية: ما هي الفوائد ولماذا تشارك البلدان؟ 2019[1]

تناولت هذه الدراسة مشاركة بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية في سلاسل القيمة العالمية بالاعتماد على بيانات Eora MRIO، ولتقدير محددات واثار المشاركة سلاسل القيمة العالمية، تم استخدام مقاييس مختلفة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية باستخدام منهجية تم تطويرها مؤخراً وتتوافق مع الأدبيات النظرية.

أصبحت التجارة والإنتاج العالميان منظمين بشكل متزايد حول سلاسل القيمة العالمية على مدى العقدين الماضيين، وقد أظهرت النظريات الأخيرة أن البلدان يمكن أن تفيد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال قنوات متعددة، ماهي هذه القنوات وكيف تستفيد البلدان؟

بينت الدراسة أن قطاعي التصنيع والخدمات يشاركان بشكل مختلف في سلاسل القيمة العالمية، وتبين ان الروابط الأمامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية تعطي صورة أفضل لمشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية، وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وليس التجارة التقليدية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في الأداء الاقتصادي للبلدان، لكن المكاسب قد تكون غير متساوية، ويتضح أن البلدان ذات الدخل فوق المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل تستفيد أكثر من المشاركة، بينما لا تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل دون المتوسط،

كما أوضحت الدراسة إن جودة المؤسسات، وجودة البنية التحتية، وتكاليف العمل هي محددات مهمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وأن قطاع الخدمات الأولية أكثر حساسية للحواجز التجارية، ومن المهم التوصل إلى فهم أفضل للحواجز التي تعترض تجارة الخدمات ونوع الإصلاحات والاتفاقيات التجارية التي يمكن أن تسهلها.

[1] Anna Ignatenko, and others, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate? IMF, working paper, European Department,2019.

ت. دراسة Lin Jones, Meryem Demirkaya, And Erica Bethmann تحليل سلاسل القيمة العالمية: المفاهيم والمناهج،2019[1]

ناقشت الدراسة تطور سلاسل القيمة العالمية وتأثيرها الاقتصادي في البلدان أو الصناعات أو الشركات المشاركة على نطاق واسع في الأدبيات التجارية والاقتصادية، وسلطت الضوء على بعض المواضيع الرئيسة التي تتناولها أدبيات سلاسل القيمة العالمية، بهدف تزويد القراء المتخصصين بتغطية واسعة للمواد ذات الصلة لتطوير فهمهم لأبحاث سلاسل القيمة العالمية.

تغطي هذه الدراسة المفاهيم الأساسية والأساليب التحليلية الرئيسة المستخدمة بشكل شائع في أدبيات سلاسل القيمة العالمية، وتناقش العوامل الاقتصادية والتقنية المهمة التي تحرك سلاسل القيمة العالمية في الآونة الأخيرة، ويسلط الضوء على الخصائص الموجودة في العديد من سلاسل القيمة العالمية، مثل سلاسل السلع الأساسية التي يقودها المنتجون والمشترون، وتكوينات سلسلة القيمة وظهور التصنيع التعاقدي والتصنيع المعياري.

وتناقش هذه الدراسة ايضاً الآثار الاقتصادية لسلاسل القيمة العالمية على القدرة التنافسية، والتنمية الاقتصادية، وسوق العمل، وتكاليف التجارة، على الرغم من أن هذه الدراسة تستعرض نطاقًا واسعًا من المؤلفات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، وتسلط الضوء على موضوعات مركزية لتطوير فهم شامل لأبحاث سلاسل القيمة العالمية الحالية، فان هذه الدراسة تعد عملاً من شأنه أن يساعد محللي الصناعة، الباحثين التجاريين والطلاب على حدٍ سواء في بحوث سلاسل القيمة العالمية الخاصة بهم.

ث. دراسة Mohamedou Nasser Dine التأثيرات غير المباشرة بين الصناعات على إنتاجية العمل وسلاسل القيمة العالمية: ادلة من تركيا،2020[2]

وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية والأمامية، ترتبط بشكل كبير بالإنتاجية على مستوى القطاع، وباستخدام نهج الاقتصاد القياسي المكاني لانموذج الاعتماد على المدخلات والمخرجات في الإنتاجية بين القطاعات، تقدم الدراسة أدلة على الآثار غير المباشرة الكبيرة في الإنتاجية عبر القطاعات.

[1] Lin Jones, and Others, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, Journal of International Commerce and Economics, United States International Trade Commission, 2019.

[2] Mohamedou Nasser Dine, Inter-Industry Spillovers In Labor Productivity And Global Value Chain Impacts: Evidence From Turkey, Economic Research Forum, Working Paper No.1430, 2020.

وتبين الدراسة ايضاً أدلة على أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تؤثر فقط في الإنتاجية داخل القطاعات(آثار مباشرة) ولكن ايضاً عبر القطاعات من خلال الاعتماد على المدخلات والمخرجات (آثار غير مباشرة)، وتشير النتائج إلى أن الإنتاجية في قطاعي التصنيع والخدمات معرضة لتأثير غير مباشر كبير عبر القطاعات وأن التغيير في الإنتاجية في أحد القطاعات ينتقل بشكل إيجابي إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال علاقات المدخلات والمخرجات، ويتماشى هذا مع افتراض بالاسا (1961) الذي ينص على أن الروابط بين القطاعات هي مصادر رئيسة لتأثيرات الإنتاجية.

ج. دراسة Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في رفع مستوى الصادرات،2021[1]

ناقشت هذه الدراسة أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في رفع مستوى الصادرات، وهل ان النمو الاقتصادي والتنمية يتطلب تحويل الهيكل الاقتصادي للبلد، ويعتمد على تحسين جودة المنتجات المنتجة والمصدرة، إذ إنَّ إنتاج وتصدير منتجات عالية الجودة يتطلب في كثير من الأحيان الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة والمدخلات الوسيطة ذات الجودة الأعلى، فهل يمكن أن توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية طريقا للوصول إلى هذه التكنولوجيا والمدخلات الوسيطة التي توفر للاقتصادات فرصا للتنمية السريعة من خلال رفع مستوى الصادرات.

تهدف الدراسة الى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على جودة الصادرات عبر بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية، وعلى وجه التحديد ما إذا كانت التحسينات في مستوى جودة المنتجات المصدرة مشروطة بنوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومستوى التنمية في البلد.

اذ اظهرت نتائج تحليل العينة الكاملة تحسناً في مستويات جودة الصادرات وارتباط جودة المنتجات بشكل إيجابي بمدى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية)، كما نجد أن التأثير الإيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بما في ذلك المشاركة الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة العالمية، يميل إلى أن تكون أعلى بالنسبة إلى المنتجات الأكثر تعقيدًا وتمايزاً.

وتوصلت الدراسة الى ان السياسات التي تمنع مشاركة أي بلد في سلاسل القيمة العالمية يمكن إصلاحها استراتيجياً للسماح للشركات، وخاصة تلك الموجودة في الاقتصادات النامية، بالمشاركة في سلسلة العرض العالمية للوصول إلى هذه المدخلات الوسيطة الأجنبية البالغة الأهمية، ويتطلب تحقيق ذلك

[1] Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, how important is GVC participation to export upgrading? The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021.

بذل الجهود من أجل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق من خلال شبكة التجارة العالمية من خلال اتفاقيات تجارية مواتية، مثل التعريفات التفضيلية على المواد الوسيطة المستوردة وتنفيذ السياسات التي من شأنها جذب الشركات الرائدة والموردين العالميين في سلسلة القيمة، وتشمل هذه السياسات ايضاً اعتماد سياسات أفضل لترويج التجارة والاستثمار، وأنظمة أسعار صرف تنافسية، وسياسات وجذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة الأعمال إلى جانب المكملات المماثلة مثل بناء البنية التحتية، وتعزيز الاتصال.

2. الدراسات العربية

أ. دراسة لطرش ذهبية، عرامة دلال: استراتيجيات ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية،2020 [1]

تناولت هذه الدراسة أهم الاستراتيجيات التي يجب على الجزائر اعتمادها لتحسين تنافسية القطاع الصناعي وجعله قادراً على الاندماج بطريقة ايجابية في سلاسل القيمة العالمية، التي أضحت الشكل المميز لعولمة التجارة والاستثمار في العقدين الأخيرين.

وناقشت الدراسة مشكلة تدني القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري من الناحية الكمية والنوعية وضعف المحتوى والتعقد التكنولوجي في الصادرات الصناعية الجزائرية وارتباطها بالأسواق الدولية في توفير مدخلات إنتاجها، وماهي اهم الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها لترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وأكدت الدراسة على أهمية تحسين بيئة الأعمال الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، وتشجيع إقامة المناطق الحرة للتصدير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وإنشاء العناقيد الصناعية التكنولوجية والإسراع في تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتصدير وتشجيع التوجه إلى سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز جودة البنية التحتية واللوجستية للنقل نظرا لأهميتها في تحديد ملامح تنظيم وجغرافية سلاسل القيمة العالمية وتحديد اندماج الجزائر فيها.

ب. دراسة سميحة جديدي: مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية،2020 [2]

تناولت الدراسة تحديد اهم مرتكزات التنمية الصناعية في ظل التوزيع الدولي للإنتاج في إطار سلاسل القيمة العالمية، إذ هدفت الدراسة الى التعريف بسلاسل القيمة العالمية والتنمية الصناعية بمفهومها الحديث

[1] دراسة لطرش ذهبية، عرامة دلال، استراتيجيات ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد1، الجزائر، 2020

[2] سميحة جديدي، مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد2، الجزائر، 2020.

ومحاولة تحديد اهم مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية، وتفترض الدراسة ان تنمية القوة العاملة والقدرة على الابتكار الى جانب السياسات الصناعية والروابط الإقليمية لها أهمية كبية في تحقيق التنمية الصناعية في ظل توزيع الإنتاج بشكل سلاسل القيمة العالمية.

توصلت الدراسة الى ان تأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية غير تلقائية، وتتطلب من البلدان وخاصة النامية بذل جهود للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية باتجاه الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، إذ إنَّ مشاركة البلدان النامية في أنشطة التجميع والتركيب يحرمها من مكاسب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كما توصلت الدراسة الى ان تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يتوقف على عدد من العوامل منها مدى تطور مهارات وقدرات اليد العاملة المحلية ، ومدى استعداد الشركات للاستثمار، ومستوى تطور البنى التحتية، ومدى ملائمة السياسات الصناعية مع متطلبات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ت. دراسة بركان انيسة، دراج عفيفة: سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة،2022 [1]

تناولت هذه الدراسة التحولات التي شهدتها التجارة الدولية نتيجة زيادة الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، كما تناولت انعكاسات هذه التحولات على هيكلة التجارة الدولية، بالإضافة إلى استعراض النماذج الحديثة للتقسيم الدولي للعمل.

اذ توصلت الدراسة إلى أن الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية أصبح هدفاً تسعى لتحقيقه معظم دول العالم، بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية، لما توفره من مكاسب كبيرة للدول المشاركة، وقد أسهم ذلك بشكل خاص في تمكين الدول النامية من تحقيق تقدم ملحوظ، حيث تمكنت من اللحاق بركب الدول الاقتصادية الكبرى دون الحاجة إلى بذل جهود ضخمة مقارنة بالنماذج التقليدية.

ث. دراسة منى أبو العطا حليم: مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ضوء الازمات والاثر على التنمية المستدامة،2023 [2]

تناولت هذه الدراسة اهمية زيادة الترابط بين الاقتصادات في ظل سلاسل القيمة العالمية واهمية المشاركة فيها واثارها في اقتصادات الدول المشاركة فيها وعلى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

---

[1] بركان انيسة، دراج عفيفة، سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد2، الجزائر، 2022

[2] منى أبو العطا حليم، مستقبل المشاركة في سلا سل القيمة العالمية في ضوء الازمات والاثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)، مجلة مصر المعاصرة، عدد549، مصر ،2023.

هدفت الدراسة الى التعرف على سلاسل القيمة العالمية وتطورها ومستقبلها واهمية المشاركة فيها للدول العربية بصورة عامة وللسعودية ومصر بصورة خاصة، والتعرف على الفرص التحديات والمعوقات التي تمنع من المشاركة وخاصة التحديات العالمية وكيفية التغلب عليها.

ناقشت الدراسة ماهية سلاسل القيمة العالمية وما هو مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الوقت الحالي، وماهي التحديات والصعوبات التي تواجه الدول التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية، وماهي الاستراتيجيات الجديدة للمشاركة فيها في ظل التحديات والأزمات، وماهي الاثار المترتبة على مشاركة مصر والسعودية في سلاسل القيمة العالمية، وما علاقة المشاركة بالتنمية المستدامة.

اذ توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية، وان الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يساعد على التطوير والتنمية وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي وزيادة الصادرات ويسهم في خفض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة كونها تأخذ بنظر الاعتبار تجارب دول مختارة ومحاولة الإفادة من هذه التجارب في العراق، وتقديم توصيات تسهم في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية في العراق وزيادة نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها، كما اهتمت الدراسة بمشروع طريق التنمية العراقي كونه يعد عنصراً أساسياً لربط العراق بالأسواق العالمية وتوجيه الاستثمارات لدعم البنية التحتية للمشروع لتمكين العراق من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

تمهيد

في العقود الأخيرة، ظهرت سلاسل القيمة العالمية كأنموذج لمنظمة التجارة العالمية وأصبحت معظم عمليات الإنتاج مجزأة في جميع أنحاء العالم، ويتم إنتاج السلع والخدمات في مراحل منفصلة تقع في بلدان مختلفة ويتم تجميعها إما بالتتابع على طول سلسلة التوريد أو في موقع نهائي، ويرتبط صعود سلاسل القيمة العالمية بالتوسع في التجارة الدولية في الأجزاء والمكونات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعظمها من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، التي تمثل اللاعبين الرئيسين في تشغيل هذه الشبكات، وأحدثت سلاسل القيمة العالمية تأثيراً عميقاً ودائماً في الاقتصاد العالمي، مما أثر على القدرة التنافسية وتطورات الاقتصاد الكلي وزاد بقوة من الترابط الاقتصادي بين البلدان، سنتناول في هذا الفصل مفاهيم نظرية لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي والعلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسلاسل القيمة العالمية

أولاً: مفهوم سلاسل القيمة العالمية(Global Value Chains)

يعرف البنك الدولي سلاسل القيمة العالمية بانها: "نمط انتاج متوزع على عدد من الشركات في بلدان مختلفة، تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلعة كلها".[1]

ويعد موضوع سلاسل القيمة العالمية من اجندة التجارة الدولية التي تخص تدويل أنشطة الشركات، اذ تقوم الشركات بالاستثمار في صناعات مختلفة وفي مناطق مختلفة من انحاء العالم وعلى نطاق غير مسبوق من السرعة ويشير مصطلح سلاسل القيمة العالمية الى التجزئة المتزايدة في انتاج السلع والخدمات و خلق القيمة المضافة في بلدان مختلفة في الدورة الإنتاجية، وتكون هذه العملية مصحوبة بالتقدم والتطور في مجالات عديدة مثل إدارة سلسلة التوريد والتقنيات والنقل والاستثمار وتحرير التجارة وخفض تكاليف المعاملات، وتتبنى العديد من الشركات استراتيجيات انشاء سلاسل الإنتاج الدولية وتؤدي استراتيجية خفض الكلفة الى انتاج كميات كبيرة من السلع بمدخلات من بلدان مختلفة وبكميات كبيرة وكلفة منخفضة.[2]

وتتكون سلسلة القيمة العالمية من سلسلة من المراحل المشاركة في انتاج سلعة معينة، اذ تتكون في كل مرحلة قيمة مضافة وتكون مرحلتين على الأقل في بلدان مختلفة، أي انها عملية انتاج تكَون القيمة المضافة (مثل خدمات العمل)في بلدين على الأقل، وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه سلاسل القيمة العالمية فان إمكانية تجزئة الإنتاج عبر الحدود تؤدي الى تقسيم دولي ادق للعمل ومكاسب اكبر من التخصص، كما تسمح سلاسل القيمة العالمية بتدفق الموارد نحو الاستخدام الأكثر إنتاجية، ليس فقط عبر البلدان والقطاعات ولكن ايضاً داخل القطاعات عبر مراحل الإنتاج، وتعمل سلاسل القيمة العالمية على زيادة النمو الاقتصادي وتشغيل العمالة والتأثيرات التوزيعية للتجارة القياسية.[3]

كما تعرف سلاسل القيمة العالمية بانها مجموعة من العلاقات المعقدة والمتشابكة المولدة لقيمة مضافة ملموسة وغير ملموسة من خلال تبادلات ديناميكية (حركية) بين إثنين أو أكثر من الدول او المنظمات او الشركات المشاركة في تلك التبادلات الملموسة وغير الملموسة والتي يترتب عليها إضافة وخلق قيمة

[1] مجموعة البنك الدولي، التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، أمريكا ،2020، ص1.
[2] يسعد عبد الرحمن، واخرون، دور سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التنويع الاقتصادي على ضوء استراتيجية China-plus-one، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد06، الجزائر، 2021، ص45.
[3] Pol Antra's, Conceptual Aspects of Global Value Chains, World Development Report 2020, world bank group, p5.

جديدة عبر المراحل المتعددة على طول شبكة القيمة وصولا الى التكوين النهائي للسلعة أو الخدمة في السوق النهائي للمستهلك.[1]

ومما سبق يمكن تعريف سلاسل القيمة العالمية بانها عملية انتاج تتم عبر مراحل متعددة وفي بلدان مختلفة، في كل مرحلة من مراحل الإنتاج يتم الحصول على قيمة مضافة، وتسمح سلاسل القيمة العالمية للبلدان والشركات التخصص في المرحلة التي تملك ميزة نسبية فيها بدلاً من القيام بالعملية الإنتاجية بمفردها.

وتكون عملية الإنتاج أكثر عرضة للتجزئة الدولية عندما تكون:[2]

1. السوق المستهدفة أكبر، بحيث يكون مجال أكبر لاستيعاب العرض المتزايد للسلع والخدمات الناجمة عن التقسيم الدولي الأكثر كفاءة للعمل.
2. البلدان في شبكات الإنتاج أكثر تنوعا في تكاليف عوامل الإنتاج مما يتيح فرصا أكبر للشركات لاستغلال المزايا النسبية.

كما إن للمحددات التقليدية للتجارة الدولية (مثل ثروات عوامل الإنتاج، والجغرافيا، والمؤسسات، وحجم السوق) تأثيرا ايضاً بمدى اندماج البلدان والصناعات في سلاسل القيمة العالمية، ويختلف تأثير المحددات التقليدية في تدفقات سلاسل القيمة العالمية عن كيفية تأثيرها على التدفقات التجارية التقليدية، وعلى العكس من المفاهيم التقليدية للتجارة الدولية التي تركز على المعاملات الدولية التي تشمل دولتين فقط (دولة مصدرة ودولة مستوردة)، تستلزم سلاسل القيمة العالمية عمليات إنتاج غالبًا ما تعبر الحدود عدة مرات، وغالبًا ما تتضمن أكثر من دولتين.

ومن اهم الأسباب التي اسهمت في تجزئة مراحل الإنتاج دوليا:[3]

1. ادت الظروف التاريخية في بداية التسعينيات دوراً مهماً وان انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أسهم في تعميم انموذج التجارة الحرة وأدى الى زيادة عدد الشركاء التجاريين المحتملين.

[1] هبة السيد محمد السيد طلبه، تطور صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد32، العدد2 ، مصر، 2018، ص398.

[2] جديدي سميحة، دور سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنافسية الصناعية دراسة قياسية لعدد من البلدان النامية للفترة 1995-2017، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد9، المجلد2، العراق، 2021، ص349.

[3] جديدي سميحة، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كانموذج جديد للتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد03، العدد02، العراق، 2022، ص432.

2. تأسيس المنظمة العالمية للتجارة والتي ادت دوراً مهماً في تحرير التجارة وإزالة العوائق امام حركة السلع ورؤوس الأموال والتخلي عن السياسات الحمائية.
3. التوجه نحو التكامل الإقليمي وزيادة الاتفاقيات الإقليمية التي تهدف لتحرير التجارة البينية وإقامة التكتلات الاقتصادية أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية البينية.
4. التطور التكنولوجي والابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات اسهمت في زيادة سرعة التبادلات وغيرت من شروط التجارة الدولية.

انَّ زيادة تجزئة مراحل الإنتاج دولياً ً أدى الى انخفاض تكاليف التبادلات التجارية وزيادة حجم التجارة في السلع الوسيطة، مما دفع الشركات لتغيير استراتيجياتها عن طريق التخصص في الأنشطة الأساسية والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة سواء داخل البلد او خارجه او نقل أنشطتها الى خارج البلد، وان توفر بيئة مناسبة للتبادل الدولي وتسهيل التبادلات عبر الخدمات اللوجستية والاتصالات والنقل اسهم في دخول الشركات في اتفاقات تعاقدية او انشاء مشاريع مشتركة، فضلاً عن اتفاقيات التوريد والإنتاج بين الشركات متعددة الجنسيات وفروعها، ويمكن تعريف سلاسل القيمة العالمية ببساطة بانها مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات في مواقع جغرافية مختلفة لوضع المنتج في السوق بدءا من تصميمه الى استخدامه النهائي، وتتضمن سلسلة القيمة الأنشطة التالية: التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك النهائي، ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة من قبل شركة واحدة او تقسيمها على عدة شركات:[1]

ويعد ظهور سلاسل القيمة العالمية من أهم سمات العولمة الاقتصادية في العقود الأخيرة، ووصفت الأدبيات الاقتصادية الظواهر المتعلقة بصعود سلاسل القيمة العالمية من وجهات نظر مختلفة مثل التجزئة، التزود من الخارج، التوجه الخارجي، تفكك الانتاج، تقاسم الإنتاج العالمي، التخصص الراسي، الاستعانة بمصادر خارجية، شبكات الإنتاج العمودية، التجارة في المهام... الخ، وتشير جميعها إلى نفس الحقيقة يتم تقسيم سلاسل القيمة في مهام ووظائف على مستوى العالم، وذلك يعني ان إنتاج البضائع يتم في عدد من المراحل وفي عدد من المواقع، مضيفة القليل من القيمة في كل مرحلة، ويعد نمو سلاسل القيمة العالمية الصفة المميزة لما يسمى بالموجة الثانية للعولمة التي بدأت في وقت غير معروف من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت بداية الموجة الأولى للعولمة مع اختراع المحرك البخاري في القرن الثامن عشر وبلغت هذه الموجة أوجها في مطلع القرن العشرين، وتميزت التجارة الدولية خلال هذه الموجة باقتصار معظمها على البضائع والسلع المصنعة المكتملة التجميع، وكانت انماط واردات وصادرات الدول في تلك المدة تبين ما لقطاعات هذه الدول من مزايا تنافسية، وما لها من نواقص أما الموجة الثانية من

[1] Koen De Backer, Mapping Global Value Chain, OECD, 2012, p7.

العولمة فقد كان أبرز مظاهر التجارة الدولية فيها هو تزايد التخصص الرأسي، حيث تركز الدول على مراحل معينة من الإنتاج، ونتيجة لذلك، تحولت أنماط التجارة نحو تجارة متعددة الوجهات في السلع والخدمات الوسيطة في صناعات معينة.[1]

ثانياً: أنواع سلاسل القيمة

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من سلاسل القيمة:[2]

1. سلاسل القيمة المحلية: مجموعة العمليات الانتاجية التي تتم تجزئتها وتوزيعها داخل حدود الدولة، ساعدت الاستراتيجيات التنموية التي تعتمد على إحلال الواردات على ظهور هذا النوع من سلاسل القيمة، ويظهر في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة.
2. سلاسل القيمة الإقليمية: ويقصد بها تجزئة وتوزيع مراحل الإنتاج على المستوى الإقليمي، وتنشأ من خلال التكامل الإقليمي وتقسم الى نوعين من السلاسل أولهما: السلاسل التي تركز على الإنتاج الإقليمي والذي يستهدف الأسواق الإقليمية، والنوع الثاني عمليات الإنتاج المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية.
3. سلاسل القيمة العالمية: مجموعة من الأنشطة التي تؤديها الشركات لوضع المنتج في السوق، بدءاً من تصميم المنتج، انتاجه، تسويقه، الخدمات اللوجستية، وصولا الى أسواق المنتج المستهلك النهائي، وتتم من قبل شركة واحدة او تتم تجزئتها وتوزيعها على شركات عدة في مواقع او بلدان مختلفة.

وتنقسم سلاسل القيمة العالمية على أربعة أنواع أساسية:[3]

أ- أسواق الإمداد الدولية، وتتم فيها المعاملات على أساس العلاقات القائمة على المنافسة الحرة بين البائعين والمشترين عبر الحدود، والتي تتطلب حداً أدنى من التنسيق والتعاون على سبيل المثال، (أسواق السلع الأساسية).

---

[1] ريغي هشام، موقع واهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد21، العدد01 ، فلسطين، سنة2020، ص270.

[2] وفاء باهي، لطفي مخزومي، إثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة دراسة قياسية لمجموعة من دول ASIANللفترة 2005-2016، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، مجلد3، عدد2 ، الجزائر،2019، ص5.

[3] ريغي هشام، سبل تنمية الدور التوريدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال سلاسل القيمة العالمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد 01 ، الجزائر،2020، ص209.

ب- الشبكات التي يحركها المنتجون، إذ تؤدي الشركات الرائدة (مثل تجميع السيارات أو الأجهزة الكهربائية الاستهلاكية) دوراً مهماً ومركزياً في السيطرة على الشبكات الدولية للشركات التابعة، والشركات المنتسبة والموردين.

ت- الشبكات التي يحركها المشترون، اذ يتزود كبار تجار التجزئة من المصنعين والمسوقين اصحاب العلامات التجارية (تجار التجزئة متعددي الجنسيات) من شبكات لامركزية من الموردين عبر الحدود.

ث- الشركات المتكاملة، إذ يتم تطبيق أنظمة الحوكمة الهرمية في جميع الشبكات الدولية، ويتم انتاج جميع السلع والمنتجات الرئيسة داخل الشركة والتي تمتاز بالتكامل الرأسي والسيطرة الإدارية القوية (على سبيل المثال، صناعة السيارات الأمريكية).

ثالثاً: أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية

في تطور سلاسل القيمة العالمية، صوّر بعض المراقبين هذه العملية على أنها ليست عملية خطية، بل على أنها اشبه بمنحنى مرتفع الجانبين ومقعر من المنتصف "وجه مبتسم" حيث يكون مركز خلق القيمة في تصنيع أو تجميع المنتج في المنتصف (في أدنى نقطة) ومحاطاً على كلا الجانبين بقيمة مضافة أعلى (أنشطة الخدمات)، وان هدف الشركة هو التحول من انشطة التصنيع والتجميع إلى التصميم والابتكار والبحث والتطوير والخدمات اللوجستية والتسويق والعلامة التجارية، تم طرح مثل هذا الانموذج من قبل الرئيس التنفيذي لشركة "ACER COMPUTERS".[1]

اذ تؤدي الخدمات دوراً جوهرياً ومتزايد الأهمية في سلاسل القيمة العالمية، اذ تمثل الخدمات "الرابط" بين كل مرحلة من مراحل الانتاج، (على سبيل المثال النقل والاتصالات والخدمات اللوجستية والتوزيع والتسويق والتصميم والبحث والتطوير) والتي بدونها لا يمكن ان تكون سلسلة قيمة.[2]

[1] Peter Draper, The Shifting Geography of Global Value Chains: Implications for Developing Countries, Trade Policy, and the G20, Global Summitry Journal, April 2013, p21.

[2] Promoting Services Sector Development and Trade-Led Growth in Commonwealth Developing Countries, UNCTAD,2013, p3.

الشكل (1-1): منحنى الوجه المبتسم

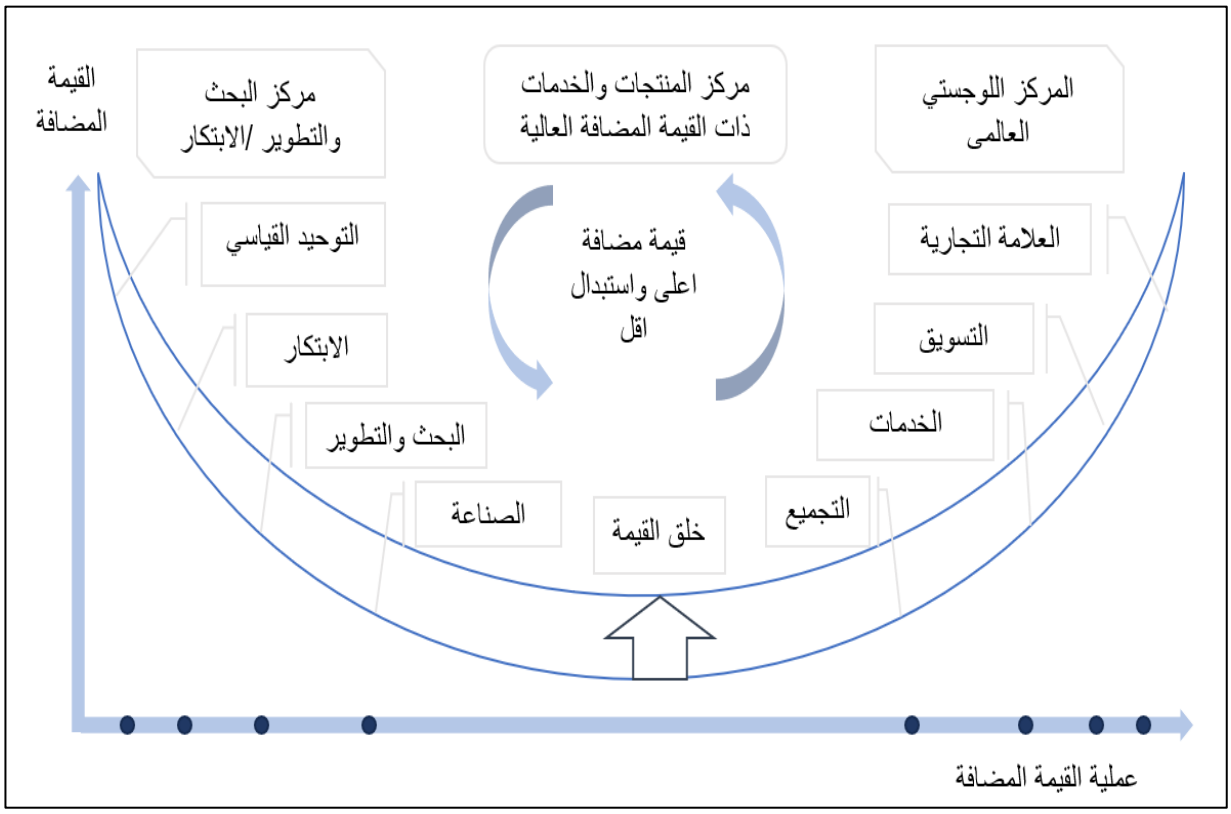

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: World Economic Forum،The Shifting Geography: of Global Value Chains Implications for Developing Countries and Trade Policy,2012, p21.

ويقدم الرسم البياني "الوجه المبتسم" اعلاه توضيحاً جيداً لدور الخدمات في القيمة المضافة حيث تهيمن أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل البحث والتطوير/الابتكار أو الخدمات اللوجستية العالمية، بشكل متزايد على القيمة المضافة للإنتاج، في حين أن العقدة الأصلية لعملية الإنتاج تقع في الجزء السفلي من "الوجه المبتسم" في شكل تصنيع/تجميع، وتكون الأنشطة التي تضيف قيمة اعلى إلى هذا المحور على الجانبين إذ أنَّها تسهم بشكل متزايد في قيمة المنتج النهائي وصولا إلى مركز البحث والتطوير/الابتكار ومركز الخدمات اللوجستية، ولتحسين القدرة التنافسية تسعى الشركات إلى الارتقاء في سلسلة القيمة على جانبي "الوجه المبتسم" من خلال الانتقال إلى أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتركيز على الكفاءة الأساسية الفردية لكل شركة مع الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة الباقية، وتعمل هذه العملية على نحو متزايد على تجزئة الإنتاج والتجارة الدوليين.[1]

[1] Promoting Services Sector Development and Trade-Led Growth in Commonwealth Developing Countries, lllllllllllll source, p3.

رابعاً: خصائص الاقتصاد العالمي في ظل سلاسل القيمة العالمية

ان سلاسل القيمة العالمية مكنت من تكوين علاقة ربط قوية بين الشركات من مختلف انحاء العالم، وساعدت هذه العلاقات على تقاسم المعارف والتكنولوجيا والمدخلات، وتطور سريع وكبير في الاستجابة لمتطلبات السوق العالمي، وتحقيق زيادة كبيرة في مستويات التصدير نتيجة لزيادة الكفاءة الجماعية والقدرة التنافسية للشركات، وساعد ذلك على تطور الاقتصاد العالمي وحصوله على الخصائص التالية.[1]

1. زيادة التخصص في الأعمال: وأدى ذلك الى رفع كفاءة وجودة الإنتاج وتميزه وخفض التكاليف وزيادة حصة الخدمات من القيمة المضافة وذلك على مستوى الشركات والدول.
2. سلاسل القيمة العالمية تسهم في التحول الهيكلي في البلدان النامية، عن طريق جذب الشركات من الأنشطة قليلة الإنتاجية الى أنشطة ذات إنتاجية أكبر.
3. زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل: تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على انتقال الدول من تصدير المواد الأولية الى تصدير السلع الوسيطة، إذ إنَّ ارتفاع نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يؤدي الى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الدخل.
4. توفير فرص عمل أكبر وأفضل: حيث تجذب الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الافراد الى أنشطة التصنيع والخدمات ذات الإنتاجية العالية.
5. شبكات المنتجين والمشترين: ادت الشركات وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في تشكل شبكات المنتجين والمشترين وذلك بالتنسيق بين هذه الشبكات والتحكم بها في إطار مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.
6. زيادة الترابط بين الاقتصادات في الأنشطة التجارية العالمية: تعد سلاسل القيمة من اهم الأسباب للوصول إلى التخصص الفائق والفعالية عن طريق زيادة التعاون والترابط بين الشركات وبصفة دائمة وهذا بدوره يؤدي إلى نشر التكنولوجيا.
7. محركات جديدة للأداء الاقتصادي: إنَّ تجزئة الإنتاج تشكل وسيلة مهمة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وايضاً تؤثر على سوق العمل عن طريق التأثير على الطلب على مجاميع المهارات المرغوبة والمطلوبة، ولهذا يلاحظ أن لسلاسل القيمة أثارا إيجابية على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدول.[2]

---

[1] بركان انيسة، دراج عفيفة، مصدر سابق، ص157.

[2] السعيد بوشول، جرمون سعاد، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي حالة الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد5، العدد2، الجزائر،2020، ص118.

خامساً: محركات سلاسل القيمة العالمية (القوى الدافعة الرئيسة)

من الصعب فصل محركات الزيادة في التجارة الدولية عن تلك التي لها تأثير على سلاسل القيمة العالمية، وينطبق الشيء نفسه على توسع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،التي تؤدي دوراً أساسياً في إنشاء سلاسل القيمة العالمية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، ومع ذلك فإن انخفاض تكاليف النقل والمعلومات والاتصالات، والزيادة الحادة في التقدم التكنولوجي، وانخفاض الحواجز السياسية والاقتصادية أمام التجارة وتدفقات رأس المال، يشار إليها بوصفها المحركات الرئيسة لسلاسل القيمة العالمية في العقدين الماضيين، وعلى الرغم من وجود تأثيرات متبادلة (على سبيل المثال، يؤثر التقدم التكنولوجي على تكاليف التجارة، ولكن تكاليف التجارة تؤثر ايضاً على التقدم التكنولوجي)، يتضح ان التقدم التكنولوجي يسهم في خفض تكاليف الخدمات اللوجستية والنقل والاتصالات وهو ما يؤدي الى انخفاض تكاليف التجارة وزيادة حجم التبادلات التجارية، ومن جانب اخر فان التقدم التكنولوجي يمكن الشركات من تجزئة الإنتاج من خلال التخصص في الأنشطة الأساسية والاستعانة بمصادر خارجية في الانشطة الأخرى ، وهو ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات عن طريق تجزئة مراحل الإنتاج الى مراحل عدة والى دول عدة ويؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وان التحرر السياسي والتجاري له اثر إيجابي في انخفاض الحواجز التجارية والاستثمارية، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التبادلات التجارية وكل هذه العوامل تؤدي الى تطور سلاسل القيمة العالمية وارتفاع نسبة المشاركة فيها بالنسبة للشركات والدول.[1]

سادساً: أهمية ومكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة تقدماً تقنياً سريعاً ونتج هذا التقدم تطور كبير في سلاسل القيمة العالمية حيث باتت تشكل حوالي (50%) من حجم التجارة العالمية في الوقت الحالي حسب تقديرات البنك الدولي، ويعد نشاط سلاسل القيمة العالمية السبب الرئيس لموجات النمو التي حدثت في بعض البلدان النامية والمحفز الأساسي لانخفاض معدل الفقر في تلك البلدان والتي تخصصت وانخرطت بشكل اكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية ،اذ ان سلاسل القيمة العالمية اسهمت في زيادة حصة البلدان النامية من حجم التجارة العالمي الى حوال(47.3%) من التجارة الدولية عام 2010، مقارنة بعام 1990 حيث كانت نسبة مساهمة البلدان النامية(18.5%)، وتعود المكاسب الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى ان زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة يرتبط بشكل مباشر بخلق فرص العمل وتوليد

[1] João Amador, Sónia Cabra, GLOBAL VALUE CHAINS SURVEYING DRIVERS AND MEASURES, European Central Bank,2014, No1739, p6.

الدخل ويوفر الوسائل للدول لتنمية قدراتها الإنتاجية ويساعد على تعميق التكامل الإقليمي، وتتميز سلاسل القيمة العالمية بانها تدعم العلاقات الطويلة الأمد بين المؤسسات والشركات والتخصص المفرط في مراحل انتاج ومهام محددة وهو ما يعمل على زيادة مستوى الإنتاجية والدخل للبلدان المشاركة.[1]

وتستفيد البلدان النامية من التطور الإيجابي في سلاسل القيمة العالمية عن طريق المشاركة في عمليات انتاج البضائع والسلع ،حيث تمكّن سلاسل القيمة العالمية البلدان النامية المشاركة فيها من التخصص في احد اجزاء او مراحل العملية الانتاجية والحصول على قيمة مضافة دون الحاجة الى القيام بالعملية الإنتاجية بأكملها حيث يتطلب ذلك قدرات وتكاليف مرتفعة ومؤهلات وخبرات تفوق امكانياتها ،وان التخصص في نشاط او جزء معين من العملية الإنتاجية وتزويد سلسة القيمة العالمية بسلع وبضائع وسيطة ضرورية للمنتج النهائي من سلسلة القيمة يمكّن البلدان النامية من استخدام مواردها المتاحة استخداما امثل وزيادة القدرة التنافسية والصادرات والحصول على مزيد من القيمة المضافة والتطور التكنولوجي والخبرات التي تجلبها الشركات العالمية الى داخل البلد وتوفير فرص عمل افضل للأفراد ودخول مرتفعة وهو ما يسهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد وخفض مستوى البطالة.[2]

وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية 2014 ان ما يقارب (30%) من التجارة العالمية تتكون من سلع وبضائع وسيطة، وبالرغم من ان مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية غالبا ما تكون في المهام البسيطة التي لا تتطلب مهارات عالية إلَّا إنها تستطيع من التطور وتحسين موقعها في سلسلة القيمة والتحول من المشاركة في المهام البسيطة التي لا تتطلب مهارة الى المشاركة في المهام الاكثر تعقيدا والتي تتطلب مهارات اعلى نسبيا، وتعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية كونها تسهم في تطوير الهيكل الإنتاجي المحلي للدول المشاركة.[3]

تختلف مكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من بلد الى اخر فهي لا توزع بالتساوي بين البلدان ولا داخلها، اذ تحصل الشركات الضخمة التي تقوم بتجزئة أنشطتها ومهامها في البلدان النامية على أرباح مرتفعة نتيجة لانخفاض تكلفة عناصر النتاج فيها مما يشير الى نسبة متنامية من الانخفاض في التكلفة نتيجة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتيح للبلدان الانفتاح

[1] محمد إسماعيل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد السابع، أبو ظبي، 2019، ص3.

[2] الطاوس غريب، حنان دريد، أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية: السوق العالمية للهواتف الذكية انموذجا، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، المجلد3، العدد2، الجزائر ،2019، ص200.

[3] أشرف حلمي، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد80، مصر، 2019، ص171.

على التجارة العالمية وان الاستثمار الأجنبي له أثر إيجابي على التنمية من خلال اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات في الأنشطة التي تقوم بها الايدي العاملة.[1]

ومن اهم مكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:[2]

1. تحقيق زيادة في الصادرات وتكامل واندماج أكبر مع دول العالم في كافة مراحل الإنتاج وهو ما يسهم في نمو التجارة الدولية.
2. نقل المعرفة والتكنولوجيا بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر والاستيراد.
3. الوصول الى الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تزداد فرص الربح وهو ما يمكن البلدان المشاركة من زيادة قدراتها من خلال التدريب الجيد لعمالها والتفاعل مع الموردين ويؤدي ذلك الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة كفاءة راس المال البشري.
4. تطوير التجارة في القيمة المضافة من خلال مشاركة الشركات المحلية في مراحل انتاج سلع سلاسل القيمة العالمية.
5. تحقيق التنمية المستدامة وخفض مستويات الفقر من خلال توفير فرص أفضل للتوظيف، كما ان الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تقوم بتوظيف عدد أكبر من النساء مقارنة بالشركات الأخرى مما يسهم في تحسين مستويات الدخول.

سابعاً: طرق المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

هناك طرق عديدة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية ولكننا سوف نستعرض الطرق الأكثر شيوعا وهي:[3]

1. المشاركة عن طريق البيع: تستفيد سلاسل القيمة العالمية من الحدود المفتوحة بين الدول (الانفتاح التجاري) وهو ما يسمح للشركات المشاركة فيها التخصص في الحلقة التي تملك فيها ميزة نسبية او مطلقة، وقد قامت العديد من الشركات الكبرى من تخفيض أنشطتها الداخلية والاستعانة بمصادر خارجية في أنشطة أخرى او في شراء بعض المنتجات والخدمات(قطع غيار ،مواد أولية، خدمات

[1] مجموعة البنك الدولي، التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مصدر سابق، ص3.
[2] منى أبو العطا حليم، مستقبل المشاركة في سلا سل القيمة العالمية في ضوء الازمات والاثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)، مجلة مصر المعاصرة، عدد549، مصر،2023، ص113.
[3] عبد المالك باهي، مسعود بوضياف، أثر سلاسل القيمة في الاندماج المغاربي، جامعة تونس المنار، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس،2017، ص68.

مالية او إدارية) اذ يوفر هذا للشركات زيادة في سرعة الإنتاج وكلفة منخفضة مقارنة فيما لو قامت بالعملية الإنتاجية بمفردها وإتاحة الفرصة للشركات الكفؤة من مختلف البلدان.

2. المشاركة عن طريق التعاقدات الخارجية: من خلال قيام الشركات الكبرى بنقل كل او بعض العمليات التنفيذية المحلية خارج مقرها الاجتماعي بشكل تعاقد خارجي، وذلك بهدف الاستفادة من قدرات الشركات المحلية الأخرى الأقل حجما منها التي تتميز باليد العاملة الكفؤة والاجرة المنخفضة.
3. المشاركة عبر الاستعانة بمصادر خارجية: إنَّ عملية المشاركة عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية تتداخل مع عملية المشاركة عن طريق التعاقدات الخارجية، ولكن يوجد فرق رئيس بين العمليتين وهو مستوى الرقابة، حيث تقوم الشركة الام في التعاقد الخارجي بالرقابة الكاملة على العمليات المتعاقد عليها بينما تكون الرقابة محدودة في حال الاستعانة بمصدر خارجي، وتتم المشاركة عن طريق الربط بمصدر خارجي عن طريق:

أ- الحصول على المدخلات الوسيطة من الموردين الخارجيين الذين يوفرون عروضاً مغرية مثل المواد الأولية والنظم الفرعية والسلع والخدمات.

ب- عن طريق تفويض بعض العمليات التجارية الى المصدر الخارجي، خاصة إذا كان المصدر الخارجي يملك إمكانيات تمكنه من انجاز العمليات بشكل أسرع وبكلفة اقل.

4. المشاركة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية مما يسمح لها بإدخال ابتكارات جديدة او اجراء تغييرات تسهم في انشاء رابط حيوي في سلاسل القيمة العالمية وربط الشركات المحلية بأكبر الموردين المشاركين وهو ما يتيح لها فرصة البيع في الخارج، اذ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير شبكات الإنتاج العالمية والتنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات وتجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع وضمان الوصول المباشر للأسواق العالمية.
5. عن طريق المشاريع المشتركة: توجد ثلاثة انواع للمشاريع المشتركة كما ورد في تعريف (UNCTAD) لها، وتعد المشاركة في المشاريع المشتركة طريقة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:[1]

[1] عبد الملك باهي، واخرون أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الدول العربية دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة1995-2015، الجزائر،2017، ص11.

أ- المشاريع التي تقام في بلدين او أكثر، مثل مشاريع الجسور التي تربط بين بلدين او خطوط انابيب النفط والغاز او محطات التوليد الكهرومائية والتي تستفيد منها البلدان بشكل مباشر وتشكل نوعا من الاستثمار المشترك.

ب- المشاريع الوطنية التي تم التنسيق بينها وربطها معا رغم ان كل منها قد أنشئ وفق قرار استثماري منفرد وله مواصفاته الخاصة مثل شبكات الطرق، الشبكات الكهربائية، شبكات التواصل السلكية واللاسلكية.

ت- المشاريع التي تقام في بلد واحد وتستخدم مدخلات بلدا اخر او المشاريع التي تنتج لإشباع الحاجات من سلع وخدمات لمصلحة بلدين او أكثر، مثل الصناعات الثقيلة التي تقام باتفاق بين بلدين او أكثر والموانئ والقنوات ويمكن ان ينتمي المستثمرين في هذه الحالة الى دولة واحدة او أكثر.

اما بالنسبة للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، توجد طرق عدة للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية أهمها:[1]

1. رفع مستوى العملية: ويتم ذلك من خلال ادخال التكنولوجيا المتقدمة وإعادة هندسة العمليات لتحسين عملية الإنتاج وجعلها أكثر كفاءة وتحويل المدخلات الى مخرجات أفضل.
2. ترقية المنتج: التحول الى خطوط الإنتاج الأكثر كفاءة وتقديم منتجات بجودة اعلى والحصول على قيمة مضافة أكبر لكل وحدة إنتاجية.
3. الارتقاء بالوظيفة: الانتقال من الانشطة والمهام التي لا تتطلب مهارة الى أنشطة ومهام متقدمة مثل التصميم او التسويق وصولا الى الابتكار وذلك عن طريق رفع كفاءة اليد العاملة من خلال التدريب المتقدم والدورات التطويرية للحصول على وظائف جديدة ومتفوقة في السلسلة.
4. تطوير القطاعات: الاستفادة من الخبرات والكفاءات المكتسبة في وظائف معينة في القطاع المعين في تطوير الصناعة والتوسع في الإنتاج والانتقال الى قطاع جديد مثل قيام شركة لصناعة الهواتف بالتوسع في الإنتاج والانتقال الى صناعة أجهزة التلفاز ومن ثم أجهزة الكمبيوتر وهكذا.
5. ترقية السوق النهائي: الدخول الى قطاعات جديدة في السوق، الانتقال الى مواقع جديدة او الى صناعات جديدة من خلال التعلم والابتكار والروابط العالمية.

[1] هاجر خشخوش، واخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات البانل للفترة 1995-2018، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد2، المجلد7، الجزائر ،2020، ص583.

يرتبط مفهوم الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية بالقيمة المضافة والتي قمنا بتمثيلها في منحنى الوجه المبتسم الذي يوضح كيفية توزيع القيمة المضافة على طول مراحل سلسلة الإنتاج، اذ تكون القيمة المضافة في جانبي الوجه المبتسم مرتفعة وتتمثل في البحث والتطوير في جانب وفي الجانب الاخر مركز الخدمات اللوجستي حيث تكون الحواجز والعقبات امام الدخول مرتفعة، بينما في المنتصف حيث تكون مستويات القيمة المضافة منخفضة يوجد التصنيع والتجميع حيث الحواجز والعقبات تكون منخفضة وتعتمد المنافسة بشكل أساسي على السعر، وتسعى الشركات عادة للارتقاء الى جانبي منحنى الوجه المبتسم حيث القيمة المضافة المرتفعة والمنافسة اقل ،وغالبا ما يتم الإشارة بمفهوم الارتقاء الى صنع منتجات افضل او جعلها اكثر كفاءة او الانتقال من الأنشطة التي لا تتطلب مهارة الى أنشطة تتطلب مهارة اكبر(في دراسات القدرة التنافسية)، لذا فان الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية يعني التحول من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة الى الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي لا تواجه منافسة شديدة وتكون مطلوبة عالميا.[1]

ثامناً: مؤشرات ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

أ. مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الدولة المعنية اختيار الحلقة المناسبة التي ستمثلها في هذه السلاسل، ويوجد اتجاهان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.[2]

الاتجاه الأول: المشاركة عبر الروابط الخلفية وتتم من خلال استيراد الدولة لمدخلات من شركائها من دول اخرى (سلع او مواد أولية) واستخدامها كمدخلات في عملياتها الإنتاجية التي توجه للتصدير.

الاتجاه الثاني: المشاركة عبر الروابط الامامية وتتم عن طريق توفير الدولة لمدخلات (سلع ومواد أولية) للشركاء في الدول الأخرى والتي تستخدم في عملياتها الإنتاجية التي توجه للتصدير.

ولقياس مشاركة دولة في سلاسل القيمة العالمية يتم حساب معدل المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية، ويمثل معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة المحلية في صادرات الدول الأخرى الى اجمالي صادرات البلد، ويمكن حسابها عن طريق:

$$\text{GVC forward}=\frac{DVX}{GE}*100\%$$

[1] وفاء باهي، عبد الملك باهي، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (2007-2020)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر ،2022، ص43.
[2] Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, previous reference, P2890.

إذ إنَّ DVXتمثل: القيمة المضافة المحلية للبلد في صادرات البلدان الأخرى

وان GEتمثل: اجمالي صادرات البلد،

بينما يمثل معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية في صادرات البلد الى اجمالي صادرات البلد، ويمكن حسابه عن طريق:

$$\text{GVC backward}=\frac{FVA}{GE} * 100\%$$

إذ إنَّ FVA تمثل: القيمة المضافة الأجنبية في صادرات البلد

وان GE تمثل: اجمالي صادرات البلد

إنَّ أفضل وسيلة لحساب معدل المشاركة الشامل لبلد ما في سلاسل القيمة العالمية هي استخدام مقياس يراعي في نفس الوقت مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية من خلال المشاركة في الروابط الخلفية والأمامية، ويمكن حساب معدل المشاركة لبلد ما في سلاسل القيمة العالمية عن طريق:[1]

$$\text{GVC} = \text{GVC forward} + \text{GVC backward}$$

$$\text{GVC} = \frac{DVX+FVA}{GE} * 100\%$$

ب. محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

وتوجد جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية التي تؤثر على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، أهمها[2]:

1. الانفتاح التجاري والمشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية له أثر إيجابي على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كونه يؤدي الى تخفيض تكاليف التجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية او الغائها، ويسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل وزيادة حجم المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية.
2. تركيبة الهيكل الصناعي للدولة: كلما كانت الدولة تعتمد على الصناعة التحويلية بشكل أكبر سيؤدي ذلك الى زيادة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي الى زيادة المشاركة في الروابط الخلفية وانخفاض المشاركة في الروابط الامامية.

[1] Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, previous reference, P2891.
[2] بركان انيسة، دراج عفيفة، مصدر سابق، ص157.

3. البنى التحتية: إنَّ وجود البنية التحتية المتطورة والمرافق الضرورية على غرار تكنولوجيا المعلومات والنقل والاتصالات...الخ، التي تسهل القيام بالأعمال وتساعد على اجتذاب الصناعات التحويلية والخدمات والابتكارات الراقية تؤثر إيجابا على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
4. حجم السوق: توجد علاقة طردية بين حجم السوق المحلي والمشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية حيث إنَّه كلما كان حجم السوق أكبر كلما زادت نسبة المشاركة، وعلاقة عكسية مع الروابط الخلفية، إضافة الى إنَّ البلدان ذات حجم السوق الأكبر بإمكانها الاستفادة من عدد أكبر من الوسطاء المحليين سواء من حيث المبيعات او المشتريات.
5. الموقع: كلما كان موقع الدولة أقرب الى مراكز التصنيع الكبرى في اروبا وامريكا الشمالية واسيا، كلما زاد فرصة المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية.
6. مستوى التنمية: ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يسهم في زيادة حجم المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة، ويسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل.[1]

تاسعاً: السياسات التي تؤثر على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

تقسم السياسات التي تؤثر على مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها على مجموعتين:[2]

المجموعة الأولى: السياسات الافقية التي تؤثر على الاقتصاد بالكامل، والتي تسهم في توفير الظروف الأساسية والضرورية للمشاركة في التجارة الدولية، مثل البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة وتنمية راس المال البشري وتطوير البنية التحتية الوطنية من طرق نقل وموانئ وأنظمة الاتصالات.

المجموعة الثانية: السياسات المصممة لدعم الدخول الى قطاعات محددة من سلاسل القيمة العالمية، يُنظر إلى السياسات الخاصة بقطاعات محددة على أنها "سياسات اختيار الفائزين"، من أجل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المحددة، تحتاج البلدان إلى سياسات تركز على تعزيز القدرة التنافسية والاستثمارات.

[1] باهي وفاء، واخرون، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد1، الجزائر، 2021، ص306.

[2] Penny Bamber, and others, Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains - Update, OECD Trade policy paper NO. 160,2014, p30.

من اجل خلق سياسات فعالة ومستدامة يجب على الدول وضع استراتيجيات تشمل المجالات التالية:[1]

1. سياسة الاستثمار: خلق بيئة استثمارية ملائمة لتشجيع ريادة الاعمال، من خلال مجموعة من الإجراءات والتعديلات بدءا بتحسين الإدارة العامة وزيادة القدرة على التنبؤ بالإطار التنظيمي، وتعزيز أُطر الضرائب وحوكمة الشركات، وتحسين البيئة السياسية العامة للشركات، بما في ذلك تنظيم سوق العمل وحماية الملكية الفكرية وتيسير التجارة فضلا عن السياسات التي تعالج القيود المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل الإجراءات البيروقراطية وضمان عدم إساءة استغلال قوة السوق.
2. سياسة التجارة: إنَّ خفض الرسوم الجمركية او الغائها والتسهيلات التجارية عوامل تسهم في زيادة حجم المشاركة وتنافسية الصادرات في سلاسل القيمة العالمية، حيث تؤثر السياسة التجارية على الوقت والتكلفة التي تُمكن الشركات من الحصول على مدخلات من الخارج، كما ويجب وصل السياسة التجارية بالسياسات والاستراتيجيات الاستثمارية لتعزيز الروابط بين الشركات المحلية وسلاسل القيمة العالمية.
3. سياسة تطوير الشركات: اتباع سياسات فعالة من شأنها تطوير القدرات الإنتاجية للشركات المحلية، مثل تطوير قاعدة للتسويق في اهم الأسواق النهائية، زيادة فرص الحصول على التمويل، وتسهيل عملية الامتثال الى المعايير الدولية وتقليل المخاطر التي تحول دون مشاركتها.
4. التنظيم المؤسسي: رفع مستوى التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في الصناعة في القطاعين الخاص والعام من اجل ضمان عدم تضارب المصالح وسد الثغرات ومعالجة القيود الهيكلية، كما ويمكن تعزيز التفاعل المستدام بين أصحاب المصلحة في الصناعة من خلال استراتيجيات عدة.
5. تنمية مهارات القوى العاملة: لدعم مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية يجب على واضعي السياسات دعم البرامج التدريبية والاستثمار في التعليم في مجال انشاء المشاريع، وينبغي ان تكون البرامج التدريبية موجهة نحو متطلبات سلاسل القيمة العالمية، ومرتبطة بإنشاء مراكز لتطوير المشاريع لجعلها ذات أداء عالي.
6. رفع مستوى التكنولوجيا للشركات المحلية الى جانب توفير التدريب المناسب لاستخدامها بشكل فعال في مختلف القطاعات والعمليات الإنتاجية، وعلى واضعي السياسات تعزيز الوعي بالمعايير وشهادات الاعتماد الدولية لجعل المنتجات المحلية مناسبة لمتطلبات سلاسل القيمة العالمية.[2]

[1] منى أبو العطى حليم، مصدر سابق، ص111.
[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص من اجل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلاسل العالمية للقيمة، جنيف، 2013، ص21.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي النظري للنمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تحدث خلال مدة زمنية معينة.[1]

ويعبر عن النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة والسريعة في الدخل القومي(الناتج) اثناء مدة من الزمن تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (الدخل القومي الحقيقي/عدد السكان خلال نفس العام)، ولزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي اثناء مدة من الزمن يجب ان يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، إذ إنَّ الدخل القومي الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار.[2]

كما ويعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادات المضطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إذ إنَّ الزيادات الدورية التي تعقب الدورات الاقتصادية(الكساد) لا تعد نموا اقتصاديا.[3]

وهو المصطلح الذي يستخدمه الاقتصاديون لوصف معدل الزيادة في الناتج الحقيقي المحتمل للاقتصاد (حجم الناتج) في الاقتصاد في وقت معين، اذ تؤدي الزيادات في الناتج الى زيادات في معادلة الدخل الحقيقي، ومن ثمَّ فان ارتفاع معدل النمو يؤدي الى تحسن مستويات المعيشة، ويمكن ان ينجم النمو الاقتصادي اما عن زيادة في مدخلات العوامل المادية في الاقتصاد أو عن تحسين الجودة والاستخدام (الإنتاجية) للمستوى الحالي للمدخلات، كما إن الزيادة في حجم القوة العاملة، ينبغي أن تزيد الإنتاج في الاقتصاد، وكذلك زيادة الاستثمار في رأس المال المادي الجديد لابد أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى، وكما تبين في أميركا الشمالية في القرن التاسع عشر، فإن فتح أراض إضافية أمام الإنتاج الزراعي واستغلال المعادن يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومع ذلك تميل الاقتصادات الصناعية الحديثة إلى تحقيق مستويات منخفضة من النمو السكاني وعادة ما يكون هناك مجال ضئيل لزيادة مدخلات الأراضي كعامل إنتاج، إذ إنَّ النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار الرأسمالي الجديد، إلى جانب التحسينات في نوعية واستخدام العمالة الحالية ورأس المال ومدخلات الأراضي.[4]

---

[1] Campell R. McConnell, Others, Economics: Principles, Problems, and Policies, Eighteen Edition, McGraw-Hill Irwin Companies, Part Six,2009, p499.

[2] محمود يونس، واخرون، مبادئ الاقتصاد، قسم الاقتصاد- كلية التجارة، مصر، 2000، ص299.

[3] مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية ،1999، ص455.

[4] Joseph G. Nellis, David Parker, Principles of Macroeconomics, Prentice Hall, Pearson Education Limited, England, 2004, p224.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية

لم يتمكن الاقتصاديون اثناء العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية ان يفرقوا بين النمو والتنمية، اذ كان الاعتقاد السائد ان التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة من تحقيق زيادة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل مرتفع ومستمر، اما في العقود الأخيرة فقد شاع تعريف النمو الاقتصادي بانه معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، والتنمية بانها مفهوم شامل يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تهدف الى تغيير وتطوير مستوى معيشة المجتمع، وبينما يركز النمو على التغيرات في الإنتاج، فان التنمية تشمل التغيير الهيكلي فضلا عن توزيع ثمار النمو، اذ لا تتطلب التنمية زيادة نصيب الفرد من الإنتاج فقط وانما تهتم أيضا بزيادة إمكانية حصول الشطر الأعظم من عامة الناس على السلع الاستهلاكية، ويرى بعض الاقتصاديين المؤيدين لنظرية الانتشار ان النمو الاقتصادي سوف يؤدي الى تحسين حياة الناس مع مرور الزمن إذ إنَّ الإنتاج النامي والمستوى الأعلى للدخل سوف ينتشر في كل قطاعات المجتمع ويؤدي الى تحسين الفرص الاقتصادية، وفرص التعليم، ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع.[1]

ويمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال:[2]

1. النمو الاقتصادي اقل شمولاً من التنمية الاقتصادية، ويعد جزءاً منها ومن اهم العوامل التي تؤدي الى حدوثها.
2. النمو الاقتصادي مصطلح كمي وقابل للقياس، والتنمية الاقتصادية مصطلح نوعي او كيفي.
3. النمو الاقتصادي يعني مزيداً من الناتج من السلع والخدمات، اما التنمية فتتضمن التنويع في هذا الناتج.
4. ترتبط نظريات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة اما نظريات التنمية فإنها ترتبط بالاقتصادات النامية والمتخلفة.

ثالثا: مصادر النمو الاقتصادي

وتقسم مصادر النمو الاقتصادي على نوعين رئيسين[3]:

1. مصادر النمو المباشرة: وتتمثل بالمصادر التي ترتبط بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في انتاجيتها كالعمل وراس المال والموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا.

---

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد ستروب،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر،السعودية،1988،ص581.
[2] الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016، ص95.
[3] ابتسام علي، بدر شحدة، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد66، العراق، 2022، ص31.

2. مصادر النمو غير المباشرة: وتتمثل بالمصادر المرتبطة بالنظم الاقتصادية والسياسية المتبعة في البلد والمتمثلة بالدستور والقوانين والأنظمة، بالإضافة الى الهيئات والمنظمات الداعمة لمسيرة النمو الاقتصادي، وتأثير العادات والتقاليد المجتمعية.

تحقق العديد من الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بينما تتسم اقتصادات دول أخرى بانخفاض معدل النمو الاقتصادي والسبب هو ليس في وفرة الموارد الطبيعية ،إذ إنَّ معظم الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة لا تمتلك سوى موارد قليلة وتستورد اغلب المواد الأولية مثل اليابان وهونغ كونغ ،وعلى العكس اذ نجد العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ولكنها فقيرة وتحقق معدلات نمو منخفضة مثل غانا وكينيا، ويعني هذا ان وفرة الموارد الطبيعية ليست مجدية بدون التنظيم والمهارة وراس المال وهي عوامل لازمة لتنمية اقتصادات هذه الدول، وفيما يلي اهم مصادر النمو الاقتصادي:[1]

1. الاستثمار في راس المال المادي والبشري

إنَّ استخدام الآلات والمكائن يؤثر بشكل قوي في قدرة الانسان على الإنتاج ،على سبيل المثال استخدام الجرارات والمحاريث الحديثة تمكن المزارعين من زراعة مساحة اكبر مما كان يزرعه اباؤهم باستخدام الأدوات البدائية، ويؤدي التعليم والتدريب الى تنمية معارف القوى العاملة وصقل مهاراتهم وهو ما يؤدي الى زيادة انتاجيتهم ،إذ إنَّ كلا من راس المال المادي والبشري(المعارف والمهارات) تؤدي الى تنمية القدرة الإنتاجية للعامل، لذلك فان الدول التي تخصص قدر اكبر من الموارد للاستثمار تزيد قاعدتها الإنتاجية بسرعة اكبر، اذا ان معدل الاستثمار في دولة ما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي فيها(مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فان الدول التي تستثمر اكثر تنمو بمعدل اسرع).

2. التقدم التقني والابتكار

يعد التقدم التقني من العوامل الفعالة والمؤثرة في عملية النمو الاقتصادي اذ يؤدي التقدم التقني في مجال الالكترونيات وتقنيات المعلومات والحاسب الالي الى احداث تغيرات كبيرة في عمليات الإنتاج، اذ تسهم التقنيات المتطورة والحديثة في تحسين العملية الإنتاجية وزيادة سرعة وكمية وجودة الإنتاج، وإدخال منتجات وخدمات جديدة الى السوق، إذ إنَّ التقدم التقني يؤدي الى زيادة إنتاجية كل وحدة من المدخلات وتخفيض كلفة الإنتاج عن طريق استخدام راس مال مادي وبشري اقل لإنتاج نفس الكمية.

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد ستروب، مصدر سابق، ص585.

3. الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والمياه والغابات والثروة الحيوانية والسمكية بالإضافة الى المعادن والموارد الاستخراجية كالنفط والغاز من السمات التي تتميز بها البلدان ذات الدخل المرتفع، الا ان توفر هذه الموارد في الدولة ليس من الضروري ان يسهم في نموها الاقتصادي بشكل كبير خاصة في حال عدم وجود كوادر بشرية متخصصة بحيث يتم استغلالها استغلالا أمثل[1].

رابعا: محددات وعناصر النمو الاقتصادي

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي العوامل التي تؤثر على عملية النمو الاقتصادي، وتتمثل بجملة من العوامل تصنف الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية، ومن اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي:[2]

1. تراكم راس المال: ويتمثل بالاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، وينتج تراكم راس المال عن تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار يستخدم في الاستثمار في سبيل زيادة الدخل في وقت لاحق.
2. الموارد البشرية: يعد العنصر البشري من اهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، إذ إنَّ الزيادة في السكان تؤثر في عرض العمل، مع الاخذ بالاهتمام أثر الزيادة في السكان على مستوى نصيب الفرد من الدخل، ومن ثمَّ فان الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه يجب ان تكون بما يتناسب مع راس المال المادي لكي تؤدي الزيادة في إنتاجية العمل الى زيادة في النمو الاقتصادي.
3. التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي العامل الأهم في النمو الاقتصادي، اذ يؤدي التقدم التكنولوجي الى زيادة سرعة الإنتاج وإنجاز الاعمال بطرق جديدة ومستحدثة وبجودة عالية.
4. الموارد الطبيعية: يعتمد النمو الاقتصادية على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد مثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات ومصادر المياه ووفرة المعادن وغيرها ولكن وفرة الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي وانما يجب توفر الموارد البشرية المؤهلة لاستخدامها بشكل مثالي.[3]

---

[1] محمد إسماعيل، واخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد106، 2022، ص3.

[2] سليمان خليفة، معتز ادم، تحليل وقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في اليونان (دراسة قياسية للفترة 1992-2021)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 4، فلسطين، 2023، ص593.

[3] مصطفى الكاظمي، امير عبد الكريم، تحليل العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العراق، عدد46 ،2020، ص129.

اما العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي فتتمثل بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية واهمها:

1. الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من اهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، ويرتبط ارتباطا كبيرا بالإنتاج، إذ إنَّ عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى انخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الناتج وفي النهاية يؤثر على النمو الاقتصادي، كما ويؤثر الاستقرار السياسي في الاستثمار الأجنبي والمحلي إذ إنَّ البيئة المستقرة سياسياً تعد جاذبة للاستثمار على العكس من البيئة المتخبطة إذ إنَّ أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن مناطق امنة ومستقرة للاستثمار فيها، وان عدم الاستقرار السياسي يؤدي أيضا الى هجرة السكان.[1]
2. عوامل بيئية: يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة لعملية النمو الاقتصادي كالعوامل الثقافية والاجتماعية إذ إنَّ انتشار التعليم يولد قوى عاملة متطورة وكفؤة تستطيع التعامل مع التقدم التكنولوجي واستغلال الموارد استغلالا أفضل، كما ان الاهتمام بالصحة يؤدي الى توفير قوى عاملة أكثر قوة وكفاءة.[2]

خامسا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:[3]

1. النمو التلقائي: يقصد به النمو الذي ينشأ بسبب القوى الذاتية للاقتصاد القومي ومن دون اتباع اسلوب التخطيط العلمي، وعادة ما يكون هذا النوع من النمو بطيئاً وتدريجياً على الرغم من مروره بتقلبات قصيرة المدى، ويتطلب هذا النوع من النمو مرونة كبيرة في الإطار الثقافي والاجتماعي، اذ تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع الى اخر، وهذا النوع من النمو هو الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.
2. النمو العابر: وهو النمو الذي يظهر نتيجة لظهور عوامل خارجية ويختفي بمجرد اختفاء هذه العوامل، اي ان هذا النوع من النمو يفتقد لصفتي الديمومة والثبات، وغالبا ما يظهر هذا النوع

[1] عثمان عواد، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد1، العراق، 2022، ص116.
[2] فكري احمد لهمود، تحليل اثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد62، 2023، العراق، ص517.
[3] خضر جاسم، قتيبة ماهر، قياس أثر التطور الاقتصادي وانعكاسه على انبعاثات الغاز الدفينة في عينة من بلدان متقدمة مختارة للمدة (2000-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد6، العراق، 2022، ص129.

من النمو في البلدان النامية عند توفر مؤشرات إيجابية في تجارتها الخارجية ولكنه سرعان ما يتلاشى كونه يحصل في ظل بنى ثقافية واجتماعية جامدة وهذا ما يجعله غير قادر على خلق كثير من اثار المضاعف، وقد يؤدي هذا النوع من النمو في أحسن الأحوال الى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية السائدة في البلدان النامية.[1]

3. النمو المخطط: هو النمو الذي ينشأ نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، وترتبط قوة وفاعلية هذا النوع من النمو بمدى قدرة المخططين وصحة تنبؤاتهم وبواقعية الخطة المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع الخطة، وهو نمو ذاتي الحركة في حال استمراره لمدة طويلة يتحول الى نمو مضطرد ومن ثمَّ يتحول الى نمو اقتصادي.[2]

سادسا: خصائص النمو الاقتصادي

قبل الحديث عن خصائص النمو الاقتصادي لابد من التمييز بين النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي والنمو الاقتصادي بمفهومه الحديث، إذ إنَّ النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي يركز على الزيادة المادية في الناتج، او الزيادة في متوسط الدخل الفردي، اما النمو الاقتصادي بمفهومه الحديث فانه يرى ان تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يعد كافيا مالم يكن هناك اهتمام أكبر بهيكل صحيح للنمو وبنوعية هذا النمو من اجل تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وضمان استدامه هذا النمو.[3]

وفيما يلي اهم خصائص النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي:[4]

1. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها (لا يهتم النمو الاقتصادي بمن يستفيد من ثماره بشكل صريح ومحدد).
2. يحدث النمو الاقتصادي بشكل تلقائي ولا يحتاج تدخل الدولة في التخطيط له او في ضخ الاستثمارات.
3. يتميز بوصفه ذا طبيعة تراكمية، في حال كان معدل النمو في دولة ما يزداد بمعدل أسرع مما هو في دولة أخرى، فان الفجوة في مستويات النمو بينهما سوف تتسع باطراد.

---

[1] أسماء عبد الرضا، أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في عينة مختارة من الدول للمدة2014-2016، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 2، العراق، 2020، ص146.

[2] سندة والي، وليد عاشور، دور النظام المصرفي الأوربي في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة2010-2020، المجلة العالمية لإدارة الاعمال والتكنولوجيات، العدد4، تونس، 2022، ص47.

[3] محمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص320.

[4] عبد العظيم عبد الواحد، حسنين علي، تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022) دراسة تحليلية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العراق، العدد10، 2023، ص425.

4. النمو الاقتصادي يؤدي الى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل، كما يتناول سياسات إعادة توزيع الدخل بين الافراد بصورة أكثر سهولة وتنظيما.
5. يؤدي النمو الاقتصادي الى خلق المزيد من فرص الاستثمار في المجالات ذات العلاقة.
6. يؤدي النمو الاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في المحافظة على الامن الوطني.[1]

إذ تؤكد الدراسات الحديثة على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو بمفهومها التقليدي واهم هذه الإخفاقات:[2]

1. النمو العقيم: ويقصد به النمو الذي يؤدي الى زيادة الناتج ولكنه لا يؤدي الى خلق فرص عمل للناس.
2. النمو غير العادل: وهو النمو الذي يستفيد منه طبقة الأغنياء دون الفقراء، إذ إنَّه كلما ارتفع معدل النمو ازداد الأغنياء ثراء والفقراء فقراً.
3. النمو المكبوت: يقصد به النمو الذي لا يكون مقترنا بالتنمية وخاصة التنمية السياسية التي تمكن الناس من المشاركة الحقيقية في عملية صناعة القرار، إذ إنَّ النمو القائم على نظام سياسي استبدادي لا يكون قابلا للاستمرار ولا يكون عادلا ومنصفا.
4. النمو بلا هوية: وهو النمو الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع او يحاول محوها واستبدالها، وهذا النوع من النمو لا يمكن ان يستمر لأنه غالبا ما يلاقي ردود فعل غاضبة من المجتمع دفاعا عن هويته وثقافته، وغالبا ما تؤدي الصراعات التي تنشا بسبب هذا النوع من النمو الى هدر ما تؤدي موارد وإمكانات المجتمع.
5. النمو بلا مستقبل: وهو النمو الذي يهتم بتلبية احتياجات الجيل الحاضر والاهتمام بمصالحهم على حساب الأجيال المستقبلية.

سابعا: أهمية النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي فوائد كثيرة للبلدان، واهمها:[3]

1. ارتفاع دخل العمال والشركات.

[1] فاروق بن صالح، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2013، ص329.

[2] محمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،2013، ص303

[3] Tejvan Pettinger, Economic Growth, the internet, https://www.economicshelp.org/macroeconomics/economic-growth,4/5/2024

2. زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة والتي يمكن إنفاقها على الخدمات العامة، على سبيل المثال. التعليم والمعاشات والرعاية الصحية.
3. تخفيض الدين الحكومي، النمو الاقتصادي المرتفع عادة ما يقلل من عجز الموازنة الحكومية بسبب تحسن الإيرادات الضريبية.
4. النمو الاقتصادي يخلق فرص العمل ويساعد على الحد من البطالة.
5. النمو الاقتصادي يخلق حلقة من ردود الفعل الإيجابية، ويشجع النمو المرتفع الشركات على الاستثمار، ويتيح الاستثمار المتزايد نموا أعلى في المستقبل.
6. النمو الاقتصادي يتيح الحد من الفقر المدقع، في المائة عام الماضية، ساعد النمو في الحد بشكل كبير من الفقر المدقع في أوروبا الغربية، الولايات المتحدة ومؤخرا في آسيا.
7. زيادة الدخل القومي تؤدي الى زيادة موارد الدولة وتعزيز قدرتها على القيام بمسؤولياتها.
8. التوزيع الأمثل للدخل القومي، من دون التأثير على مستوى الاستهلاك الخاص.
9. زيادة مستوى رفاهية الافراد عن طريق زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات الأجور والارباح.[1]

ثامنا: اهداف النمو الاقتصادي

تسعى كل دولة من دول العالم الى تحقيق النمو الاقتصادي لما له من اثار مهمة للبلد كالحفاظ على المستوى العام للأسعار وتحسين رفاهية المجتمع، هناك العديد من الأهداف التي تخص النمو الاقتصادي:[2]

1. دعم التنمية البشرية، والتي تعد الركيزة الأساسية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على أهمية التعليم وتوسيع قاعدته، وتحسين المستوى الصحي للسكان ورفع مستوى الامن والحماية المدنية.
2. الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.
3. تدعيم البنى التحتية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية او المحلية التي تؤدي الى تطوير المنشأة الاقتصادية والخدمية في البلد، وتوجيه الاستثمارات.
4. توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تؤدي الى خلق المزيد من فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص للحد من مشكلة البطالة وتوفير دخل لأكبر عدد من الافراد.

[1] فكري احمد لهمود، مصدر سابق، ص515.
[2] قاسم عبد الستار، أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد59، 2022، ص434.

5. تحسين البيئة المؤسسية والمصرفية العامة والخاصة، من اجل توفير قروض للأفراد مما يشجع على خلق فرص عمل لهم.
6. تطوير كل القطاعات الإنتاجية في البلد من اجل زيادة الإنتاج وتلبية جميع احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.
7. تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتوفير سبل الرفاهية، وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي لا يرتبط بالضرورة بإحداث تغييرات اقتصادية او اجتماعية.

تاسعا: مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد في الدراسات والبحوث الاقتصادية، التي تسعى الى قياس وتقدير معدلات النمو الاقتصادي، وقد تباينت طرق قياسه من بلد الى اخر بحسب البيانات المتاحة والمتغيرات التي تؤثر فيه، وتقسم مؤشرات النمو الاقتصادي على ثلاثة أنواع:[1]

1. المعدلات النقدية للنمو: وهي المعدلات التي يتم حسابها بالاستناد الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، بعد تحويل المنتجات العينية والخدمية للاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، بالرغم من التحفظات على استخدام هذا الأسلوب والتي يرجع اكثرها الى سوء التقدير او اهمال اثر التضخم او اغفال نسبة التحويل بين مختلف العملات ، الا انه لا يزال من اسهل وافضل الأساليب الموجودة خاصة بعد التعديلات التي تجري على تلك التقديرات تجنبا للملاحظات السابقة، ويجب التمييز بين ثلاثة أنواع للمعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس النمو الاقتصادي الوطني باستخدام العملات الوطنية، وتنشر البيانات الخاصة به سنويا، ويمكن بذلك قياس معدلات النمو الاقتصادي السنوي او معدلات النمو الخاصة بمدة زمنية معينة بالاستناد على هذه البيانات، ويستخدم هذا الأسلوب لقياس النمو الاقتصادي على المدى القصير، واهم المعدلات المستخدمة هي: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، معدل نمو الدخل الوطني.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ان معدلات النمو بالأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الدخل او الإنتاج تعبيرا صحيحا، خاصة مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي، لذلك يتم تقدير المؤشرات (الدخل والناتج) باستخدام الأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم عن طريق قسمة

[1] بوعلاقة العيد، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2020)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022، ص59.

المعدلات بالأسعار الجارية على الأرقام القياسية للأسعار، يستخدم هذا الأسلوب لتقدير معدلات النمو الاقتصادي لمدد زمنية طويلة.

ت- معدلات النمو بالأسعار الدولية: يستخدم هذا المؤشر في الدراسات الاقتصادية الدولية، اذ لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية بسبب اختلاف أسعار صرف العملات من بلد لآخر، لذلك يتم باستخدام هذا المؤشر تحويل العملات المحلية الى ما يعادلها من العملة الرئيسة (الدولار في العادة) بعد إزالة أثر التضخم.[1]

2. المعدلات العينية للنمو: تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي نسبة الى معدلات النمو السكاني، إذ إنَّ ارتفاع معدلات نمو السكان خاصة في الدول المتخلفة بدرجة مقاربة لمعدلات نمو الدخل والناتج له تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي، لذلك اصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد تم استبدال بعض المؤشرات النقدية بأخرى عينية للتعبير عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، مثل عدد الأطباء لكل الف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية، الخ.
3. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم الهيئات والمنظمات الدولية مقاييس قيمة الناتج القومي مقوما بالدولار عندما تنشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لدول العالم، ومن ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف بالاستناد على هذه المقاييس، ومن عيوب هذه المقاييس انها تربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي.[2]

في أواخر الستينيات ظهرت حركة من المؤشرات البديلة للنمو الاقتصادي لمعالجة النقص في تعبير المؤشرات المتعارف عليها عن الوقائع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توسيع التحليلات الإحصائية لتشمل طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية كتخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها والاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والاسر وتلبية الحاجات الأساسية وتوفير سبل الرفاهية لهم، إذ إنَّ الانخفاض والارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي يعبر عن تحسن او تدهور النشاط الاقتصادي، ولا يعبر عن التقدم او التخلف الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة معدلات النمو في بعض البلدان النامية والمتقدمة اذ تسجل الأخيرة معدلات نمو اقل من بعض البلدان النامية، أي ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لوحدها لا يمكن ان تعد تقدما اقتصاديا مالم تكن مصحوبة بتغيير هيكلي في بنية الاقتصاد القومي، وتقسم هذه المؤشرات على:

[1] سندة والي، وليد عشور، مصدر سابق، ص47.
[2] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص46.

1. مؤشرات اقتصادية:

أ- الدخل: ويمثل مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج مقابل اسهامها في العملية الإنتاجية في انتاج السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية في العادة تكون سنة، إذ إنَّ ارتفاع معدلات الدخول تدل على التقدم والتطور الاقتصادي.[1]

ب- الاستقرار: يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي في البدان النامية عنه في البلدان المتقدمة، وذلك لاختلاف الهيكلية الاقتصادية لكل منهما، ففي الدول النامية يرتبط الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير بالتجارة الخارجية (لما تعانيه هذه البلدان من اختلال في بنيانها الاقتصادي) وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على المستوى العام للأسعار، ويمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي يعني المحافظة على المعدلات المرتفعة للتنمية في ضوء التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستدامة التنمية، ويعرف الاستقرار الاقتصادي أيضا على انه الوصول الى علاقة توازنيه بين المصادر المتاحة والحاجات بحيث تؤدي الى الاستقرار في الأسعار وفي ميزان المدفوعات، ويمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يكون الطلب الكلي متوازنا مع الناتج الكلي (الاستقرار الداخلي) وعندما يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي).[2]

ت- البطالة: يعد مؤشر البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما ومقياسا للتغيرات التي تحصل في سوق العمل، إذ إنَّ البطالة مهما كان نوعها او شكلها وسواء كانت في البلدان النامية او المتقدمة فأنها تعبر عن وقت العمل المهدر خلال مدة زمنية معينة، وقد أوضح اوكن 1962م في دراسته العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، اذ توصل الى ان هناك علاقة عكسية بين الناتج الحقيقي والبطالة وان انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس في حال ارتفع.[3]

2. مؤشرات اجتماعية:

أ- مؤشر الصحة: من اهم مؤشرات الاستدامة، ويقيس كل مدخلات الصحة ويشمل معدلات وفيات الرضع والامهات وسوء التغذية والتوزيع الجغرافي للخدمات الصحية ومعدلات الإصابة بالأمراض، ويوضح هذا المؤشر مدى التطور والتقدم في الوضع الصحي للبلد ويعبر عن

[1] مهند خميس، ناظم عبد الله، قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي والفقر في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العراق، العدد2، 2021، ص155.

[2] احمد نصير، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، مجلة جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص2020، ص55.

[3] نبيل مهدي الجنابي، عيسى محمد مهدي، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2، المجلد16، العراق، 2014، ص157.

نوعية الخدمات الصحية المقدمة وفعاليتها، إذ إنَّ الاهتمام في الجوانب الصحية يسهم في زيادة اعداد السكان القادرين على العمل ويحسن من جودة اليد العاملة، وان تطور الخدمات الصحية المقدمة يعد مؤشرا للتقدم والتطور الاقتصادي للبلد.

ب- مؤشر التعليم: يعد التعليم من اهم مؤشرات تحقيق التنمية البشرية فتحسن وتطور المستوى التعليمي لأفراد المجتمع يجعلهم اكثر فاعلية ،كما ان للتعليم أهمية كبيرة في تكوين راس المال البشري والذي يعد من اهم عوامل النمو الاقتصادي، إذ إنَّ توفر اليد العاملة المتعلمة والمتطورة يسهم في زيادة الإنتاج والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في العملية الإنتاجية ،ويقاس مؤشر التعليم عن طريق حساب نسبة افراد المجتمع الذين يعرفون القراءة والكتابة، نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساس والثانوي من افراد المجتمع، ونسبة الانفاق على التعليم الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الى الانفاق الحكومي الإجمالي.[1]

إذ توجد طرق عدة لتقدير وقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد او اقتصاد معين، ويتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الخام الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي، إذ إنَّ التغيير في مستوى الدخل الوطني يأخذ بعين الاهتمام المستوى العام للأسعار، وفيما يلي اهم طرق قياس معدلات النمو الاقتصادي:

1. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: ويمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تنتج محليا خلال مدة زمنية في العادة تكون سنة، ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمكن حساب معدل النمو بالطريقة التالية:[2]

معدل النمو الاقتصادي= (التغير في الناتج / الناتج في سنة الأساس) * 100%

$$n = \frac{(y2 - y1)}{y1} * 100\%$$

2. طريقة الانفاق: إنَّ عملية الانفاق التي يقوم بها شخص معين او جهة معينة والتي تتمثل في شراء سلع او خدمات والتي يتولد عنها بالضرورة دخل لدى الطرف الاخر (البائع)، وكنتيجة حتمية فأن إجمالي الإنفاق يتساوى مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي.

[1] رعد محمد ندا، قتيبة ماهر، قياس إثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، العراق، 2019، ص145.
[2] محمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص298

وعليه فأن الناتج المحلي الإجمالي = الانفاق الكلي

حيث ان $Y= C+I+G+(X-M)$

Y=الدخل القومي

C=الاستهلاك (انفاق القطاع العائلي)

I= الاستثمار الخاص (انفاق قطاع الاعمال)

G= انفاق القطاع العام(الحكومي)

(X-M) = صافي التعامل الخارجي

3. طريقة القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة عن الارتفاع في قيمة السلعة النهائية نتيجة ادخال سلعة وسيطة او خدمة في عملية الإنتاج، ويمكن حسابها بالطريقة التالية.[1]

القيمة المضافة = القيمة النهائية للمنتج – قيمة المنتجات الوسيطة

اذ نقصد بالمنتجات النهائية تلك المنتجات التي توجه نحو الاستهلاك النهائي من قبل العائلات او المؤسسات إذا اخذت شكل تجهيزات او معدات، اما المنتجات الوسيطة فهي تلك التي تستخدم وتستهلك في العملية الإنتاجية.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

إذ تعد هذه الطريقة الأكثر تعبيرا عن حجم الناتج المتحصل عليه من عمليات الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار احتساب قيم بعض المنتجات في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

4. متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي: يعد من أكثر المعايير استخداما في قياس النمو الاقتصادي في اغلب دول العالم، ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بطريقتين.[2]

أ- معدل النمو البسيط: ويمكن قياس معدل النمو البسيط عن طريق حساب التغيير في متوسط الدخل الحقيقي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) من سنة الى أخرى:

[1] سعد قويدر، سياسة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1990-2020، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2023، ص51.
[2] مهند خميس، ناظم عبد الله، مصدر سابق، ص155.

إذ إنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي= (الناتج المحلي الإجمالي/عدد السكان) *100%

معدل النمو البسيط= (التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس) *100%

ب- معدل النمو المركب: ويستخدم لقياس معدل النمو الاقتصادي السنوي لمدد زمنية طويلة، ويمكن احتسابه وفق الصيغة التالية:[1]

$$CMc = \left(\frac{y_1}{y_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

إذ انَّ:

n :عدد السنوات بين المدتين

Y_1 :الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المدة

Y_0 :الناتج المحلي الإجمالي في بداية المدة

5. طريقة الدخل: تهتم طريقة الدخل بجمع العوائد المتحققة للمنشآت والافراد الذين أسهموا في الإنتاج، ويمكن تقدير هذه العوائد من المعلومات المأخوذة لأغراض تقدير ضريبة الدخل بالنسبة للأفراد والمنشئات ويجب ان يضاف الى هذا المجموع العوائد المتحققة من منشئات ومصانع القطاع العام، وتستثنى المدفوعات التحويلية كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها لتجنب الوقوع في خطا الحساب المزدوج.[2]

عاشراً: اهم النماذج للنمو الاقتصادي

1. انموذج هارود ودمار Harrod, Domar

بالانطلاق من افتراض كينز بتساوي الاستثمار و الادخار في اقتصاد مغلق، اذ يرتبط النمو الاقتصادي في انموذج هارود دومار بشكل مباشر مع الادخار وبشكل غير مباشر مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج، ففي حالة وجود ادخار موجب فإنه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ولقد كان انموذج هارود و دومار يبحث عن ذلك المعدل الذي يجب أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل لكي يتمكن من المحافظة على التوظيف الكامل

[1] ساطور رشيد، قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال المدة (1990-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد58، العراق، 2019، ص222

[2] أسماء عبد الرضا داغر، مصدر سابق، ص149.

ويتجنب حدوث الكساد والبطالة ،ولقد طرح هارود ودومار سؤالا أساسيا "في ظل أي من الظروف يكون اقتصاداً ما قادراً على تحقيق نمو الوضع المتواتر ؟

إذ إنَّ كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال السلع الرأسمالية التي تهتلك او تتلف ولكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية إضافية جديدة إلى رصيد رأس المال، وبناءً على ذلك نستطيع تكوين الانموذج التالي للنمو الاقتصادي:

أ- الادخارS يكون نسبة s من الدخل القومي Y ومن ثمَّ فإننا نكون المعادلة البسيطة

$S = sY$.....1

ب- الاستثمار I يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغير في رصيد رأس المال ΔKعلى النحو التالي

$I=\Delta K$.....2

وبما ان الرصيد الكلي لرأس المال K، له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال / الناتج فإن معادلة K تكون

$K=\Delta K/Y$

$\Delta K = K \Delta Y$ 3

ت- وبما الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I يمكن كتابة المعادلة على النحو التالي

$I =S$.....4

ومن المعادلة 1 و2 و3 يمكن أن نعرف أن

$I = \Delta K = K\Delta Y$

ومن ثمَّ يمكن كتابة معالة الادخار يساوي الاستثمار الموضح في المعادلة 4 على النحو التالي

$S =sY =\Delta KY = \Delta K = I$.....5

أو ببساطة تكون كالتالي

$sY= k\Delta Y$.....6

وبقسمة جانبي المعادلة 6 على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية

$\Delta Y/Y=s/K$.....7

تمثل المعادلة رقم 7 ترجمة بسيطة لمعادلة هارود دومار المشهورة بنظرية النمو الاقتصادي، فهي تبين بكل بساطة أن معدل نمو الدخل القومي الإجمالي (GNP) ΔY/Y يكون محددا بالارتباط بين معامل الادخار القوميs ومعامل رأس المال/ الناتج K،وبشكل أكثر تحديد، بإمكاننا القول انه في ظل غياب الحكومة فإن نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع الادخار إذ كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل القومي زادت من ثمَّ معدلات نمو الدخل القومي ويرتبط بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج : والارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو الدخل القومي الإجمالي ، أما في تحليله للوضع الأمثل فانموذج هارود دومار يميز بين ثلاثة أنواع من النمو : معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب معدل النمو الطبيعي.[1]

2. انموذج (سولو) Solow Growth Model

يعد انموذج سولو في النمو الاقتصادي اهم الاسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وتُرجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من: رأس المال العيني أو المادي (K)، العمل (L)، ومستوى التقدم التقني (T)، إذ يقوم هذا الانموذج على توصيف بسيط ومحدد لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر الإنتاج العمل، رأس المال، ومستوى التقنية، وعلى النحو التالي:

$$Y=F(K, L, T)$$

اذ يؤثر مستوى التقنية (T) إيجابياً على عنصري العمل ورأس المال، أي ان زيادة مستوى التقنية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال، ولحساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج القومي) فإننا نقوم بصياغة دالة الإنتاج السابقة على شكل تغيرات وعلى النحو التالي:

$$\Delta Y/ Y= y (\Delta K/ K) +(1-y) \Delta L/L+ \Delta T /T$$

حيث

$\Delta Y/Y$= معدل نمو الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي).

$\Delta K/K$ معدل نمو رأس المال.

$\Delta L/L$معدل نمو العمل.

$\Delta T/T$ معدل نمو مستوى التقنية.

y نصيب رأس المال من الدخل القومي.

1- y = نصيب العمل من الدخل القومي.

[1] رنان مختار، مصدر سابق، ص52.

توضح المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:

أ- معدل نمو رأس المال مضروباً في نصيبه من الدخل ($\Delta K/K$) y

ب- معدل نمو العمل مضروباً في نصيبه من الدخل$\Delta L/L$ (1-y)

ت- معدل تغير مستوى التقنية (تطور التقنية) $\Delta T/T$

إذ أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن النمو في رأس المال والعمل (عناصر الإنتاج) يسهم بحوالي ثلثي معدل نمو الناتج القومي، بينما التطور التقني يسهم بالثلث المتبقي ومما ينبغي ملاحظته أن رأس المال المادي إضافة إلى المعدات والآلات فانه يشمل رأس المال الثابت (طرقات ومطارات وموانئ وسدود) والذي يوفر الخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج، إذ يشمل مستوى التقنية الاختراعات وتطور وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها، ويؤدي التطور في مستوى التقنية كما ذكرنا سابقاً إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى العمل ورأس المال).

مصادر النمو الاقتصادي بحسب انموذج سولو:

لم يكن انموذج سولو في صياغته المبسطة مستوعباً لكل مصادر النمو الاقتصادي، فهناك مصادر أخرى غير العمل ورأس المال ومستوى التقنية لها دور مهم في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

أ- معدل نمو السكان.

ب- حجم الموارد الطبيعية المتاحة لمجتمع ما.

اذ يؤثر حجم السكان على معدل النمو الاقتصادي من جانبين رئيسين: الأول من جانب العرض، حيث يشكل السكان مصدراً لقوة العمل، والثاني من جانب الطلب، حيث يسهم الحجم السكاني المناسب في تعزيز القوة الشرائية التي تدعم إنشاء مؤسسات إنتاجية كبيرة تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، اما بالنسبة الى حجم الموارد الطبيعية المتاحة فانه لا شك في أن تمتع أي مجتمع بموارد طبيعية وفيرة من مياه وطاقة وثروات معدنية ونحوها يمّكن من إنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة قلة أو ندرة الموارد الطبيعية.[1]

3. انموذج روبنسون (Robenson)

تعد جوان روبنسون J. Robenson احد أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها اسهامات إبداعية كثيرة، كتطوير نظرية المنافسة الاحتكارية ، وامتازت آراؤها بطابعها

[1] محمد احمد الافندي، مبادئ لاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص314.

التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها كثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي أو ما بعد الكينزيين، وتعد من أكبر المنتقدين للفكر النيو كلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو وعلى الرغم من تقديرها الشديد لأستاذها كينز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير "تراكم رأس المال " من خلال انموذج اقتصادي.

انطلقت جوان روبنسون في انموذجها الاقتصادي من الفروض التالية:

أ- إنَّ الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين الاول ينتج سلع وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.

ب- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

ت- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد تناولت جوان روبنسون في انموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويركز تحليلها على عاملين أساسيين ، ينص ألعامل الاول على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وينص الثاني على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

إذ توصلت روبنسون في انموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيما يلي:

$$Y= L*W+K*P$$

$$P=\frac{\sqrt{Y-LW}}{K}$$

$$Y=\sqrt{C+1}$$

$$\frac{\Delta k}{k}=\frac{\Delta L}{L}$$

علما أن: L تمثل قوة العمل، K تمثل رصيد راس المال، W تمثل معدل الأجر الحقيقي، P تمثل معدل الربح، Yتمثل الدخل القومي الحقيقي، C تمثل الاستهلاك، I تمثل الاستثمار، S تمثل الادخار،ΔK/K تمثل معدل نمو رأس المال، ΔL/Lتمثل معدل نمو السكان.

من خلال العرض السابق لمعادلات انموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكننا اكتشاف ان : بعض المعادلات توصف بها معظم النماذج النيو كلاسيكية والبعض الآخر ينصب على الانموذج نفسه ،من النظرة الأولى يمكن ملاحظة ان افتراض ثبات نسب مزج خدمات العمل ورأس المال التكنولوجي غير واقعي ،كذلك يرتكز الانموذج أساسا على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الافتراض ، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتاً فقد يظهر جزء من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لابد وأن توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.[1]

4. نظرية النمو الداخلي

نظرية النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة تم تطويرها في الثمانينيات من قبل بول رومر وآخرين، في الانموذج الكلاسيكي الجديد يعد التقدم التكنولوجي متغيراً خارجياً، ولا يحاول انموذج النمو الكلاسيكي الجديد تفسير كيف ومتى ولماذا يحدث التقدم التكنولوجي، إذ إنَّ الهدف الرئيس لنظرية النمو الداخلي هو جعل التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً ليتم شرحه داخل الانموذج، ومن هنا جاء اسم نظرية النمو الداخلي.

هناك العديد من التفسيرات المختلفة للتقدم التكنولوجي، ومع ذلك فإن معظمهم لديهم كثير من الخصائص المشتركة:

أ- الاعتماد على العائد المستمر لحجم رأس المال ومن ثمَّ، فإن الميل الحدي لراس المال (MPK) ليس دالة متناقصة بالنسبة لراس المالK في هذا الانموذج.

ب- يعد التطور التكنولوجي منفعة عامة، ويركز الانموذج أكثر على رأس المال البشري

ت- من الممكن أن تؤثر الحكومة على معدل النمو، ارتفاع المدخرات يؤدي أيضا إلى نمو أعلى، وليس فقط ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ث- ويتوقع الانموذج تقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان على المدى الطويل. وهذا نتيجة للملكية العامة للتطورات التكنولوجية. [2]

[1] الطيب بولحية، مصدر سابق، ص101

[2] Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomics, First edition, BookBoon eBook Company, 2010, p60.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

أولا: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

تنتج التنمية الاقتصادية من التغيير الهيكلي في الاقتصاد الذي يحول العمالة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة (مثل الزراعة التقليدية) إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى، ومع ذلك فإن هذه العملية التي لا غنى عنها ليست بسيطة كما تبدو، اذ لا يتضمن التغيير الهيكلي "الناجح" تنويع الأنشطة فحسب، بل يشمل أيضاً اعتماد التقنيات الحالية وتكييفها وتسلق سلم التكنولوجيا من خلال الارتقاء المستمر بهياكل الإنتاج في القطاعات الرئيسة للتصنيع، في الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية، يعد التصنيع أمراً حاسماً لتحقيق بناء القدرات لأنه يعزز العلاقة السببية التراكمية التي تعزز وتزيد من وتيرة النمو الاقتصادي.[1]

تعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مهمة للتنمية الاقتصادية، اذ تعتمد قدرة البلدان على الازدهار على مشاركتها في الاقتصاد العالمي ودورها في سلاسل القيمة العالمية ، بالإضافة الى ان تدفقات التجارة والاستثمار والمعرفة التي تدعم سلاسل القيمة العالمية توفر آليات للتعلم السريع والابتكار والتحديث الصناعي وان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن توفر للشركات المحلية قدرة أفضل على الوصول إلى المعلومات، وفتح أسواق جديدة، وخلق فرص للتعلم التكنولوجي السريع واكتساب المهارات، إذ إنَّ هناك علاقة إيجابية بين المشاركة في الأنشطة الدولية وأداء الشركات، حيث تكون المشاركة والمكانة داخل سلاسل القيمة العالمية أمرًا مهمًا، كما تظهر دراسة أجراها البنك الدولي (2017) أن أنشطة تقاسم الإنتاج المعقدة عبر الحدود المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية كانت أهم قوة تدفع العولمة ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال المدة 1995-2008، كما أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، لكن التأثير لا يكون كبيراً إلا بالنسبة للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، وتسلط النتائج الضوء أيضًا على أن كلاً من الموردين الأوليين للوسائط والمستخدمين النهائيين للمدخلات الأجنبية يستفيدون من شبكات الإنتاج بالتساوي، كما أظهرت الأدبيات أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على الإنتاجية، إذ إنَّها يمكن ان تعزز الإنتاجية من خلال نقل بعض أجزاء الإنتاج داخل سلاسل القيمة العالمية من خلال قنوات مختلفة، وتتعلق الحجة الأساسية بنقل الشركة لمراحل الإنتاج الأقل كفاءة للتركيز على الأنشطة الأساسية الأكثر إنتاجية لتستفيد الشركات من المدخلات الأرخص

[1] Padmashree Gehl Sampatha, Bertha Vallejo, Trade, Global Value Chains and Upgrading: What, When and How? The European Journal of Development Research Vol. 30,2018, p484.

والأفضل جودة من خلال النقل إلى الخارج، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع مستوى الكفاءة من خلال إعادة تنظيم نشاط الشركة أو الحث على نقل التكنولوجيا من الموردين الأجانب، كما ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن ان تؤدي الى تقليل التكاليف، اذ ينبغي أن يؤدي نقل الأعمال إلى الخارج إلى زيادة الأرباح التي يمكن تحويلها بدورها إلى أنشطة الابتكار، إضافة الى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تحفز نمو الإنتاجية من خلال إمكانية تخصص الشركات في المهام الأساسية، والوصول إلى المدخلات المستوردة، وانتشار المعرفة من الشركات الأجنبية، والآثار المؤيدة للمنافسة الأجنبية، ومن خلال التخصص في تلك المهام الأساسية يمكن للشركات جني مكاسب الإنتاجية، وتكشف الأدلة الناشئة أيضًا كيف يمكن لتحرير أسواق الخدمات، ولا سيما دخول مقدمي خدمات أجانب جدد، أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية في شركات التصنيع النهائية.[1]

ثانياً: العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية ومستوى التنمية الاقتصادية للبلدان المشاركة

من منظور التنمية، تتسم سلاسل القيمة العالمية بثلاثة جوانب إيجابية على الأقل، الجانب الاول في ضوء الارتباط بسلاسل القيمة العالمية لا تحتاج الشركات وخاصة في الاقتصادات النامية إلى بناء المسار الكامل للقدرة الإنتاجية لمنتج ما، وبدلا من ذلك يمكنهم استخدام ميزتهم النسبية للتركيز على عملية أو مهمة إنتاجية محددة، مما يمكنهم من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة أكبر مما كان ممكنا في مدة التصنيع، اما الجانب الثاني فان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ، على سبيل المثال، يتم خلق فرص العمل في البلدان النامية من خلال تجميع أجهزة iPhone في الصين، وعمليات مراكز الاتصال في الفلبين والهند، وإنتاج أحذية Nike في فيتنام، والسيارات والمركبات الآلية، والجانب الثالث فان سلاسل القيمة العالمية توفر أيضاً الفرصة لنقل التكنولوجيا أو آثارها غير المباشرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال التعلم المحلي ، ومع ذلك فكما هو مذكور في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي، "إن المكاسب الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية، كما يمكن أن تختلف فوائد سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير تبعاً لما إذا كان البلد يعمل في أعلى أو في نهاية سلسلة القيمة" ومن ثمَّ، قد تواجه البلدان المتقدمة والنامية تكاليف ومخاطر مختلفة تماماً عند الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، بسبب الاختلافات في الميزة النسبية بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، اذ تميل البلدان المتقدمة إلى الانخراط في أنشطة الإنتاج المتطورة وغير الملموسة، مثل البحث والتطوير والتصميم وبناء العلامة

[1] Anna Ignatenko, and others, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate, IMF Working Paper, European Department,2019, p11.

التجارية في مراحل التصنيع المسبق وفي خدمات ما بعد البيع والتسويق في مرحلة ما بعد التصنيع، ومن ثمَّ فإن هذه البلدان قد تشعر بالقلق إزاء تفريغ اقتصاداتها مع نقل وظائف التصنيع إلى الخارج إلى البلدان ذات التكنولوجيا المنخفضة والأجور المنخفضة، وعلى النقيض من ذلك تميل البلدان النامية إلى التركيز على أنشطة الإنتاج المنخفضة والملموسة مثل التصنيع والتجميع، لذا فقد يشعرون بالقلق من أنهم يحصلون على الأنواع الخاطئة من الوظائف وأن اقتصاداتهم قد تظل حبيسة قاع "منحنى الوجه المبتسم" في سلاسل القيمة العالمية، والذي يقدم الخطوط العريضة لإمكانات القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاج في سلسلة القيمة لمختلف الصناعات.[1]

لتوضيح العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بمنحنى الوجه المبتسم (شكل1-1) المذكور في المبحث الأول، اذ يبين الشكل ان أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل البحث والتطوير والابتكار والعلامات التجارية وخدمات النقل اللوجستي تقع في اعلى جانبي الشكل بينما تكون أنشطة التصنيع والتجميع في قاع الشكل والتي تحصل على ادنى قيمة مضافة، وتحصل البلدان التي تستهدف أنشطة البحث والتطوير والأنشطة التي تعتمد التكنولوجيا المتقدمة على قيمة مضافة مرتفعة وتكون المستفيد الأكبر من المشاركة بينما تحصل البلدان التي تشارك في أنشطة التجميع والتصنيع على قيمة مضافة منخفضة، ويفسر ذلك قيام البلدان والشركات بنقل أنشطة التصنيع والتجميع الى الخارج الى البلدان التي تتوفر فيها العمالة الكثيفة منخفضة الأجور وذلك لتوفير التكاليف والتركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة الأكبر، وتستفيد البلدان المشاركة في أنشطة التصنيع والتجميع من نقل المعرفة والتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للسلع المنتجة المحلية من خلال استيراد السلع الوسيطة المتوسطة والمرتفعة التكنولوجيا مما يزيد من القيمة المضافة المحلية في الصادرات بفعل الروابط الخلفية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومن خلال الاحتكاك بالتكنولوجيا المتطورة بإمكان البلدان في ادنى السلسلة او قاع الوجه المبتسم الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية واستهداف الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والذي يترافق مع زيادة مستوى التنمية اذ كلما ارتقى البلد في السلسلة كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية، ويمكن القول بانه كلما ازدادت حصة البلد من القيمة المضافة كلما ارتقى في السلسلة وارتفع مستوى تنمية البلد إذ إنَّ العلاقة بينهما إيجابية، وتوجد طرق عدة للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية تم التطرق لها في المبحث الأول.

[1] World Bank Group, Measuring and Analyzing The Impact Of GVCs On Economic Development, Global Value Chain Development Report, 2017, P52.

ثالثا: سلاسل القيمة العالمية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الفرص الاقتصادية

1- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعزز نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر التجارب أنه مع زيادة البلدان لمشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، فإن معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي تميل إلى الارتفاع أيضا، ويظهر التحليل الإحصائي الذي يربط بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة كبيرة وإيجابية، سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو النامية.[1]

إذ أوضحت التجارب أن التغييرات الإيجابية في المصادر الأجنبية عبر جميع فئات الدخل ترتبط بالتغيرات الإيجابية في القيمة المضافة المحلية في الصادرات، مما يشير إلى أن زيادة استخدام القيمة المضافة الأجنبية تدعم نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة المحلية في الصادرات، و أيضاً التغييرات في مستوى تطور المواد الوسيطة المستوردة في القطاع غير الأولي لها تأثير إيجابي، لكنه يتناقص عند المستويات الأعلى من التطور، وتختلف تجارب الدول باختلاف مجموعات الدخل، فالدول ذات الدخل المرتفع تحقق مكاسبها في نصيب الفرد من القيمة المضافة المحلية للصادرات من خلال زيادة استخدام المواد الوسيطة الأولية وغير الأولية الأكثر تطوراً، بينما في الدول متوسطة الدخل تكون التدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الأهم، وفي الدول منخفضة الدخل يكون لتطور المواد الوسيطة غير الأولية الدور الأكبر.[2]

2- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة القدرات الإنتاجية والتنافسية:

لقد أدى صعود سلاسل القيمة العالمية إلى تغييرات في نماذج التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، إذ إنَّ الفرص الاقتصادية الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتجاوز المفهوم التقليدي المتمثل في زيادة الصادرات، وتشمل الفرص أيضاً نقل التكنولوجيا والمعرفة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع مستوى رأس المال البشري، ومن الممكن أن تؤدي هذه الفوائد إلى مكاسب إنتاجية طويلة الأمد ونمو اقتصادي مستدام يمكّن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية، إذ إنَّ مشاركتها تعزز المهارة التي تعزز العمليات الجارية للتصنيع والخدمات، وعلى مستوى الدولة أو الشركة، تستطيع سلاسل القيمة العالمية تحفيز نمو الإنتاجية من خلال أربع قنوات: التخصص، والمدخلات الأجنبية،

[1] UNCTAD, Global Value Chains and Development: Investment and Value-Added Trade in The Global Economy,2013, p20.
[2] Przemyslaw Kowalski, and Others, Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications For Trade and Trade - Related Policies, OECD Trade Policy Papers No. 179, OECD Publishing, Paris,2015, p34.

والآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، ونقل المعرفة، ويسمح التوسع في سلاسل القيمة العالمية بمزيد من التخصص في أنشطة محددة ضمن سلاسل القيمة، وتستطيع الشركات المشاركة الحصول على مكاسب الإنتاجية من خلال التخصص في المهام الأساسية التي تمثل التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، في حين تقوم بنقل المهام التي تكون أقل كفاءة نسبياً فيها إلى الخارج.

وتتمكن البلدان والشركات من التخصص من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى المراكز الأجنبية للمدخلات الوسيطة واستناداً إلى امتلاكها ميزة نسبية في سلسلة معينة، يمكن للشركات أن تشارك كموردين أوليين للمدخلات للشركات الأجنبية من خلال الروابط الأمامية، و/أو كمنتجين في المراحل النهائية يستخدمون مدخلات أجنبية في إنتاجهم الخاص تصدر للخارج (روابط خلفية). وتسمح روابط سلاسل القيمة العالمية بقدر أكبر من وفورات الحجم في التخصص والاستفادة القصوى من أوجه التكامل عبر الحدود، ولا توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بدائل تنافسية للمصادر المحلية فحسب، بل توفر أيضاً تنوعاً وجودة أكبر للمدخلات الأجنبية المتاحة للاقتصاد المحلي، ويمكن أن تؤدي فوائد المشاركة هذه إلى مكاسب إنتاجية في الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تجعل الشركات المحلية على اتصال أوثق بأنظمة الابتكار المفتوح، فضلاً عن المعرفة المتقدمة والتقنيات والمعايير التي وضعها المشاركون الرئيسون في سلاسل القيمة العالمية، مما يؤدي إلى انتشار التكنولوجيا/المعرفة ، ويمكن تحقيق هذه الفوائد من خلال ثلاث آليات في سلاسل القيمة العالمية: تنص الآلية الأولى وهي تأثير الانتشار، على أن الشركات المتعددة الجنسيات يمكنها مساعدة الشركات المحلية من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا، والآلية الثانية - التوافر والجودة - تؤثر على أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية تزيد من توافر وجودة المدخلات في صناعة المشتري، وتنص الآلية الثالثة، وهي تأثير العرض التوضيحي، على أن انتشار التكنولوجيا والمعرفة يحدث عن طريق الشركات التي تقلد أو تعكس هندسة منتجات سلاسل القيمة العالمية، ونماذج الأعمال، واستراتيجيات التسويق، وعمليات الإنتاج، وعمليات التصدير.[1]

3- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمدخل للتنويع الاقتصادي

تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى تحول اقتصادي هيكلي من اقتصاد اولي تسيطر عليه القطاعات الأولية الى اقتصاد صناعي حديث ومتنوع، وتتطلب هذه العملية تحول هيكلي عميق داخل القطاعات (الزراعة، الصناع، الخدمات) بالشكل الذي يؤدي الى زيادة حجم وعدد ونوع السلع المنتجة،

[1] Lin Jones, and Others, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, Journal of International Commerce and Economics, United States International Trade Commission, 2019, p17.

وتؤدي السياسات القطاعية دورها في توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة من خلال دعم الروابط القطاعية الامامية والخلفية، والسيطرة على اكبر قدر من سلاسل القيمة المضافة عن طريق تصنيعها وتحويلها الى منتجات نهائية ووسيطة، والارتقاء في سلم المعرفة والتكنولوجيا، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية الى انتاج السلع ذات التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة، وتحدد سرعة هذه العملية عوامل عدة أهمها الهبات الطبيعية والمزايا النسبية إضافة الى حجم الاقتصاد والذي يحدد مستوى ونوعية الطلب، ودرجة الانفتاح وطبيعة السياسات التنموية المتبعة وعلاقتها بالتحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد.[1]

4- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى الزيادة مستوى التوظيف ولكنها قد تؤدي الى عدم المساواة في الدخل

يسهم تدويل الإنتاج في زيادة إنتاجية الشركة، ففي السنوات الأخيرة سمحت التغيرات في التكنولوجيا بتنفيذ أجزاء مختلفة من عملية الإنتاج (يشار إليها أحياناً بالمهام) في بلدان مختلفة، إن إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج عبر الحدود المختلفة والمتاجرة بهذه المهام لها آثار مهمة على إنتاجية الشركات، ومن الناحية النظرية فقد تبين أن تفكيك الإنتاج يعادل التحسن التكنولوجي في عدد من النماذج المختلفة المستخدمة في دراسة سلاسل القيمة العالمية، ومن الناحية التجريبية تدعم الدراسات الحديثة وجود تأثير إنتاجي لنقل الأعمال إلى الخارج ، اذ تعمل سلاسل القيمة العالمية على زيادة إجمالي العمالة من خلال إعادة توزيع المهام عبر البلدان وداخلها، إذ إنَّ التجارة في المهام تزيد من إنتاجية شركات النقل إلى الخارج، وتؤدي إلى توسع في المبيعات والذي يخلق فرص العمل، ونتيجة لنقل الأعمال إلى الخارج، تستطيع الشركات تقديم سلع وسيطة ونهائية بأسعار أقل، وهذا يعني أن العمالة قد تنمو من خلال التوسع في نشاط الشركات الأخرى التي يمكنها الحصول على مدخلات أرخص أو من خلال زيادة الطلب من المستهلكين النهائيين الذين يشهدون ارتفاع دخولهم الحقيقية، ومع ذلك فبينما اسهم ظهور سلاسل القيمة العالمية في زيادة الإنتاجية وفرص العمل بشكل إجمالي وعلى المدى الطويل، فقد اسهم أيضاً في إعادة تخصيص الوظائف على مستوى العالم وقد انتقلت وظائف التصنيع كثيفة العمالة على وجه الخصوص من الاقتصادات المتقدمة إلى البلدان النامية ذات تكاليف العمالة المنخفضة، وخاصة في شرق آسيا ، علاوة على ذلك، فإن سلاسل القيمة العالمية تعيد تعريف الميزة النسبية للبلدان عبر المهام بدلاً من الصناعات، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الوظائف داخل البلدان عبر مهن مختلفة [2].

[1] باهي وفاء، واخرون، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2015، مصدر سابق، ص307.

[2] مجموعة البنك الدولي، التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مصدر سابق ص3.

يمكن أن ترتبط سلاسل القيمة العالمية بالبطالة قصيرة الأجل بالنسبة لأنواع معينة من العمال، ولكن هذه الآثار تميل إلى أن تكون ضئيلة، اذ تستغرق إعادة توزيع الوظائف عبر البلدان وداخلها وقتاً، ومن المرجح أن يواجه العمال اصحاب المهارات المنخفضة أو العمال من ذوي المهارات الخاصة بالصناعة أو المهنة تكاليف تكيف كبيرة على المدى القصير، وتوضح الدراسات الحديثة أن زيادة نقل الأعمال إلى الخارج إلى البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن تؤدي إلى زيادة البطالة قصيرة الأجل بالنسبة لبعض المهن في الاقتصادات المتقدمة، ولكن هذا التأثير يكون ضئيلاً للغاية من الناحية الاقتصادية، كما توصلت هذه الدراسات أيضاً إلى أن التأثير السلبي على العمالة الناجم عن النقل إلى الخارج يكون أقوى بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة والعمال المتخصصين في المهام الأقل تعقيداً، حيث أن هذه المهن قابلة للتداول بسهولة أكبر.[1]

5- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعزز التبادل التجاري بين الدول

تؤدي إعادة تنظيم الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية إلى تحويل ديناميكيات التجارة الدولية من التبادل التجاري على مستوى البلدان إلى التبادل التجاري على مستوى الشركات، حيث تضيف كل شركة قيمة بطريقة تسلسلية أو تتاجر في المنتجات الوسيطة التي تعمل كمدخلات في المنتجات النهائية في مكان آخر، كما تؤدي الى تغير الأوزان النسبية لمكونات التجارة الدولية، وذلك من خلال زيادة الاتجاه نحو التجارة داخل الصناعة بدلا من التجارة بين الصناعات مما يشير الى زيادة حجم التجارة في السلع الوسيطة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى التغيرات في الهياكل الإنتاجية للعديد من الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، اذ تقوم الدول المتقدمة بإعادة تشكيل نظامها الإنتاجي عبر سلاسل القيمة العالمية وتجزئة العمليات الإنتاجية وفقا للميزة التنافسية، وتضمين الاقتصاديات النامية في الحلقات الإنتاجية وفقاً لتخصصاتها والميزة النسبية التي تمتلكها[2]، بينما تشارك الدول النامية في سلاسل القيمة من خلال التخصص العميق في المهام و المراحل الإنتاجية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية تقليدية، وخلق ميزة تنافسية جديدة بعيدا عن الميزة التقليدية للدولة من خلال المشاركة في القطاعات الجديدة مثل سلاسل الالكترونيات والسيارات وسلع التكنولوجيا المتقدمة، مما يسمح لها بتطوير الخبرات البشرية والانتقال الى حلقات اعلى من السلسلة

[1] Mika Saito, and others, TRADE INTERCONNECTEDNESS: THE WORLD WITH GLOBAL VALUE CHAINS, INTERNATIONAL MONETARY FUND(IMF),2013, p13.
[2] Fremandez, Marquez, Dynamic Determinants of International Trade Pattern: The Case of European Food Products, Beverages and Tobacco", IMF Working Paper, No 9,2007, P13.

والحصول على قيمة مضافة اعلى، اذ تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى زيادة عدد مرات انتقال المنتجات الوسيطة عبر الحدود خلال مراحل انتاج السلعة .

6- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

تسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ورفع مستوى رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي[1]، إذ إنَّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكون عملية المشاركة ترتبط بتطوير البنى التحتية للدول والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والبيئة التنظيمية للشركات مما يجعلها اكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وبدوره يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة ، اذ يؤدي الى زيادة فرص التوظيف وتطوير رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية ونقل التكنولوجيا[2] ،إذ إنَّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية توفر بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وهو بدوره يسهم في النمو الاقتصادي للدول المستضيفة.

تعد الشركات متعددة الجنسيات من مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة العالمية، اذ تمثل قوة اقتصادية كبيرة وتؤدي دوراً كبيراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول وخاصة النامية، اذ تسهم الشركات متعددة الجنسيات في تحسين مستويات الدخول للبلدان وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم المنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية، إلَّا إنَّ درجة اسهامها في النمو الاقتصادي للبلدان تختلف من بلد الى اخر وتتوقف على طبيعة الصناعة والمجال الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو للدولة وقدرتها عل توجيه وتخطيط هذه الاستثمارات.[3]

[1] Lin Jones, and Others, previous reference, p16.

[2] Ahmed kadhum Jawad, The Effect of Foreign Direct Investment on Egyptian Economic Growth from 1990 to 2015, Nasaq Journal, NO 3, Egypt, 2023, p1228.

[3] احمد عبد العزيز، واخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، العدد85، العراق، 2010، ص127.

رابعاً: العوامل التي تؤثر في العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

اهم العوامل التي تؤثر على مدى استفادة الدول من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية:[1]

1. التقدم التكنولوجي والابتكار: أحد المحركات الرئيسة للتأثير الإيجابي لسلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي، إذ انَ الشركات المشاركة في سلاسل القيمة تحصل على تقنيات جديدة تعزز من الإنتاجية، وان تبنَي التكنولوجيا المتقدمة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة يساعد الدول على الصعود في هذه السلاسل، مما يسهم في مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات التكنولوجية المتقدمة.
2. جودة البنية التحتية والمؤسسات: تعتمد فعالية سلاسل القيمة العالمية في تعزيز النمو على جودة البنية التحتية والإطار المؤسسي، فالدول التي تتمتع ببنية تحتية قوية مثل أنظمة النقل والاتصالات الموثوقة، إلى جانب نظم قانونية وتنظيمية قوية تكون في وضع أفضل للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية، إذ إنَّ هذه العناصر تخفض تكاليف المعاملات وتسهل العمليات على طول السلسلة.
3. رأس المال البشري وتطوير المهارات: تحتاج سلاسل القيمة العالمية إلى عمالة ماهرة لتشغيلها بفعالية، خصوصاً في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية مثل البحث والتطوير والتصميم، اذ تكون الدول التي تستثمر في تطوير رأس المال البشري، خاصة في ضوء التعليم والتدريب المهني أكثر قدرة على الاندماج في القطاعات العليا من سلاسل القيمة، مما يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.
4. تراكم رأس المال: تسهم المشاركة في سلاسل القيمة في تعزيز تراكم رأس المال، اذ تجذب الشركات في الدول النامية استثمارات أجنبية ومرافق إنتاج جديدة، هذا الاستثمار يعزز الاقتصادات المحلية من خلال خلق فرص العمل وتسهيل نقل التكنولوجيا، مما يعزز بدوره آفاق النمو الاقتصادي.
5. الظروف الاقتصادية العالمية: تؤثر ديناميكيات السوق العالمية مثل الطلب على السلع الوسيطة والسياسات التجارية الدولية وأسعار الصرف على كيفية تأثير المشاركة في سلاسل القيمة على النمو الاقتصادي، اذ تعزز السياسات التجارية المواتية واستقرار الطلب العالمي الروابط بين سلاسل القيمة والنمو، بينما قد تعطل الاضطرابات الاقتصادية أو السياسات الحمائية هذه الفوائد.[2]

---

[1] Faezeh Raei, Anna Ignatenko, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate? in: IMF Working Papers Volume 2019 Issue 018 (2019),Visit Data:18/10/2024 .

[2] Can Li, Others, Can Global Value Chain Upgrading Promote Regional Economic Growth? Empirical Evidence and Mechanism Analysis Based on City-Level Panel Data in China, https://www.mdpi.com/2071-1050/15/15/11732 ,Visit Date: 18/10/2024.

الفصل الثانـي

الإطار التحليلي لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثالث: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمي

الفصل الثاني: الإطار التحليلي لسلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي

تمهيد

شهدت سلاسل القيمة العالمية تطوراً كبيراً، اذ باتت تشكل (50%)من حجم التجارة العالمية حسب تقديرات البنك الدولي عام 2019، نتيجة للتطور التقني السريع الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، وكان لنشاط سلاسل القيمة العالمية دور رئيس في موجات النمو التي سجلت في عدد من البلدان النامية ومحفز أساسي لانخفاض معدلات الفقر في البلدان النامية التي تخصصت بشكل اكبر في سلاسل القيمة العالمية، كما ان سلاسل القيمة العالمية اسهمت في زيادة نسبة اسهام البلدان النامية في اجمالي حجم التجارة العالمية، وتعزى المكاسب الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى ان زيادة حجم التجارة في المنتجات الوسيطة يرتبط بشكل مباشر بخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

ولبيان الدور الذي تؤديه سلاسل القيمة العالمية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي تم تقسيم الفصل الثاني على ثلاثة مباحث، سنتناول في كل مبحث تحليل مشاركة دولة مختارة في سلاسل القيمة العالمية وتحليل النمو الاقتصادي في تلك الدولة للمدة 2000-2022 وتحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي لكل دولة:

المبحث الأول: مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثاني: مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الثالث: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

المبحث الأول: مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد الماليزي

ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق اسيا وتتكون من 16 ولاية تقع في اقليمين رئيسين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي ويضم القسم الأول شبه جزيرة ماليزيا وتعرف باسم شبه جزيرة الملايو(ماليزيا الغربية) والتي تضم 11 ولاية بالإضافة الى العاصمتين كوالالمبور وبوتراجايا، ويضم القسم الثاني شبه جزيرة بورينو (ماليزيا الشرقية) وتتكون من ولايتي ساوراك وصباح والعاصمة المالية لابوان وهي جزء من جزيرة كليمنتان الأندونيسية، وبذلك تشترك ماليزيا واندونيسيا في الحدود التي تفصل ولايات ماليزيا الشرقية في شمال جزيرة كليمنتان عن أراضي اندونيسيا التي تشمل باقي الجزيرة .[1]

تتمتع ماليزيا بتاريخ طويل من الصادرات ذات القيمة الدولية، حيث عرفت منذ القرون الأولى بعد الميلاد كمصدر للذهب والقصدير والمواد الغريبة مثل ريش ولحوم الطيور والأخشاب العطرية واشجار المطاط وما إلى ذلك، وقد عزز موقعها الاستراتيجي على طول طرق التجارة البحرية من المحيط الهندي إلى شرق آسيا الأهمية التجارية للمنطقة، وكان التجار العرب والهنود والصينيين يترددون عليها بانتظام ، كان الإنتاج في اقتصاد ما قبل الحداثة صغيراً نسبياً من حيث الحجم وغير متطور من الناحية التكنولوجية، اما القرن التاسع عشر فقد شهد توسعاً في التجارة التي نمت في المدة ما بين 1815م و1914م في المتوسط بنسبة (4-5)% سنويا مقارنة بـ 1% في المائة عام السابقة، اذ جاءت القوة الدافعة من الثورة الصناعية في الغرب التي شهدت ابتكار إنتاج صناعي واسع النطاق للسلع المصنعة بفضل التقدم التكنولوجي، مصحوبًا بوسائل اتصال أكثر كفاءة مما أدى إلى تسريع وخفض تكلفة التجارة لمسافات طويلة بشكل كبير، وكانت البلدان الصناعية تحتاج إلى إمدادات متزايدة باستمرار من المواد الخام والمواد الغذائية لأعدادها المتزايدة من السكان، وكانت مناطق مثل ماليزيا، التي تتمتع بإمدادات وفيرة من الأراضي البكر وقربها النسبي من طرق التجارة في وضع جيد للاستجابة لهذا الطلب، لكن كان ينقصها العرض الكافي لرأس المال والعمالة، وفي كلا الجانبين تم توفير النقص إلى حد كبير من مصادر أجنبية.[2]

ومنذ استقلال ماليزيا عام (1957م) بدأت في التخطيط والبحث عن الأساليب والطرق التي تساعدها في الخروج من دائرة الدول المتخلفة، وكان لصناع القرار الدور البارز في تحقيق اهداف هذه الخطط،

[1] عطا الله سليمان، اسراء كاظم، المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها في قوة الدولة، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 11، 2013، العراق، ص275.

[2] John H. Drabble, Economic History of Malaysia, Economic History Association,2004, Australia, p.36.

وكان لمحاضير محمد دور رائد في هذه النهضة التنموية اذ كان مهتما جدا باستكمال الخطة التنموية الأولى والحاقها بخطط أخرى لتتمكن ماليزيا من تحقيق أهدافها التنموية.[1]

اهتمت الحكومة الماليزية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تنمية مشاريع البنى التحتية اذ حققت نجاحا في هذا المجال ضمن خطة واسعة واستراتيجية طويلة الاجل تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي والسعي بجدية للقضاء على العجز والتخلف وتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف التنافسي والاستقرار المالي وحققت هذه الاستراتيجية نتائج ايجابية وسميت بالاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، وكان محور السياسة الاقتصادية الجديدة يدور حول تحفيز الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل الاعتماد على عوائد بيع المواد الأولية [2]، كما حققت ماليزيا طفرة نوعية في مجالات عدة كالتعليم والتطور التقني كجزء من متطلبات الحداثة العصرية، اذ أدى ذلك الى تحسين مخرجات التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، مما أهلها لتصبح جزءاً أساسياً من النمور الاسيوية.[3]

لجأت ماليزيا الى الاستراتيجية التقليدية (الاحلال محل الواردات) بدءاً بالتركيز على صناعة السلع الاستهلاكية المستوردة من الشركات الأجنبية، اذ تعني هذه الاستراتيجية التصنيع المحلي للسلع المستوردة من الخارج، ونجحت ماليزيا في تكوين نواة صناعية في الداخل عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية ،ثم تطور الامر لصناعات أخرى كصناعة مواد البناء والبلاستك والمواد الكيميائية، وقامت الدولة بتشريع قانون الاستثمار عام (1968م) لتشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية من اجل زيادة حجم القاعدة الصناعية، وحققت هذه الخطوة نتائج إيجابية أيضاً اذ حدث توسع في كبير في الإنتاج، كما شهد القطاع النفطي تطوراً كبيراً مما وضع ماليزيا في خارطة الدول المصدرة للنفط والغاز، وفي مطلع السبعينيات قامت الحكومة الماليزية بتشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية في مجالات عديدة كالإلكترونيات وفي مجال صناعة الانسجة ومنح التراخيص لمنتجات الشركات الأجنبية وانشاء مناطق حرة للتجارة، واستضافة الشركات متعددة الجنسيات من اجل تشغيل الخطوط الإنتاجية الماليزية، اذ شهدت المرحلة انتقال من سياسة إحلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير.[4]

---

[1] محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، العدد2، الجزائر،2020، ص58.

[2] سمير حنا، سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990-2014)، مجلة تنمية الرافدين، العدد122، العراق،2019، ص149.

[3] محمد منذر جلال، ماليزيا: ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، العدد43، العراق،2019، ص391.

[4] احمد محي الدين محمد، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد7، مصر،2019، ص26.

تملك ماليزيا تاريخاً طويلاً في سلاسل القيمة العالمية كما ان التجربة الماليزية في التنمية حققت نجاحاً كبيرا ونتائج إيجابية مما يدفع الباحث الى دراسة تجربة مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية والتعرف على إيجابيات وسلبيات المشاركة ومحاولة الاستفادة منها في مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية.

ثانياً: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ماليزيا للمدة (2000-2022)

تملك ماليزيا معدل مشاركة مستقر في سلاسل القيمة العالمية للمدة (2000-2022) اذ بلغ متوسط معدل المشاركة حوالي (54.79%)، ويتراوح معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية بين (13.2%) و(19.7%) خلال مدة البحث بينما يتراوح معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بين (33.9%) و(44.2%). لاحظ الجدول رقم (2-1)

ارتفع معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية لدولة ماليزيا من (13.2%) في عام 2000 الى (18.93%) في عام 2022، مسجلاً زيادة في معظم سنوات المدة، اذ سجلت ماليزيا نمواً موجباً في معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية خلال المدة (2000-2006)، انخفض معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في المدة(2007-2009) بسبب تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية العالمية (2007-2009)، والصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية(2007-2009)،[1] سجلت ماليزيا تذبذباً في معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية خلال المدة (2010-2022)،وبلغ معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية (19.73%) في عام 2013 وهو اعلى معدل للمشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية خلال مدة البحث، بينما شهد معدل المشاركة في الروابط الامامية انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019 بسبب تأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بجائحة كورونا.

شهدت ماليزيا تذبذباً في معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية خلال المدة (2000-2022)، اذ بلغ معدل المشاركة في الروابط الخلفة لسلاسل القيمة العالمية (44.2%) في عام 2000 وهو اعلى معدل للمشاركة وذلك نتيجة للانفتاح التجاري الذي شهدته ماليزيا في هذا العام اذ وصل النشاط التجاري إلى ذروته وبلغت التجارة الخارجية لماليزيا (220%) من الناتج المحلي الإجمالي في

[1] Asian Development Bank, PART III Dollar Price Wedge between Nominal and Real Global Value Chain Participation ,2023, P241.

عام 2000،[1] وسجلت ماليزيا ادنى معدل للمشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية خلال مدة البحث في عام 2019 وبلغ معدل المشاركة (33.94%)، وذلك لتأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بجائحة كورونا.

نلاحظ ان معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في ماليزيا يشكل اكثر من ضعف معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في ماليزيا في معظم سنوات المدة، وبما ان مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هو مجموع معدل المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية ، لذلك نلاحظ ان معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يتأثر بشكل كبير بتغيرات معدل المشاركة في الروابط الخلفية ونلاحظ تذبذب معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية خلال مدة البحث اذ بلغ اعلى معدل للمشاركة (58.54%) في عام 2022 وبلغ ادنى معدل للمشاركة (50.67%) في عام 2019، اذ سجلت ماليزيا نمواً موجباً في مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نصف سنوات المدة ونمواً سالبا في النصف الاخر، لاحظ الجدول رقم(2-1).

الجدول (2-1) مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ماليزيا للمدة 2000-2022 (نسبة مئوية%)

Year	المشاركة في الروابط الامامية GVC F-	المشاركة في الروابط الخلفية GVC B-	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية- GVC	نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
2000	13.2	44.2	57.4	-
2001	13.6	41.2	54.8	-4.53
2002	13.8	38.7	52.5	-4.20
2003	14.9	37.8	52.7	0.38
2004	15.9	39.4	55.3	4.93
2005	16.4	41.4	57.8	4.52
2006	18.8	37.2	56	-3.11
2007	17.64	40.50	58.14	3.82
2008	17.75	37.80	55.55	-4.45
2009	17.48	37.52	55.00	-0.99
2010	17.91	38.21	56.13	2.06
2011	19.00	37.37	56.37	0.42
2012	17.55	35.88	53.42	-5.22

[1] Cassey LEE, Globalization and Economic Development: Malaysia's Experience, ISEAS–Yusof Ishak Institute, ERIA Discussion Paper Series No. 307,2019, p2.

2.90	54.97	35.25	19.73	2013
-2.99	53.33	35.18	18.15	2014
-1.86	52.34	34.64	17.70	2015
-0.66	52.00	34.09	17.91	2016
4.16	54.16	35.51	18.65	2017
-0.30	54.00	35.05	18.95	2018
-6.16	50.67	33.94	16.73	2019
5.64	53.53	35.94	17.59	2020
3.60	55.45	38.52	16.94	2021
5.56	58.54	39.61	18.93	2022

المصدر:

1- البيانات من 2000-2006: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)،Data | OECD ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- البيانات من 2007-2022: بنك التنمية الاسيوي، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسة، العولمة الاقتصادية، بيانات سلاسل القيمة العالمية،Key Indicators Database – Asian Development Bank (adb.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

3- نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو:
(Y2-Y1)/Y1*100

ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)

1- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، اذ يعبر نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى النمو الاقتصادي المتحقق خلال مدة زمنية تقدر بسنة واحدة عادةً، وشهدت ماليزيا خلال المدة (2000-2022) زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (407027) مليون دولار في عام 2022 وهو اكثر من ضعفي الناتج في عام 2000 والبالغ (93790) مليون دولار، اذ شهدت ماليزيا معدلات نمو تتراوح بين(-12%) في عام 2009 وهو ادنى معدل نمو و (26%) في عام 2010 وهو اعلى معدل نمو، اذ سجلت ماليزيا نمواً موجباً في الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات المدة (2000-2022)، بينما سجلت ماليزيا نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 نتيجةً لانتقال اثار الازمة المالية العالمية الى الاقتصاد المحلي الماليزي، إذ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12.3%) عن السنة السابقة، في عام 2010 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الى (255018) مليون دولار اذ شهد نمواً بمعدل (26%) عن السنة السابقة إذ انتعش الاقتصاد المحلي الماليزي بشكل جيد عقب الازمة المالية العالمية(2007-2009)، شهد الناتج المحلي الإجمالي

زيادة متذبذبة حتى عام 2014، سجلت ماليزيا نمواً سالباً في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 إذ انخفض بمعدل (10.8%) عن السنة السابقة، واستمر بالانخفاض في عام 2016 بمعدل (0.03%) بسبب انخفاض أسعار النفط، وانخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مسجلا زيادة قدرها (1.7%) مقارنة ب (12.4) في السنة السابقة، واستمر بالانخفاض في عام 2020 مسجلا معدل نمو (-7.59%) متأثرا بجائحة كورونا ثم ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنتين التاليتين ليسجل معدل نمو (10.7%)و(8.8%)على التوالي في عامي2021و2022.

اما بالنسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد زيادة خلال المدة 2000-2022 ،اذ سجلت ماليزيا معدل نمو موجباً في اغلب سنوات هذه المدة وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (4087.5) دولار في عام 2000 الى (11993.1) دولار في عام 2022، انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بنسبة (14%) وهو ادنى معدل نمو، وسجل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا ارتفاعا بنسبة (23%) في عام 2010 وهو اعلى معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2000-2022)،وبشكل عام ترتبط التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وتتأثر بالظروف عينها.

الجدول (2-2) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (2000-2022)

Year	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (%) الإجمالي
2000	93790	-	4087.56	-
2001	92784	-1.07	3941.12	-3.58
2002	100846	8.69	4177.10	5.99
2003	110202	9.28	4454.53	6.64
2004	124749	13.20	4924.34	10.55
2005	143534	15.06	5536.84	12.44
2006	162692	13.35	6137.15	10.84
2007	193550	18.97	7144.00	16.41
2008	230812	19.25	8343.30	16.79
2009	202257	-12.37	7167.88	-14.09
2010	255018	26.09	8880.15	23.89

14.97	10209.37	16.84	297952	2011
3.84	10601.51	5.53	314443	2012
1.19	10727.67	2.81	323276	2013
2.96	11045.58	4.58	338066	2014
-12.19	9699.60	-10.86	301355	2015
-1.48	9555.67	-0.03	301256	2016
4.44	9979.70	5.93	319109	2017
10.96	11073.98	12.43	358789	2018
0.52	11132.10	1.78	365178	2019
-8.69	10164.34	-7.59	337456	2020
9.55	11134.62	10.78	373832	2021
7.71	11993.19	8.88	407027	2022

المصدر:

1- الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023 World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- نمو الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1)/Y1*100 .

2- مستوى التوظيف والبطالة في الاقتصاد الماليزي

تعد سياسة التوظيف من اهم السياسات العامة في مواجهة التحديات التنموية للاقتصادات التي تسعى الى الوصول للتوظيف الكامل والحد من البطالة عن طريق توفير أكبر عدد من فرص التشغيل للأفراد وذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

عرفت ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي نقلة نوعية وتحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية وذلك نتيجة لخططها التنموية التي هدفت لتحقيق تنمية متوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية، وقد اسهمت هذه الخطط في انخفاض معدلات البطالة والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

يوضح الجدول رقم (2-3)اجمالي نسبة التشغيل الى عدد السكان(فوق 15عاماً) في ماليزيا للمدة2000-2022، اذ سجلت ماليزيا نمواً موجبا في معظم سنوات المدة، اذ ازدادت نسبة التشغيل من (59.2%) في عام 2000 الى (62.9%) في عام 2022، وبلغ اعلى معدل نمو في نسبة التشغيل (2.38%) في عام 2011، بينما سجلت ماليزيا ادنى معدل نمو في نسبة التشغيل في عام 2020 مسجلة انخفاضاً بمعدل (1.8%)، نتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي متأثراً بجائحة كورونا، ويبين الجدول رقم (2-3)نسبة البطالة الى اجمالي القوى العاملة، اذ سجلت ماليزيا معدلات

مستقرة للبطالة خلال المدة، وبلغت ماليزيا ادنى مستوى للبطالة في عام 2014 مسجلة (2.88%) من اجمالي القوى العاملة، بينما سجلت ماليزيا اعلى معدل للبطالة خلال المدة في عام 2020 ويعزى سبب الارتفاع الى تأثر الاقتصاد بجائحة كورونا.

الجدول (2-3) مستوى التوظيف والبطالة في الاقتصاد الماليزي للمدة (2000-2022)(نسبة مئوية).

السنة	نسبة البطالة الى اجمالي القوى العاملة	نسبه التشغيل الى عدد السكان (15 عام فما فوق)	النمو في نسبة التشغيل
2000	3	59.25	-
2001	3.53	59.47	0.37
2002	3.48	59.09	-0.63
2003	3.61	59.02	-0.13
2004	3.54	58.81	-0.35
2005	3.53	58.73	-0.14
2006	3.32	58.62	-0.18
2007	3.23	58.66	0.07
2008	3.32	58.13	-0.91
2009	3.66	58.21	0.14
2010	3.39	58.37	0.26
2011	3.05	59.76	2.38
2012	3.1	60.76	1.67
2013	3.16	62.19	2.35
2014	2.88	62.65	0.75
2015	3.1	62.71	0.10
2016	3.44	62.38	-0.52
2017	3.41	62.52	0.21
2018	3.3	62.98	0.74
2019	3.26	63.46	0.76
2020	4.54	62.31	-1.80
2021	4.083	63.03	1.15
2022	3.629	62.90	-0.20

المصدر:

1- البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)

2- النمو في نسبة التشغيل: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1) /Y1*100

3- الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات

تسهم الصادرات بشكل كبير في بناء اقتصاد أي دولة وهي احدى الاليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع الأطر العامة لنطاق السوق ،حققت ماليزيا ارتفاع في قيمة الصادرات خلال المدة 2000-2022 اذ ارتفعت قيمة الصادرات من (112369.21) مليون دولار في عام 2000 الى (313208.23) مليون دولار في عام 2022 بمعدلات نمو موجبة في معظم مدد المدة، بينما حققت نمواً سالبا في الصادرات في عام2009 بسبب تأثر الاقتصاد بالأزمة العالمية(2007-2009) وفي عام2015 شهدت قيمة الصادرات الماليزية تراجعا بسبب انخفاض أسعار النفط، كما ان سبب تراجع الصادرات في عامي 2019،2020 بسبب تأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بجائحة كورونا.

وتشير الدراسات الى ان انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات على مصدر واحد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، يوضح الجدول رقم (2-4) مؤشر تركز الصادرات باستخدام مؤشر (هيرفندال-هيرشمان)، إذ إنَّه كلما كانت قيمة المؤشر قريبة من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على اعتماد الاقتصاد على عدد اقل من المنتجات في الصادرات، اذا كانت قيمة المؤشر تساوي واحداً دل ذلك على تركز الصادرات على منتج واحد، وكلما كانت قيمة المؤشر قريبة على الصفر دل ذلك على عدم تركز الصادرات على منتجات معينة وتنوع الصادرات، تتراوح قيمة المؤشر خلال المدة 2000-2022 من 0.16-0.29، يدل ذلك على تنوع المنتجات المصدرة وعدم تركزها على منتجات محددة.

الجدول (2-4) الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات في ماليزيا للمدة (2000-2022)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	النمو في الصادرات (%)	مؤشر تركز المنتجات(الصادرات)	عدد المنتجات المصدرة
2000	112369.21	-	0.22	249
2001	102435.79	-8.84	0.2	251
2002	109221.05	6.62	0.21	249
2003	117854.21	7.90	0.29	249
2004	143927.63	22.12	0.19	252
2005	162048.88	12.59	0.19	252
2006	182517.09	12.63	0.18	255
2007	205488.24	12.59	0.18	251
2008	229656.58	11.76	0.16	252
2009	184897.27	-19.49	0.17	252
2010	221687.59	19.90	0.17	252
2011	254020.01	14.58	0.17	257

2012	249353.07	-1.84	0.16	254
2013	244490.72	-1.95	0.17	252
2014	249470.80	2.04	0.18	253
2015	209287.29	-16.11	0.17	254
2016	201165.06	-3.88	0.17	253
2017	223413.84	11.06	0.19	254
2018	245967.59	10.10	0.22	253
2019	238379.86	-3.08	0.22	254
2020	207798.54	-12.83	0.24	254
2021	264015.64	27.05	0.23	253
2022	313208.23	18.63	0.22	253

المصدر:

1- الصادرات: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org).

2- مؤشر تركز الصادرات، عدد المنتجات المصدرة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز البيانات، UNCTADstat.

3- نمو الصادرات: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1) /Y1*100

رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في اهم القطاعات في ماليزيا للمدة (2000-2020)

يعتمد الاقتصاد الماليزي في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على قطاع التصنيع اذ تتراوح حصة القيمة المضافة المحلية في قطاع الصناعة بين (37.5-45.1)% من اجمالي الصادرات، وتتراوح القيمة المضافة الأجنبية في قطاع الصناعة بين (24.8-36.4)% من اجمالي الصادرات، اما قطاع الخدمات فيشارك أيضا في سلاسل القيمة العالمية ولكن بمعدلات اقل من قطاع الصناعة، تستورد ماليزيا السلع الوسيطة والمواد الأولية من الدول الأجنبية وتدخل هذه المواد في العديد من الصناعات المحلية وتحولها الى منتجات نهائية في صادراتها او تعيد تصديرها كسلع وسيطة تستخدم في صناعات بلدان اجنبية وتدخل في صادراتها، ويوضح الجدول رقم(2-5) نسبة السلع الوسيطة المعاد تصديرها كسلع وسيطة من اجمالي السلع الوسيطة المستوردة، تقوم ماليزيا بإعادة تصدير (72-52.6)%من السلع الوسيطة التي تستوردها كسلع وسيطة بعد معالجتها كمرحلة من مراحل انتاج السلعة والحصول على قيمة مضافة ماليزية تدخل في صناعات وصادرات الدول الأجنبية ،كما يوضح الجدول رقم (2-5) القيمة المضافة المحلية في الصادرات من المنتجات الوسيطة كنسبة من اجمالي الصادرات، اذ تشكل القيمة المضافة في الصادرات من السلع الوسيطة (44.5-34.8)%من اجمالي الصادرات الماليزية، يسهم قطاع

الصناعة بشكل فعال في الحصول على قيمة مضافة محلية عن طريق المشاركة في خطوط الإنتاج العالمية كمرحلة من مراحل انتاج السلعة، كما يوضح الجدول رقم(2-5) القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات الماليزية لقطاع الخدمات، وتتراوح القيمة المضافة المحلية في قطاع الخدمات بين(15.8-24.5)% من اجمالي الصادرات بينما تتراوح القيمة المضافة الأجنبية في قطاع الخدمات بين(5-7.2)% من اجمالي الصادرات.

الجدول (2-5) بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات لاهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2020)

السنة	السلع الوسيطة المعاد تصديرها كسلع وسيطة كنسبة من السلع الوسيطة المستوردة (%)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات من المنتجات الوسيطة	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (قطاع الخدمات)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الخدمات)
2000	72	34.8	36.4	7.2	37.5	15.8
2001	68.9	35.6	33.8	6.9	38.8	17.6
2002	68.3	36.5	31.2	6.9	40.5	18.3
2003	68.3	38.7	31.2	6.2	42.7	17.0
2004	70.1	37.8	32.2	6.7	41.1	17.1
2005	70.3	37.3	34.3	6.6	40.0	16.6
2006	69.4	40.3	30.3	6.5	43.0	17.7
2007	68.3	39.8	29.7	6.9	41.8	19.4
2008	67.2	39.7	30.2	6.7	43.1	18.0
2009	66	38.3	29.9	6.6	42.3	19.6
2010	62.4	39.1	29.4	6.4	42.5	20.2
2011	63.2	41.4	27.8	6.6	42.1	22.0
2012	59.7	42.3	26.8	6.6	42.5	22.8
2013	57.1	42.5	27.0	6.7	41.7	23.4
2014	58	42.7	26.6	6.0	43.1	23.7
2015	54.9	41.7	26.8	6.3	42.8	23.5
2016	53.8	42.1	24.8	6.3	43.8	24.5
2017	55.3	41.7	26.2	6.4	42.9	24.0
2018	54.6	41.2	27.7	6.3	41.9	23.6
2019	53.6	42.1	26.9	6.2	42.3	24.2

20.8	45.1	5.0	28.8	44.5	52.6	2020

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)، Data | OECD،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)

يعد الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ونسبة التشغيل ومن اهم المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، نلاحظ من الجدول رقم (2-6) ان النمو في معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع النمو في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ نمو معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ونمو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يتحركان في اتجاه واحد في معظم سنوات المدة وهو موافق للنظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ،كما نلاحظ ان النمو في معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع النمو في مؤشر الصادرات في معظم سنوات المدة المدروسة(2000-2022)، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في زيادة الصادرات، كما نلاحظ ان نمو معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع النمو في نسبة التشغيل في نصف سنوات المدة ، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في زيادة مستوى التوظيف ولكنها قد تؤدي الى عدم المساواة في الدخل إذ إنَّ الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية توفر فرص عمل للعمالة الماهرة بينما تواجه العمالة غير الماهرة بطالة مؤقتة للتكيف مع متطلبات العمل في الشركات التي تشارك في سلاسل القيم العالمية إذ إنَّ سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى إعادة توزيع المهام عبر البلدان ويؤدي ذلك الى زيادة المنافسة بين العمالة.

الجدول (2-6) العلاقة بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واهم مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (2000-2022)

السنة	نمو معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نمو الصادرات (%)	نمو نسبة التشغيل (%)
2000	-	-	-	-
2001	-4.53	-1.07	-8.84	0.37
2002	-4.20	8.69	6.62	-0.63
2003	0.38	9.28	7.90	-0.13
2004	4.93	13.20	22.12	-0.35
2005	4.52	15.06	12.59	-0.14
2006	-3.11	13.35	12.63	-0.18
2007	3.82	18.97	12.59	0.07
2008	-4.45	19.25	11.76	-0.91
2009	-0.99	-12.37	-19.49	0.14
2010	2.06	26.09	19.90	0.26
2011	0.42	16.84	14.58	2.38
2012	-5.22	5.53	-1.84	1.67
2013	2.90	2.81	-1.95	2.35
2014	-2.99	4.58	2.04	0.75
2015	-1.86	-10.86	-16.11	0.10
2016	-0.66	-0.03	-3.88	-0.52
2017	4.16	5.93	11.06	0.21
2018	-0.30	12.43	10.10	0.74
2019	-6.16	1.78	-3.08	0.76
2020	5.64	-7.59	-12.83	-1.80
2021	3.60	10.78	27.05	1.15
2022	5.56	8.88	18.63	-0.20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

المبحث الثاني: مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد في هونغ كونغ

تقع هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي وتعد احدى المنطقتين الاداريتين التابعتين للصين، وتبلغ مساحتها 1104كم^2 وتتألف من جزيرة هونغ كونغ وشبه جزيرة كولون والمقاطعات الجديدة التي تبلغ مساحتها 930 كم^2، وقعت هونغ كونغ تحت الإدارة البريطانية في القرن التاسع عشر عقب حرب الافيون ووافق امبراطور الصين على إعطاء بريطانيا قاعدة تجارية منفصلة ضمن شروط السلام في معاهدة نانكنغ، وفي عام 1898 تم استئجار هونغ كونغ من الصين وكانت تدار بواسطة بريطانيا لمدة 99 عاماً حتى تم اعادتها الى الصين في عام 1997.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية كان للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على هونغ كونغ الدور الأكبر للتحول من التجارة في السلع النهائية الى التصنيع المحلي، أي ان الحصار الذي ارادت به الولايات المتحدة الاضرار بهونغ كونغ اصبح نعمة لها اذ اجبرها على اللجوء الى التصنيع واسهم في تكون نواة صناعة محلية ازدهرت في ما بعد، رجال الاعمال الذين تدفقوا من الصين الشعبية والصينيون في هونغ كونغ هم اكبر المساهمين في الازدهار الصناعي فهم منتجون ومستهلكون في الوقت نفسه، كما ان وجود الموانئ وتدفق العمالة الرخيصة من الصين اسهم في زيادة النشاط الاقتصادي اذ وضعت هونغ كونغ خطط تنموية طويلة الاجل وفي عام 1953 تم تصنيع (30%) من صادرات هونغ كونغ محلياً، وارتفعت النسبة في عام 1959 الى (70%)، اذ قامت هونغ كونغ بتصنيع وتصدير مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك الملابس والمنسوجات والألعاب البلاستيكية والمصابيح الكهربائية والبطاريات، وكذلك منتجات الألومنيوم، ومنتجات المينا وأواني الروطان، لم يكن هذا التصنيع السريع ممكنًا لولا الشبكات التجارية والمصرفية التي أنشأت على مدى الاعوام الماضية، إذ إنَّ الحكومة الاستعمارية في هونغ كونغ فضلت البنوك البريطانية، بينما كان الصناعيون الصينيون في حاجة ماسة إلى القروض التي تقدمها هذه البنوك، وأشارت المؤرخة الاقتصادية كاثرين شينك إلى أنه في بداية الخمسينيات، تأثرت هونغ كونغ "بشكل عميق" بمكانتها في النظام النقدي الدولي ووضعها الاستعماري، ووفقًا لشينك، حافظ نظام العملة الاستعماري على استقرار العملة بوصفها مستعمرة بريطانية ومركزًا تجاريًا آسيويًا، وهو ما وضع

[1] محمد ناصر، رحلة هونغ كونغ وماكو، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2002، ص26.

الأساس لصعودها وتأسيس مركز مالي دولي، كما أن الاضطرابات السياسية في أماكن أخرى من شرق آسيا أدت إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لهونج كونج.[1]

ثانيا: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)

تعد هونغ كونغ من الدول التي استفادت من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يبلغ متوسط معدل مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية (40%)، ويتراوح بين (35.5%) و(44%)، اما معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية فيتراوح بين (11%) و(18.8%)، ويتراوح معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بين (21.4%) و(30.9%).

ارتفع معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية لدولة هونغ كونغ من 13.8%في عام 2000 الى (16.2%) في عام 2022، وسجلت هونغ كونغ معدلات نمو متذبذبة في معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية خلال المدة 2000-2022، بلغ اعلى معدل للمشاركة في الروابط الامامية (18.8) في عام 2021، بينما سجلت هونغ كونغ أدنى معدل للمشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في عام 2015 وهو (11%).

اما معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية لدولة هونغ كونغ فقد انخفض من (25.1) في عام 2000 الى (24.7) في عام 2022 مسجلاً معدلات نمو متذبذبة وبلغ اعلى معدل لمشاركة هونغ كونغ في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية (30.9%) في عام2011 وبلغ أدني معدل للمشاركة في الروابط الخلفية (21.4) في عام 2002.

ارتفع معدل مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية من (38.9%) في عام 2000 الى (41%)في عام2022 ،مسجلاً معدلات نمو متذبذبة وبلغ اعلى معدل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (44%) في عام 2006 وبلغ ادنى معدل للمشاركة (35.5%) في عام 2002، بشكل عام تأثرت معدلات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدولة هونغ كونغ بصدمة محلية في عام 2002 بسبب تفشي فايروس سارس في البلاد والذي استمرت اثاره حتى 2003 والذي تسبب بحالة من الذعر والخوف بين السكان وأثر سلباً في النشاط الاقتصادي وادى الى تراجع الاستثمار والاعمال،[2]كما تأثرت معدلات المشاركة في

[1] جولم كارول، تاريخ موجز لهونغ كونغ "من مستعمرة الى منطقة إدارية خاصة"، شركة تشونغ هوا للكتاب المحدودة، هونغ كونغ،2013، ص179.

[2] Alan Siu, Y. C. Richard Wong, Economic Impact of SARS: The Case of Hong Kong, Asian Economic Papers, No. 3:1, 2004, p63.

سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ بالأزمة المالية العالمية والصراع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين(2007-2009) إذ انخفض معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في عام 2007 الى (38.7) بينما كان قد بلغ اعلى نسبة له في عام 2006، واستمر بالانخفاض في عامي 2008و2009 ،كذلك وتأثرت هونغ كونغ بالاضطراب السياسي والاحتجاجات في عام 2015 (حركة المضلات) والتي تسببت بأضرار للاقتصاد في هونغ كونغ اذ اسهمت في انخفاض الثقة في السوق المحلية ومن ثمَّ تراجع الاستثمار والتجارة، إذ انخفض معدل المشاركة من (40.7) في عام 2014 الى (37.6) في عام 2015،[1]كما تأثرات معدلات مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية بجائحة كورونا وانخفض معدل المشاركة من (40.5) في عام 2018 الى (36.7) في عام 2019 و(38.5) في عام 2020، وتعافى اقتصاد هونغ كونغ بعد ذلك.

الجدول (2-7) مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022) (نسبة مئوية).

Year	المشاركة في الروابط الامامية GVC F-	المشاركة في الروابط الخلفية GVC B-	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية- GVC	نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
2000	13.8	25.1	38.9	-
2001	13.8	22.3	36.1	-7.20
2002	14.1	21.4	35.5	-1.66
2003	15	23.7	38.7	9.01
2004	15.4	25.2	40.6	4.91
2005	14.9	25.9	40.8	0.49
2006	13.9	30.1	44	7.84
2007	11.9	26.8	38.7	-12.07
2008	12.1	29.1	41.2	6.51
2009	11.2	27.4	38.6	-6.44
2010	12.2	30.4	42.5	10.34
2011	12.1	30.9	43.1	1.22
2012	11.2	30.3	41.5	-3.57
2013	11.8	29.6	41.4	-0.40
2014	12.2	28.5	40.7	-1.53
2015	11.0	26.6	37.6	-7.65
2016	13.2	27.1	40.2	7.01
2017	14.7	26.4	41.1	2.16

[1] اندرو سكوبيل، مين جونج، الى اين تتجه هونغ كونغ، مركز راند لسياسات منطقة اسيا والمحيط الهادئ، 2016، ص7.

2018	16.2	24.3	40.5	-1.60
2019	13.0	23.7	36.7	-9.36
2020	16.5	22.0	38.5	5.09
2021	18.8	23.9	42.7	10.79
2022	16.2	24.7	41.0	-4.07

المصدر:

1- البيانات من 2000-2006: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)،Data | OECD ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- البيانات من 2007-2022: بنك التنمية الاسيوي، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسة، العولمة الاقتصادية، بيانات سلاسل القيمة العالمية،Key Indicators Database – Asian Development Bank (adb.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

3- نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو:
(Y2-Y1)/Y1*100

ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)

1- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم مؤشرات النمو الاقتصادي، والذي يعكس الواقع الاقتصادي لاي بلد، وشهدت هونغ كونغ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2000-2022، اذ ازداد الناتج المحلي الإجمالي من (171669) مليون دولار في عام 2000 الى (359839.6) مليون دولار في عام 2022، وسجلت هونغ كونغ معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات المدة ،سجلت هونغ كونغ معدلات نمو سالبة في بداية المدة حتى عام 2003، اذ سجلت هونغ كونغ ادنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة في عام 2003 وذلك بسب تفشي فايروس سارس في البلاد والذي أدى الى انتشار الخوف والذعر بين السكان وأثر ذلك بشكل سلبي على معظم القطاعات الاقتصادية،[1] وتعافا اقتصاد هونغ كونغ في عام 2004 ليسجل معدلات نمو موجبة حتى عام 2009، اذ سجلت هونغ كونغ نمواً سالباً في عام2009 بسبب تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمة المالية العالمية والصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الامريكية(2007-2009)، تعافى اقتصاد هونغ كونغ بعد ذلك في عام 2010 وسجل معدلات نمو موجبة حتى عام 2019، اذ سجل اقتصاد هونغ كونغ انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 وسجل نمواً سالبا في عام 2020 نتيجة لتأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بجائحة كورونا، وسجلت هونغ كونغ اعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك في عام 2021 اذ بلغت قيمة

[1] Alan Siu, Y. C. Richard Wong, Previously mentioned source, p68.

الناتج المحلي الإجمالي 368911 مليون دولار، انتعش الاقتصاد في هونغ كونغ بعد الجائحة بشكل كبير نتيجة لانتعاش التجارة الخارجية مع تحسن الوضع الصحي العالمي والدعم الحكومي للشركات والافراد وخفض أسعار الفائدة (السياسات النقدية التي اتخذتها البنوك المركزية حول العالم)،اسهم ذلك في تعافي هونغ كونغ من اثار الجائحة الاقتصادية ولكن انخفضت مؤشرات النمو الاقتصادي مرة أخرى في عام 2022 نتيجة لارتفاع معدلات التضخم الذي أدى لارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتشدد السياسات النقدية حول العالم اسهم ذلك في انخفاض الطلب الخارجي.[1]

اما بالنسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هونغ كونغ فقد ازداد من (25757.8) دولار في عام 2000 الى (48984.6) في عام 2022 ، كذلك وسجلت هونغ كونغ معدلات نمو موجبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات المدة ، اذ ترتبط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وتتأثر بالظروف عينها، وسجلت هونغ كونغ اعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وبلغت (49765.8) دولار ،بينما سجلت هونغ كونغ ادنى قيمة في عام 2003 اذ بلغت (23977) دولار.

الجدول (2-8) الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هونغ كونغ للمدة 2000-2022(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي(%) الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	171668.9	-	25756.8	-
2001	169404.3	-1.32	25230.4	-2.04
2002	166348.9	-1.80	24665.8	-2.24
2003	161385.6	-2.98	23977.2	-2.79
2004	169099.8	4.78	24928.1	3.97
2005	181569.3	7.37	26649.6	6.91
2006	193535.4	6.59	28224.1	5.91
2007	211596.9	9.33	30594.0	8.40
2008	219278.7	3.63	31515.5	3.01
2009	214047.8	-2.39	30697.5	-2.60
2010	228638.7	6.82	32550.1	6.04

[1] E Zhihuan, Assessment of the Strengths and Prospects of Hong Kong's Economic Growth, Bank of China (Hong Kong), ECONOMIC REVIEW (A Monthly Issue),2021, p1.

7.96	35142.5	8.69	248513.6	2011
4.52	36730.8	5.68	262628.9	2012
4.55	38403.8	4.98	275696.9	2013
4.98	40315.4	5.72	291460.0	2014
5.25	42432.2	6.15	309385.6	2015
3.07	43734.2	3.71	320860.3	2016
5.55	46160.4	6.36	341273.3	2017
5.15	48537.6	5.99	361731.1	2018
-0.37	48359.0	0.37	363074.5	2019
-4.65	46109.2	-4.99	344943.1	2020
7.93	49764.8	6.95	368911.4	2021
-1.57	48983.6	-2.46	359838.6	2022

المصدر:

1- الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023 World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1)/Y1*100 .

2- مستوى التوظيف والبطالة في هونغ كونغ

يعد مستوى التوظيف من اهم مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي اذ تسعى الدول الى اتباع السياسات التي تسهم في زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة وذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يوضح الجدول رقم(2-9)انخفاض نسبة التشغيل في هونغ كونغ من(57.7%) في عام 2000 الى (55.7%) في عام 2022، وسجلت هونغ كونغ معدلات نمو متذبذبة في نسبة التشغيل خلال المدة 2000-2022 ، اذ سجلت هونغ كونغ اعلى نسبة تشغيل في عام 2018 وبلغت (59.6%) بينما سجلت ادنى نسبة تشغيل في عام 2022 وبلغت (55.7%) بسبب السياسات النقدية الانكماشية للبنوك حول العالم نتيجة لارتفاع معدلات التضخم الناتجة للانتعاش الاقتصادي عقب الجائحة.[1]

اما بالنسبة الى البطالة فقد سجلت هونغ كونغ انخفاضاً في نسبة البطالة الى اجمالي القوى العاملة من (4.9%) في عام 2000 الى (4.3%) في عام 2022، وبلغت اعلى نسبة للبطالة في هونغ كونغ (7.9%) في عام 2003 ويرجع سبب ارتفاع نسبة البطالة الى الاثار الاقتصادية قصيرة المدى لفايروس

[1] Hong Kong's Recent Economic Situation and Near-term Outlook, Office of the Government Economist Financial Secretary's Office, No. FC5/2022(01), p6.

سارس المتفشي في هذا العام، بينما سجلت هونغ كونغ أدني نسبة للبطالة في عام 2018 اذ بلغت (2.8%) من اجمالي القوى العاملة.

الجدول (2-9) مستوى التوظيف والبطالة في هونغ كونغ للمدة 2000-2022(نسبة مئوية)

السنة	البطالة الى اجمالي القوى العاملة	نسبه التشغيل الى عدد السكان (15 عام فما فوق)	النمو في نسبة التشغيل
2000	4.9	57.7	
2001	5.1	58.3	1.1
2002	7.3	57.3	-1.7
2003	7.9	56.5	-1.4
2004	6.7	57.1	1.1
2005	5.6	57.6	0.8
2006	4.8	58.3	1.3
2007	4.0	58.8	0.7
2008	3.6	58.7	-0.1
2009	5.3	57.6	-1.9
2010	4.3	57.0	-1.0
2011	3.4	58.0	1.8
2012	3.3	58.5	0.9
2013	3.4	59.1	1.1
2014	3.3	59.0	-0.2
2015	3.3	59.1	0.1
2016	3.4	59.0	-0.2
2017	3.1	59.2	0.4
2018	2.8	59.6	0.6
2019	2.9	58.9	-1.1
2020	5.8	56.2	-4.5
2021	5.2	56.3	0.1
2022	4.3	55.7	-1.1

المصدر:

1- البنك الدولي، البيانات المفتوحة،2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)
2- النمو في نسبة التشغيل: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: 100*Y1/ (Y2-Y1)

3- الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات

إنَّ للصادرات دوراً مهماً في بناء الاقتصاد لأي دولة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لها، ارتفعت الصادرات في هونغ كونغ من (216357) مليون دولار في عام 2000 الى ثلاثة اضعافها في عام 2022 اذ بلغت قيمة الصادرات (697587.04) مليون دولار ،وسجلت هونغ كونغ نمواً موجباً في الصادرات خلال معظم سنوات المدة وبلغت اعلى قيمة للصادرات (752723.97) مليون دولار في عام 2021 وبلغت ادنى قيمة للصادرات (207977.18) مليون دولار في عام 2001 ،سجلت هونغ كونغ نمواً سالباً في الصادرات في عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية والصراع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين(2007-2009)، ويرجع سبب انخفاض الصادرات في عام2015 الى تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب التظاهرات الطلابية والاضطراب السياسي(حركة المظلات) ، وفي عامي 2019 و2020 بسبب جائحة كورونا .

اما بالنسبة للتنويع الاقتصادي للصادرات في هونغ كونغ فقد ارتفع مؤشر تركز الصادرات (هيرفندال-هيرشمان) من (0.11) في عام 2000 الى (0.42) في عام2022 وهو ما يشير الى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي للصادرات واعتماد الصادرات على عدد اقل من المنتجات خلال المدة 2000-2022، وانخفض عدد المنتجات المصدرة من 248 في عام2000 الى 238 في عام 2022.

الجدول (2-10) الصادرات ومؤشر تركز الصادرات في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	نمو الصادرات (%)	مؤشر تركز المنتجات(الصادرات)	عدد المنتجات المصدرة
2000	216356.81	-	0.11	248
2001	207977.18	-3.87	0.11	247
2002	219708.20	5.64	0.12	244
2003	243330.66	10.75	0.13	244
2004	283708.65	16.59	0.14	243
2005	322200.04	13.57	0.15	242
2006	358398.93	11.23	0.16	246
2007	394442.96	10.06	0.17	242
2008	424118.38	7.52	0.18	243
2009	381294.16	-10.10	0.19	243
2010	469446.85	23.12	0.2	242
2011	528967.24	12.68	0.19	239
2012	566883.27	7.17	0.21	243

242	0.23	7.78	610972.02	2013
240	0.23	1.65	621073.31	2014
245	0.25	-2.41	606079.01	2015
241	0.27	-1.00	600025.25	2016
240	0.27	7.44	644673.43	2017
241	0.29	5.68	681282.52	2018
239	0.3	-5.32	645006.70	2019
238	0.32	-5.71	608150.23	2020
239	0.35	23.77	752723.97	2021
238	0.42	-7.32	697587.04	2022

المصدر:

1- الصادرات: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org).

2- مؤشر تركز الصادرات، عدد المنتجات المصدرة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز البيانات، UNCTADstat.

3- نمو الصادرات: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1) /Y1*100

رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة الى الصادرات في اهم القطاعات في هونغ كونغ للمدة (2000-2020)

تشارك هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية عن طريق تصدير السلع الوسيطة المحلية والمستوردة و تدخل هذه السلع في صناعات وصادرات السلع في بلدان أخرى كسلع وسيطة او بعد ان تصبح منتجاً نهائياً، نلاحظ من الجدول رقم(2-11)ان هونغ كونغ قامت بإعادة تصدير (35.6-54.2) % من السلع الوسيطة المستوردة كسلع وسيطة خلال المدة(2000-2022) وتحصل على قيمة مضافة محلية من هذه العملية في قطاع الصناعة والخدمات، وتسهم القيمة المضافة المحلية في الصادرات من السلع الوسيطة بنسبة (27.4-41.5)% من اجمالي الصادرات في هونغ كونغ، وتؤدي الخدمات دوراً مهماً في مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية، اذ نلاحظ من الجدول(2-11)ان القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات في قطاع الخدمات هي اكبر من القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات في قطاع الصناعة في جميع سنوات المدة(2000-2020)، وهو ما يعني ان قطاع الخدمات في هونغ كونغ يسهم بشكل اكبر من قطاع الصناعة في القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات.

الجدول (2-11) بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في أهم القطاعات الاقتصادية في هونغ كونغ (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2022)

السنة	السلع الوسيطة المعاد تصديرها كسلع وسيطة كنسبة من السلع الوسيطة المستوردة (%)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات من المنتجات الوسيطة	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات قطاع الخدمات	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الخدمات)
2000	45.9	38.8	6.9	18.2	17.4	57.3
2001	41.8	41.5	5.8	16.5	14.9	62.7
2002	43	40.7	5.1	16.3	13.8	64.7
2003	46.6	40.2	7.9	15.8	16.5	59.7
2004	47.8	38.6	7.5	17.7	14.6	60.1
2005	49.9	36.7	7.9	18.0	14.8	59.2
2006	53.9	34.1	11.3	18.8	13.4	56.4
2007	52.8	34.1	8.9	20.2	10.8	60.1
2008	54.2	32.6	8.5	22.5	10.3	58.6
2009	50.1	33.9	6.5	20.9	9.9	62.7
2010	48.6	32.1	6.2	21.5	6.7	65.5
2011	50.1	28.9	7.8	22.1	6.3	63.7
2012	47.1	27.7	4.6	23.5	5.8	66.0
2013	46.4	27.4	4.0	22.9	5.1	67.9
2014	45	28.9	3.7	22.2	4.8	69.3
2015	44.1	30.4	3.7	20.2	5.1	70.9
2016	43.5	30	3.9	19.3	5.7	71.0
2017	43.2	29.9	4.1	19.6	5.2	71.0
2018	42.2	28.1	3.1	19.6	4.4	72.8
2019	41.8	31.5	4.0	18.5	5.3	72.1
2020	35.6	38.8	3.6	17.2	5.4	73.7

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)، Data | OECD.

يوضح الجدول رقم (2-11)القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات للمدة 2000-2022، اذ ارتفعت القيمة المضافة المحلية في الصادرات في قطاع الخدمات من (57.3%) في عام 2000 الى (73.7%) في عام 2020 وهو ما يدل على تنامي أهمية قطاع الخدمات للاقتصاد المحلي في هونغ كونغ، إذ إنَّ القيمة المضافة في الخدمات مثل الابتكار والتصميم

والتسويق واللوجستيات اكبر من القيمة المضافة في التصنيع كما اوضحنا في المبحث الأول، بينما شهدت هونغ كونغ تراجع القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات من قطاع الصناعة خلال المدة 2000-2020.

تعتمد هونغ كونغ بشكل كبير على إعادة التصدير في زيادة قدرتها التصديرية، اذ تتصدر هونغ كونغ اقتصاديات إعادة التصدير للمدة2016-2020، بسبب زيادة حركة السلع الوسيطة عبر الحدود خاصة مع الصين وتعد هونغ كمركز لإعادة التصدير، اذ تملك هونغ كونغ موقعاً استراتيجياً مقارنة بخطوط التجارة الدولية وإمكانيات لوجستية وهو ما أسهم في نمو هذا النوع من التجارة.[1]

وتسهم القيمة المضافة في اللوجستيات (النقل والتخزين) بشكل فعال في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في هونغ كونغ اذ ارتفعت القيمة المضافة في اللوجستيات من (7515) مليون دولار في عام 2000 الى (19603) مليون دولار في عام 2020 أسهم ذلك في ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الخدمات خلال المدة (2000-2020).[2]

خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)

يعد الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ونسبة التشغيل من اهم مؤشرات النمو الاقتصادي والتي تعكس الأداء الاقتصادي، نلاحظ من الجدول رقم (2-12)ان نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات المدة (2000-2022) في هونغ كونغ، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ ان مؤشر مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع نمو الصادرات في معظم سنوات المدة(2000-2022) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة الصادرات، ونلاحظ ان معدل مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع نمو نسبة التشغيل في نصف سنوات المدة(2000-2022) ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تسهم في زيادة نسبة التشغيل عن طريق زيادة الطلب على العمالة الماهرة ولكنها تؤدي الى بطالة مؤقتة للعمالة غير الماهرة .

[1] خلاط كيحل، واخرون، تنامي إعادة التصدير كاستراتيجية لتعزيز الصادرات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2022، ص26.

[2] OECD, Trade in Value Added 2023edition: principal indicator, Data | OECD.

الجدول (2-12) العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ للمدة (2000-2022)

السنة	نمو معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نمو الصادرات (%)	نمو نسبة التشغيل (%)
2000	-	-	-	-
2001	-7.20	-1.32	3.87-	1.07
2002	-1.66	-1.80	5.64	-1.67
2003	9.01	-2.98	10.75	-1.40
2004	4.91	4.78	16.59	1.08
2005	0.49	7.37	13.57	0.78
2006	7.84	6.59	11.23	1.30
2007	-12.07	9.33	10.06	0.73
2008	6.51	3.63	7.52	-0.09
2009	-6.44	-2.39	-10.10	-1.94
2010	10.34	6.82	23.12	-0.98
2011	1.22	8.69	12.68	1.76
2012	-3.57	5.68	7.17	0.85
2013	-0.40	4.98	7.78	1.08
2014	-1.53	5.72	1.65	-0.16
2015	-7.65	6.15	-2.41	0.12
2016	7.01	3.71	-1.00	-0.23
2017	2.16	6.36	7.44	0.40
2018	-1.60	5.99	5.68	0.58
2019	-9.36	0.37	-5.32	-1.11
2020	5.09	-4.99	-5.71	-4.51
2021	10.79	6.95	23.77	0.12
2022	-4.07	-2.46	-7.32	-1.09

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

المبحث الثالث: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

أولا: نبذة عن واقع الاقتصاد المصري

تعد مصر دولة افريقية اسيوية، اذ يمتد الجزء الأكبر من أراضيها في قارة افريقيا وينظر الى شبه جزيرة سيناء الى انها جزء من قارة اسيا بشكل خاص بعد حفر قناة السويس، تمتاز مصر بموقع جغرافي مهم اذ تقع عند مجمع قارتي افريقيا واسيا وعند مفرق بحرين داخليين يمتد أولهما الى المحيط الهندي ومناطقه الحارة ويمتد الثاني الى المحيط الأطلسي ومناطقه الباردة اذ كانت مصر ولا تزال ارض الزاوية التي تجتمع عندها مسالك الشرق والغرب،[1] ويعد الاقتصاد المصري من اقدم الاقتصاديات العالمية وبدأ بالقطاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة ومر الاقتصاد المصري بمراحل تطور وتدهور عديدة حتى بداية العصر الجمهوري 1952، ومن هنا بدأ الإصلاح والتطور الاقتصادي في مجالات عديدة على يد جمال عبدالناصر واصبح الاقتصاد المصري يتمتع بدرجة عالية من المركزية، واتبعت مصر في منتصف السبعينيات استراتيجية اقتصادية وتجارية منفتحة اذ أصدرت مصر تشريعات العديد من قوانين الاستثمار وأجرت العديد من الإصلاحات الاقتصادية من اجل توفير بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية وتأسيس قاعدة صناعية قادرة على جعل الاقتصاد المصري اكثر انسجاماً مع التغيرات الاقتصادية العالمية والاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي العالمي.[2]

ثانياً: تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر للمدة (2000-2022)

تعد مصر من البلدان النامية التي شاركت في سلاسل القيمة العالمية، ويبلغ متوسط معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر للمدة (2000-2022) حوالي 33.4% ويتراوح معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر بين 30.2% و38.8%، ويتراوح معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية بين 20.5%و25.7% بينما معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بين 7.3%و15.5%.

ارتفع معدل مشاركة مصر في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية من (22.9%) في عام 2000 الى (23.2%) في عام 2022، وشهد معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في مصر تذبذباً خلال المدة (2000-2022)،وسجلت مصر اعلى معدل للمشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية (25.7%) في عام 2013 بينما شهدت مصر أدنى معدل للمشاركة في الروابط

[1] محمد فريد، في جغرافيا مصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر ،2000، ص4.
[2] احمد كاظم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر من1990الى2015، مجلة نسق، العدد3، 2023، مصر، ص1229.

الامامية لسلاسل القيمة العالمية 20.5% في عام 2003، ويعزى سبب الانخفاض الى التوترات الدولية والإقليمية بسبب الحرب في العراق عام 2003 والتي أدت الى اثار سلبية على التجارة وأسواق التصدير.

ارتفع معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في مصر خلال المدة (2000-2022) من (8.9%) الى (15.5%)، وبلغ اعلى معدل للمشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في مصر15.5% عام2022، بينما سجلت مصر أدنى معدل للمشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في عامي 2015و2016 وبلغ معدل المشاركة (7.3%)،كما نلاحظ من الجدول رقم(2-13)انخفاض مؤشر المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في عامي 2019و2020 اذ تأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بجائحة كورونا مما أدى الى تراجع معظم مؤشرات الاقتصاد العالمي خصوصاً الطلب العالمي على الصادرات.[1]

نلاحظ من الجدول رقم (2-13)ان مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر وهو مجموع مؤشر المشاركة في الروابط الامامية ومؤشر المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية خلال المدة (2000-2022) ارتفع من (31.8%) في عام 2000 الى (38.8%) في عام 2022 وهو اعلى معدل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر خلال مدة البحث، وسجلت مصر معدلات نمو متذبذبة في مؤشر المشاركة خلال المدة(2000-2022)، وبلغ ادنى معدل للمشاركة (30.2%) في عام 2002بسبب تراجع معدل المشاركة في الروابط الامامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في عام 2002.

الجدول (2-13) مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر للمدة (2000-2022) (نسبة مئوية).

Year	المشاركة في الروابط الامامية GVC F-	المشاركة في الروابط الخلفية GVC B-	المشاركة في سلاسل القيمة العالميةGVC -	النمو في مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
2000	22.9	8.9	31.8	-
2001	22.2	9.1	31.3	-1.57
2002	21	9.2	30.2	-3.51
2003	20.5	10.4	30.9	2.32
2004	21.8	12.7	34.5	11.65

[1] امال محمود، هانم محمد، أثر أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر من خلال المربع السحري كالدور، مجلة التجارة والتمويل، العدد2، 2022، مص، ص182

0.29	34.6	12.6	22	2005
1.45	35.1	12.1	23	2006
3.99	36.5	13.3	23.2	2007
4.66	38.2	13.4	24.8	2008
-18.59	31.1	10.4	20.7	2009
2.57	31.9	9.9	22.0	2010
6.58	34	9.4	24.6	2011
-4.12	32.6	8.3	24.3	2012
3.37	33.7	8.0	25.7	2013
-2.67	32.8	8.1	24.7	2014
-7.01	30.5	7.3	23.2	2015
2.62	31.3	7.3	24.0	2016
5.75	33.1	10.2	22.9	2017
-0.60	32.9	9.4	23.5	2018
-0.61	32.7	8.6	24.1	2019
0.61	32.9	8.0	24.9	2020
11.72	36.8	13.1	23.7	2021
5.44	38.8	15.5	23.2	2022

المصدر:

1- البيانات من 2000-2006: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)، Data | OECD .

2- البيانات من 2007-2022: بنك التنمية الاسيوي، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسة، العولمة الاقتصادية، بيانات سلاسل القيمة العالمية، Key Indicators Database – Asian Development Bank (adb.org)

3- نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو:
(Y2-Y1)/Y1*100

ثالثاً: تطور اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)

1- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في مصر من (99838.5) مليون دولار في عام 2000 الى (476747.7) مليون دولار في عام2022 وسجلت مصر نمواً موجباً في الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات المدة (2000-2022) اذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي في مصر (7.91%) خلال مدة البحث، ونلاحظ من الجدول رقم (2-14)ان مصر سجلت نمواً سالبا في الناتج المحلي الإجمالي في بداية المدة وحتى عام 2004 ، اذ سجلت مصر ادنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث في عام 2004 وبلغت (78782.5) مليون دولار، وتعزى أسباب الانخفاض الى التباطؤ الاقتصادي العالمي

الذي اعقب هجمات 11/سبتمبر/2001 والغزو على العراق في عام 2003 كما كان للفضيحة المالية دور في تفاقم الازمة وزعزعة الثقة في الشركات الكبرى مما اثر سلباً على نمو الائتمان المقدم الى القطاع الخاص مما دفع الحكومة المصرية الى اتباع سياسة مالية توسعية لتحفيز القطاع الخاص مما أدى الى تفاقم الموقف المالي وارتفاع عجز الميزانية من (3.9%) في(1999-2000) في المتوسط الى (6.1%)في(2002-2003) في المتوسط،[1]كما نلاحظ ان مصر سجلت نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 اذ سجلت مصر في هذا العام ادنى معدل نمو اقتصادي خلال المدة(2000-2022) بلغ (25.29-)ويعود سبب الانخفاض الى انخفاض قيمة الجنيه المصري بعد قرار تعويمه عام2016 وادى ذلك الى ارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري ومن ثمَّ انخفاض معدلات الاستهلاك، كما ان رفع الدعم على الوقود والكهرباء اسهم في زيادة الأعباء المالية على المواطنين والشركات وجاء ذلك ضمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي،[2]وسجلت مصر اعلى معدل نمو اقتصادي في عام 2008 اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذا العام(24.82%)، ان ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية في عام 2008 وزيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري واستمرار البنك المركزي المصري في تطوير الجهاز المصرفي اسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام.[3]

اما بالنسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من (1398.9) في عام 2000 الى (4295.4) في عام 2022 مسجلاً نمواً موجباً في معظم سنوات المدة (2000-2022)، وسجلت مصر اعلى معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام2008 وبلغ 22.4% بينما سجلت مصر أدنى معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2000-2022) في عام 2017 اذ سجلت (26.76-%)، وبشكل عام تتأثر معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنفس الظروف التي تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[1] Anton Dobronogov, Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Middle East and North Africa Social and Economic Development Group, The World Bank, NO.42, 2005, p.8

[2] التقرير السنوي2017/2016، البنك المركزي المصري، ص45

[3] التقرير السنوي2008/2007، البنك المركزي المصري، ص55

الجدول (2-14) الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2000-2022)

Year	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي (%) الإجمالي
2000	99838.5	-	1398.9	-
2001	96684.6	-3.16	1327.1	-5.13
2002	85146.1	-11.93	1144.5	-13.76
2003	80288.5	-5.71	1056.9	-7.65
2004	78782.5	-1.88	1016.3	-3.85
2005	89600.7	13.73	1133.1	11.50
2006	107426.1	19.89	1332.3	17.58
2007	130437.8	21.42	1586.5	19.07
2008	162818.2	24.82	1941.9	22.40
2009	189147.0	16.17	2212.2	13.92
2010	218983.7	15.77	2509.8	13.45
2011	235989.7	7.77	2645.6	5.41
2012	279116.7	18.27	3059.1	15.63
2013	288434.1	3.34	3088.9	0.97
2014	305595.4	5.95	3196.9	3.50
2015	329366.6	7.78	3370.4	5.43
2016	332441.7	0.93	3331.6	-1.15
2017	248362.8	-25.29	2440.0	-26.76
2018	262588.6	5.73	2531.2	3.74
2019	318678.8	21.36	3017.3	19.20
2020	383817.8	20.44	3571.6	18.37
2021	424671.8	10.64	3886.7	8.82
2022	476747.7	12.26	4295.4	10.51

المصدر:

1- الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1)/Y1*100 .

2- مستوى التوظيف والبطالة

شهدت مصر تذبذباً في مستوى التوظيف خلال المدة(2000-2022) وبلغ متوسط نسبة التشغيل الى اجمالي السكان في مصر (41.2%) خلال مدة البحث، وسجلت مصر اعلى نسبة تشغيل في عام 2010 وبلغت (45%) اذ تشير بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الى انه تم توفير حوالي 521 الف وظيفة خلال هذا العام[1]، بينما سجلت مصر ادنى نسبة تشغيل خلال المدة (2000-2022) في عام 2020 وبلغت (38.3%) ويعود سبب الانخفاض الى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي عقب جائحة كورونا، نلاحظ من الجدول رقم(2-15)ان نسبة التشغيل الى اجمالي السكان (فوق15 عاماً) مستقرة نسبياً خلال مدة البحث وتتراوح بين(38.3-45)%، بينما انخفض معدل البطالة في مصر خلال المدة (2000-2022) من (9%) في عام 2000 الى (6.4%) في عام 2022، وبلغ متوسط معدل البطالة (10.2%) خلال مدة البحث، وسجلت مصر اعلى معدل للبطالة في عام 2013، بينما سجلت مصر ادنى معدل للبطالة خلال المدة(2000-2022) في عام 2022.

الجدول (2-15) مستوى التوظيف والبطالة في مصر للمدة (2000-2022) (نسبة مئوية).

السنة	البطالة الى اجمالي القوى العاملة	نسبه التشغيل الى عدد السكان (15 عام فما فوق)	نمو نسبة التشغيل
2000	9.0	42.1	-
2001	9.3	40.8	-3.1
2002	10.0	38.9	-4.7
2003	10.9	39.3	1.2
2004	10.3	40.4	2.8
2005	11.1	40.9	1.3
2006	10.5	42.0	2.7
2007	8.8	43.7	4.0
2008	8.5	43.5	-0.5
2009	9.1	43.5	0.1
2010	8.8	45.0	3.4
2011	11.9	43.0	-4.5
2012	12.6	42.4	-1.5
2013	13.2	42.1	-0.7
2014	13.1	41.8	-0.6
2015	13.1	40.8	-2.3
2016	12.5	40.8	-0.1

[1] التقرير السنوي2010-2011، البنك المركزي المصري، ص60.

2017	11.8	39.7	-2.9
2018	9.9	39.0	-1.6
2019	7.9	38.9	-0.4
2020	8.0	38.3	-1.5
2021	7.4	39.8	3.9
2022	6.4	41.0	3.0

المصدر:

1- البنك الدولي، البيانات المفتوحة،2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org) ،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- النمو في نسبة التشغيل: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: 100*Y1/ (Y2-Y1) .

3- الصادرات والتنوع الاقتصادي للصادرات

ارتفعت الصادرات في مصر خلال المدة (2000-2022) من (16174.96)مليون دولار في عام 2000 الى(71927.05) مليون دولار في عام 2022، ونلاحظ من الجدول رقم (2-16) ان مصر سجلت نمواً موجباً في الصادرات في معظم سنوات المدة (2000-2022)، باستثناء سنة 2002 اذ سجلت مصر نمواً سالباً في الصادرات وسجلت ادنى قيمة للصادرات في مصر خلال مدة البحث وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي اعقب هجمات 11/سبتمبر والتوترات السياسية في الشرق الأوسط وعادت الصادرات للارتفاع في عام 2003 نتيجة لزيادة الصادرات البترولية وغير البترولية المصرية[1]، وسجلت مصر نمواً سالباً في عاميَ 2009و2010 نتيجة لتراجع الطلب العالمي على الصادرات عقب الازمة المالية العالمية [2]، وسجلت مصر نمواً سالباً في الصادرات خلال المدة (2014-2016)، وبلغت مصر أدنى معدل نمو للصادرات خلال مدة البحث في عام 2016وذلك بسبب تراجع أسعار البترول[3]، كما وسجلت مصر انخفاضاً في الصادرات في عاميَ2020و2021، نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي على الصادرات عقب جائحة كورونا والذي امتدت اثاره على الصادرات المصرية حتى 2021، اذ سجلت مصر اعلى معدل نمو في الصادرات في عام 2022 وبلغ (60.37%)بسب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في هذا العام[4].

ونلاحظ من الجدول رقم (2-16) ان مؤشر تركز الصادرات(هيرفندال-هيرشمان) ارتفع خلال المدة (2000-2022) من (0.11) في عام2000 الى (0.42) في عام 2022 وهو ما يدل على انخفاض

[1] التقرير السنوي2003/2002، البنك المركزي المصري، ص77.
[2] التقرير السنوي 2009/2008، البنك المركزي المصري، ص68.
[3] التقرير السنوي2016/2015، البنك المركزي المصري، ص73.
[4] التقرير السنوي2022/2021، البنك المركزي المصري، ص68.

درجة التنويع الاقتصادي للصادرات خلال مدة البحث وتركز الصادرات على عدد اقل من المنتجات، إذ انخفض عدد المنتجات المصدرة من 248 في عام 2000 الى 238 في عام 2022.

الجدول (2-16) الصادرات والتنويع الاقتصادي للصادرات في مصر للمدة (2000-2022) (مليون دولار)

السنة	الصادرات	نسبة النمو في الصادرات (%)	مؤشر تركز المنتجات(الصادرات)	عدد المنتجات المصدرة
2000	16174.96		0.11	248
2001	16900.27	4.48	0.11	247
2002	15595.51	-7.72	0.12	244
2003	17500.00	12.21	0.13	244
2004	22240.26	27.09	0.14	243
2005	27188.02	22.25	0.15	242
2006	32173.91	18.34	0.16	246
2007	39457.09	22.64	0.17	242
2008	53800.00	36.35	0.18	243
2009	47205.08	-12.26	0.19	243
2010	46751.36	-0.96	0.2	242
2011	48537.01	3.82	0.19	239
2012	45766.67	-5.71	0.21	243
2013	49085.27	7.25	0.23	242
2014	43529.41	-11.32	0.23	240
2015	43423.18	-0.24	0.25	245
2016	34392.64	-20.80	0.27	241
2017	37289.40	8.42	0.27	240
2018	47225.66	26.65	0.29	241
2019	53041.00	12.31	0.3	239
2020	47872.74	-9.74	0.32	238
2021	44850.22	-6.31	0.35	239
2022	71927.05	60.37	0.42	238

المصدر:

1- الصادرات: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، 2023، World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)، تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

2- مؤشر تركز الصادرات، عدد المنتجات المصدرة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز البيانات، UNCTADstat، تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

3- نمو الصادرات: من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو: (Y2-Y1) /Y1*100.

رابعاً: تطور بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في اهم القطاعات في مصر للمدة (2000-2020)

تشارك مصر في سلاسل القيمة العالمية عن طريق قطاع الصناعة وتحصل على قيمة مضافة محلية عن طريق تصدير المنتجات الوسيطة والتي تدخل في صادرات البلدان الأخرى اذ نلاحظ من الجدول رقم (2-17)ان القيمة المضافة المحلية في الصادرات من قطاع الصناعة تشكل حوالي (32.8-46.3)% من اجمالي الصادرات في مصر للمدة(2000-2022) كما تقوم مصر بإعادة تصدير(11.3-27.1)% من السلع الوسيطة المستوردة بعد معالجتها والحصول على قيمة مضافة محلية، وتشكل الصادرات من السلع الوسيطة (45.6-57.6)% من اجمالي صادرات السلع في مصر خلال المدة(2000-2022)، ومن اهم الصناعات التي تسهم في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في مصر هي الاستخراج والتعدين وتصنيع المنتجات الغذائية وصناعة الملابس والمنسوجات وصناعة المواد الكيميائية والأدوية وصناعة المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة، كما يسهم قطاع الخدمات بشكل فعال في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في مصر اذ يسهم بنسبة(41.2-53.7)% من القيمة المضافة في الصادرات خلال المدة(2000-2022)،ومن اهم الخدمات التي تسهم في القيمة المضافة المحلية في الصادرات هي خدمات النقل والتخزين وصيانة وتجميع السيارات والدراجات النارية وخدمات اقتصاد الاعمال، نلاحظ من الجدول رقم(2-17)ان القيمة المضافة الأجنبية في صادرات مصر منخفضة في قطاع التصنيع اذ تشكل (4.5-8.2)% من اجمالي الصادرات خلال المدة(2000-2020) وكذلك قطاع الخدمات اذ تشكل القيمة المضافة الأجنبية في قطاع الخدمات (1.5-6.2)% من اجمالي الصادرات خلال المدة(2000-2020) وذلك بسبب ضعف الروابط الخلفية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر.

الجدول (2-17) بعض مؤشرات القيمة المضافة في الصادرات في أهم القطاعات الاقتصادية في مصر (نسبة مئوية من اجمالي الصادرات%) للمدة (2000-2020)

السنة	السلع الوسيطة المعاد تصديرها كسلع وسيطة كنسبة من السلع الوسيطة المستوردة (%)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات من المنتجات الوسيطة	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات قطاع الخدمات	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الصناعة)	القيمة المضافة المحلية في الصادرات (قطاع الخدمات)
2000	15	55.3	5.7	3.0	43.2	44.8
2001	16.2	57.6	6.1	2.8	46.3	41.2
2002	17.6	55.2	5.3	3.8	39.5	48.3

53.7	33.3	5.2	5.0	51.5	22.7	2003
51.8	32.8	6.2	6.3	50.3	27.1	2004
45.5	38.8	4.9	7.5	51.8	26.9	2005
40.8	43.7	3.6	8.2	53.9	26	2006
48.1	35.7	5.8	7.2	50.7	26	2007
44.7	38.7	5.1	8.0	53.1	26	2008
45.0	40.8	3.5	6.7	50.4	21	2009
51.2	35.1	4.7	4.9	46.5	20.9	2010
46.9	39.5	3.3	5.8	50.7	18.4	2011
45.4	42.2	2.5	5.5	52.4	16.1	2012
50.4	37.4	2.8	4.9	53.3	15.6	2013
51.3	35.8	3.1	4.8	50.6	14.3	2014
50.1	37.6	2.4	4.6	48.7	11.6	2015
52.4	36.0	2.6	4.5	49.6	11.3	2016
51.4	35.2	3.3	6.8	46.7	17.7	2017
53.3	34.2	2.8	6.4	45.6	17.9	2018
49.4	38.6	2.1	6.4	48.1	16.5	2019
41.7	46.2	1.5	6.4	52.9	12.3	2020

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة، المؤشرات الرئيسة(نسخة2023)، Data | OECD،تمت زيارة الموقع بتاريخ2024/9/1.

خامساً: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)

يرتبط مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعلاقة طردية مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في مصر في معظم سنوات المدة(2000-2022)، اذ نلاحظ من الجدول رقم(2-18)ان معدلات نمو المؤشرين ترتبط مع بعضها بعلاقة طردية في معظم سنوات المدة المدروسة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ من الجدول رقم(2-18)ان معدل نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يرتبط بعلاقة طردية مع نمو مؤشر الصادرات، ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة الصادرات، ونلاحظ من الجدول رقم(2-18) ان نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في مصر يرتبط بعلاقة طردية مع نمو مؤشر نسبة التشغيل، وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة مستوى التوظيف.

الجدول (2-18) العلاقة بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واهم مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2022)

السنة	نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نمو الصادرات (%)	نمو نسبة التشغيل (%)
2000	-	-	-	-
2001	-1.57	-3.16	4.48	-3.10
2002	-3.51	-11.93	-7.72	-4.67
2003	2.32	-5.71	12.21	1.15
2004	11.65	-1.88	27.09	2.81
2005	0.29	13.73	22.25	1.27
2006	1.45	19.89	18.34	2.71
2007	3.99	21.42	22.64	3.97
2008	4.66	24.82	36.35	-0.49
2009	-18.59	16.17	-12.26	0.11
2010	2.57	15.77	-0.96	3.44
2011	6.58	7.77	3.82	-4.52
2012	-4.12	18.27	-5.71	-1.46
2013	3.37	3.34	7.25	-0.73
2014	-2.67	5.95	-11.32	-0.60
2015	-7.01	7.78	-0.24	-2.31
2016	2.62	0.93	-20.80	-0.06
2017	5.75	-25.29	8.42	-2.86
2018	-0.60	5.73	26.65	-1.58
2019	-0.61	21.36	12.31	-0.37
2020	0.61	20.44	-9.74	-1.50
2021	11.72	10.64	-6.31	3.89
2022	5.44	12.26	60.37	2.95

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي للدول المختارة والدروس المستفادة منها في العراق

المبحث الأول: التأطير النظري للأنموذج والاختبارات القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية والدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة

الفصل الثالث: قياس وتحليل تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي للدول المختارة والدروس المستفادة منها في العراق

تمهيد

لمعرفة تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي سوف نقوم في هذا الفصل في المبحث الاول بدراسة الجانب النظري للاختبارات والانموذج المستخدم في الدراسة، ثم سنقوم في المبحث الثاني بإجراء الاختبارات القياسية باستخدام برنامج (EViews12) ومناقشة نتائج الاختبارات للوصول الى النتائج الدقيقة، ومن ثم استخدام النتائج في تفسير العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في الدول المدروسة خلال المدة2000-2022، علماً ان البيانات المستخدمة سنوية واننا سنقوم باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، كما سوف ندرس في المبحث الثالث مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية ومحاولة فهم الالية او الطريقة التي يمكن بها للعراق الاستفادة من تجارب الدول المدروسة.

وتم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأطير النظري للأنموذج والاختبارات القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية والدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة

المبحث الأول: التأطير النظري للأنموذج والاختبارات القياسية المستخدمة

اولاً: مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive model)

يعد انموذج (ARDL) انموذجاً ديناميكياً يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد. متغير تابع واحد)، ومن فوائد هذا الانموذج إنه يعطي تفسيراً للمتغير التابع بناء على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة أو ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر.[1]

أصبحت منهجية (ARDL) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في الآونة الاخيرة، وتم نشر انموذج (ARDL) بواسطة بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وطوره بيساران في 2001، إذ يتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model ونماذج مدد الابطاء الموزعة Distributed lag model في انموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر.[2]

ويتميز أنموذج (ARDL) بملاءمته للسلاسل الزمنية الصغيرة نسبياً مقارنة بالنماذج الاحصائية الاخرى فتكون مخرجات الانموذج أكثر دقة وكفاءة مما يجعله أكثر اتساقاً لتحديد العلاقات بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل، ويتم اشتقاق علاقات الاجل القصير من خلال تطبيق انموذج تصحيح الخطأ ECM Model، ويسمح الانموذج بإدخال عدد أكبر من مدد التباطؤ الزمني حتى يتم الوصول الى الوضع الأمثل.[3]

---

[1] فاطمة محمد امين، المفاضلة بين انموذج الانحدار الخطي البسيط وانموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الامية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، العدد 20، اليمن،2021، ص165.

[2] ناظم عبد الله، ماجد جاسم، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17، العراق، 2017، ص150.

[3] Narayan S, Estimating Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework, Economic research journal vol.22,2005, p.45.

ثانيا: خطوات تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1- اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

يعد اختبار (ADF)من افضل اختبارات جذر الوحدة والأوسع استخداماً، اذ يمكننا عن طريق استخدامه معرفة استقرار (سكون) السلاسل الزمنية من عدمها، اي معرفة ما اذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستوياتها او عند حساب الفروق الاولى لها، وحسب طبيعة نمو السلسة الزمنية، إذ يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة و تحليل السلاسل الزمنية، إذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة ومنطقية بل تكون نتائج زائفة ومظللة، وعند اجراء الاختبار نقوم بمقارنة القيمة الاحتمالية لكل متغير ولثلاثة حالات(وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) مع ثلاثة مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، في حال كانت النتيجة معنوية نقوم برفض فرضية العدم H_0 والقبول بالفرضية البديلة H_1، اما في حالة كانت النتيجة غير معنوية نقوم برفض الفرضية البديلة H_1 والقبول بفرضية العدم H_0 ، ومن الشروط الواجب توفرها لتطبيق انموذج ARDL أن لا تكون اي من السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني (I_2).[1]

2- اختبار الحدود (العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات)F-Bounds Test

ويستخدم اختبار الحدود الاختبار لقياس مدى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر، ويتم الاختبار بواسطة قيم (F) المحتسبة، اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة عند الحد الاعلى لمستويات المعنوية المحددة 1%،2.5%، 5%، 10%، فان هذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، اما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اصغر من الحد الأدنى عند مستويات المعنوية المحددة في هذه الحالة لا توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، واذا كانت قيمة(F) المحتسبة تقع بين الحدين الأعلى والادنى لمستويات المعنوية المحدد في هذه الحالة تقع في منطقة القرار غير الحاسم.[2]

[1] سعد عبد نجم، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد7، العراق، 2014، ص256.

[2] عثمان النقار، منذر العواد، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج واجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، سوريا 2012، ص132.

3- الاختبارات التشخيصية

يتم اجراء الاختبارات التشخيصية لأجل التأكد من جودة الانموذج المقدر قبل الاخذ بنتائجه والتي تتضمن اختبارات عدة وهي:[1]

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

وهو اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي والذي يختبر فرضية العدم (H_0) والذي يفترض وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الانموذج، ويعتمد على قيم (F-statistic) و(Chi-Square)، إذا كانت غير معنوية عند مستوى 5% نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

ب- اختبار عدم ثبات التباين والتجانس

ويتم إجراء اختبار عدم ثبات التباين والتجانس للتأكد من ثبات الحد العشوائي وكذلك للتأكد من إن النماذج الداخلة في الاختبار لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين او التجانس بالاعتماد على F المحتسبة وChi-Square، إذا كانت القيم الاحتمالية لF المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين والعكس إذا كانت القيم الاحتمالية معنوية عند مستوى 5%.

ت- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يتم عن طريق هذا الاختبار معرفة هل النماذج الداخلة في البحث تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك بالاعتماد على معامل الالتواء والقيمة الاحتمالية ل (Jargo- Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات، إذا كانت القيمة الاحتمالية لJargo- Bera معنوية أي أصغر او مساوية لـ 5% فإن الانموذج المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وإذا كانت قيمة Jargo- Bera غير معنوية أي أكبر من 5% فإن الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في الانموذج

يتم عن طريق هذا الاختبار التعرف على الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في الانموذج والذي يفسر سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويظهر الاختبار بشكل منحنى لأخطاء الانموذج المقدر

[1] رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال المدة (1971-2020) باستخدام االنموذج (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، العدد 1، 2023، ص 104.

داخل مجال خطي ثقة 5% بهدف اختبار فرضية العدم (H_0) والذي يدل على إن معلمات الأنموذج غير مستقرة مقابل الفرضية البديلة (H_1) والذي يدل على استقرار المعلمات الداخلة في الأنموذج مع امكانية تقدير معلمات الأنموذج على طول المدة الزمنية دون الحاجة لتجزئتها، ويتكون النموذج الاستقرار الهيكلي من اختبارين:

أ- اختبار معنوية المعالم المقدرة

ب- تراكم مربعات البواقي (اختبار المتغيرات الداخلة في الانموذج)

5- اختبار الاداء التنبؤي للأنموذج

يعد اختبار الاداء التنبؤي من الاختبارات الهامة والتي تتحدد من خلال قاعدة ثيل (Theil inequality coefficient) إذ تعد احصائيات U الخاصة ب Theil معياراً مهماً لقياس قدرة الانموذج على التنبؤ، إذ تشير القيم الاقرب الى الصفر الى قدرة افضل للأنموذج للتنبؤ، أما إذا كانت صفراً فهي قدرة مثالية للتنبؤ، أما اذا كانت القيم مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني إن المتغير التابع سيكون ثابتاً عبر الزمن ، واذا كانت القيم اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض قدرة الأنموذج على التنبؤ، فضلاً عن معيار نسبة مصادر الخطأ والتي تتكون من ثلاث نسب وهي نسبة التحيز Bias Proportion قريبة من الصفر و نسبة التباين Variance Proportionقريبة من الصفر ونسبة التغاير Proportion Covariance قريبة من الواحد الصحيح.[1]

6- اختبار تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

يعد اختبار تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل هو المرحلة الاخيرة في تحليل اختبارات ARDL، إذ إنَّ هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل لمتغيرات الأنموذج اثناء عملية التعديل للوصول الى التوازن طويل الاجل، ويتكون من اختبارين:[2]

أ- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ب- تقدير معالم الاجل الطويل.

[1] رضا البدوي، مصدر سابق، ص 114

[2] جهرة شناقه، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام االنموذج ARDL للمدة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف، العدد1، الجزائر،2020، ص404.

ثالثا: مميزات النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1- في اختبار لا يشترط ARDL أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من حيث المستوى والفرق نفسه ولكن يستلزم ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني فقط.
2- يتم تقدير الاجلين القصير والطويل وفقا لأنموذج ARDL في ذات الوقت، فضلاً عن امكانية التعامل مع المتغيرات المستقلة في الأنموذج بمدد ابطاء مختلفة.
3- وفقاً لأنموذج ARDL فإن السلاسل الزمنية الكبيرة نسبياً نتائجها تكون دقيقة، فضلاً عن تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وهو ما يعبر عن بساطة هذا الأنموذج.
4- يمكن التمييز بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الأنموذج والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات في المستوى والفرق بغض النظر إذا كانت المتغيرات في المستوى (I0) أو (I1).
5- تغلب أنموذج ARDL على المشاكل المرتبطة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي، مما يؤدي الى دقة المقدرات الناتجة بكفاءة وعدم التحيز.
6- يأخذ أنموذج ARDL عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.
7- يتميز أنموذج ARDL بأنه يعطي أفضل النتائج لمعلمات الاجل الطويل، وإن اختباراته التشخيصية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

في ضوء أنموذج ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمستقلة فضلاً عن تأثير المتغيرات التابعة على المتغيرات المستقلة، فظلاً عن إن المعلمات المقدرة في الاجلين الطويل والقصير تكون أكثر اتساقا من تلك المقدر بنماذج اخرى لاختبار التكامل المشترك.[1]

[1] مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا –مصر، العدد 6، 2009، ص 156.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

أولاً: توصيف متغيرات الأنموذج القياسي

1. المتغيرات المستقلة: معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ويرمز له (GVC)وهو مجموع معدل المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية، ويمثل معدل المشاركة في الروابط الامامية القيمة المضافة المحلية في صادرات الدول الأجنبية، اما معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية فيمثل القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات المحلية.
2. المتغيرات التابعة: معدل النمو الاقتصادي ويرمز له (EG) والنمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة سنة في العادة، ومعدل النمو الاقتصادي يعبر عن التغيير في القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة.

إذ إنَّ دالة معدل النمو الاقتصادي في الأنموذج هي

$$EC= F (GVC) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي في ماليزيا

1. اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

عند اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع يتضح من النتائج(الجدول رقم1-3) استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (EG) عند المستوى بوجود قاطع فقط وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، بينما لم تستقر السلسلة الزمنية للمتغير المستقل(GVC) عند المستوى بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون وجود قاطع واتجاه عام، وعند اخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات اتضح ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع(EG) مستقرة عند الفرق الأول عند وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون وجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 1%، كما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (GVC) ايضاً عند الفرق الأول بوجود قاطع فقط وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، وبذلك نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدمH_0 .

الجدول (3-1) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		EG	GVC
With Constant	t-Statistic	-4.2729	-2.1666
	Prob.	0.0035	0.2231
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7676	-1.948
	Prob.	0.0055	0.5945
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8796	0.3251
	Prob.	0.0062	0.77
		***	n0
At First Difference			
		d(EG)	d(GVC)
With Constant	t-Statistic	-5.5407	-4.8163
	Prob.	0.0003	0.0012
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3481	-4.7119
	Prob.	0.0021	0.0066
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7111	-4.8792
	Prob.	0	0
		***	***

من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews12)

2. تقدير دالة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)

عند اختبار أنموذج ARDL يتضح ان قيمة (R-squared) (0.445) وهذا يعني ان المتغير المستقل (GVC) يفسر ما نسبته (44.5%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (EG) والباقي تفسره متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي، ويوضح الجدول رقم (3-2) ان درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (EG) هي درجة واحدة(سنة) وكذلك الحال بالنسبة للمتغير المستقل

(GVC)، كما يتضح ان قيمة (R-squared) المصححة (0.34)، وان قيمة (F) المحتسبة (4.55) وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على معنوية الأنموذج المقدر.

الجدول (3-2) نتائج اختبار أنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EG (-1)	-0.354792	0.217601	-1.630467	0.1214
GVC	2.074041	0.962614	2.154593	0.0458
GVC (-1)	2.423878	1.243654	1.948997	0.068
C	-235.1109	67.33018	-3.491909	0.0028
R-squared	0.44547	Mean dependent var		7.742857
Adjusted R-squared	0.347611	S.D. dependent var		9.88061
S.E. of regression	7.980626	Akaike info criterion		7.161554
Sum squared resid	1082.737	Schwarz criterion		7.360511
Log likelihood	-71.19632	Hannan-Quinn criter.		7.204733
F-statistic	4.552191	Durbin-Watson stat		1.791552
Prob(F-statistic)	0.016202			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

3. تحديد مدة الابطاء المثلى

وفقاً لهذا الاختبار يتم اختيار مدة الابطاء المثلى عند أقل قيمة لمعيار اكايك (Akaike)، نلاحظ من الشكل (3-1) إن مدد الابطاء المثلى هي (1.1) بالاعتماد على معيار Akaike.

الشكل (3-1) تحديد مدة الابطاء المثلى

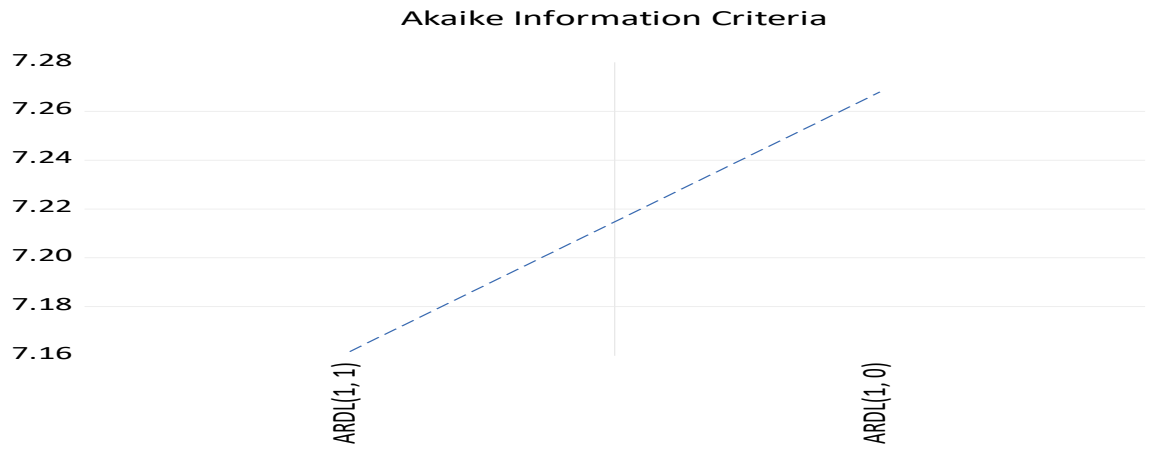

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

4. اختبار الحدود (العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات) F-Bounds Test

عند اجراء اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمها، اتضح من نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (3-3) ان قيمة (F) المحتسبة (12.9) وهي أكبر من الحد الأعلى (I (1 عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات وبذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 .

الجدول (3-3) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.94357	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.50%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

5. الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند اجراء اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.39) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Chi-Square (0.29) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

الجدول (3-4) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.97669	Prob. F (2,15)	0.3993
Obs*R-squared	2.419635	Prob. Chi-Square (2)	0.2983

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

عند اجراء اختبار مشكلة ثبات التباين للأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.47) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيم الاحتمالية ل Chi-Square (0.42) (0.52) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات التباين للأنموذج المقدر ونرفض الفرضية البديلة H_1.

الجدول (3-5) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.868987	Prob. F (3,17)	0.4763
Obs*R-squared	2.792182	Prob. Chi-Square (3)	0.4248
Scaled explained SS	2.232459	Prob. Chi-Square (3)	0.5256

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ت- اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

عند اجراء اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera (0.32) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني ان الأنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0والتي تنص على عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

الشكل (3-2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

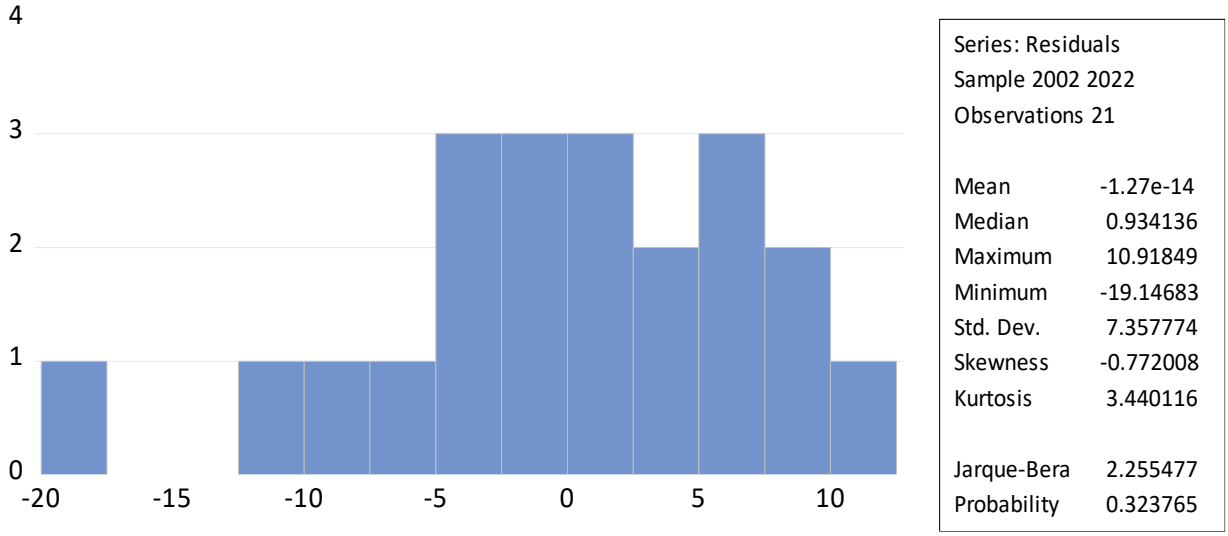

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

أ. اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

عند اجراء اختبار معنوية المعالم المقدرة (CUSUM) نلاحظ من الشكل رقم (3-3) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود (حدي) القيم الحرجة وهذا يعني إن المعلمات المقدرة معنوية ومستقرة عند مستوى 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل (3-3) نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

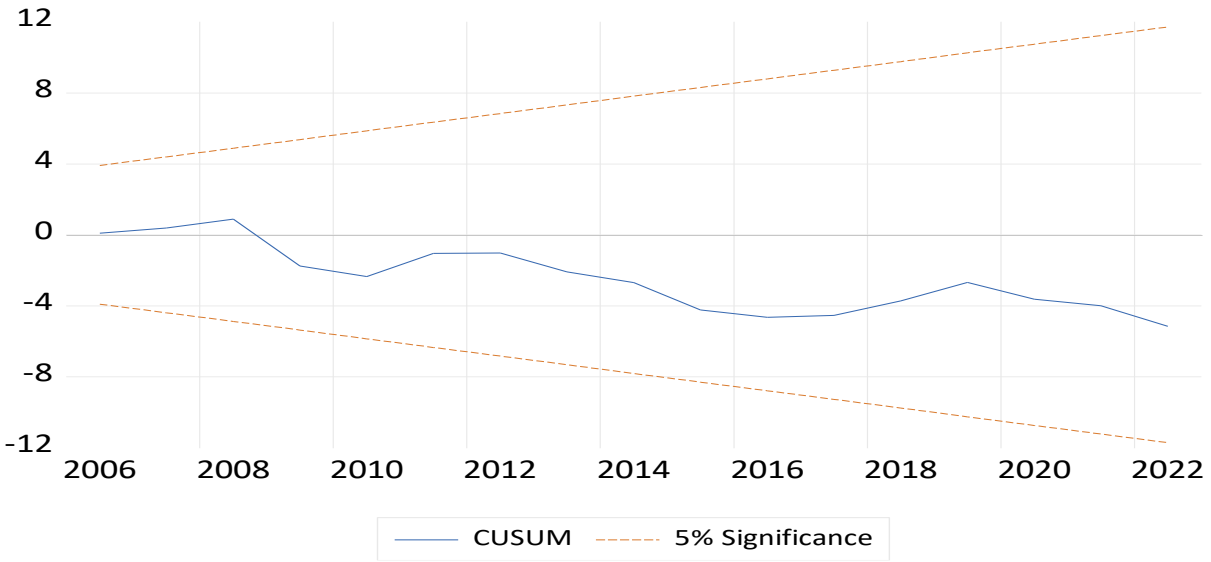

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب. اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

عند اجراء اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج نلاحظ من الشكل (3-4) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود (حديً) القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل (3-4) اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

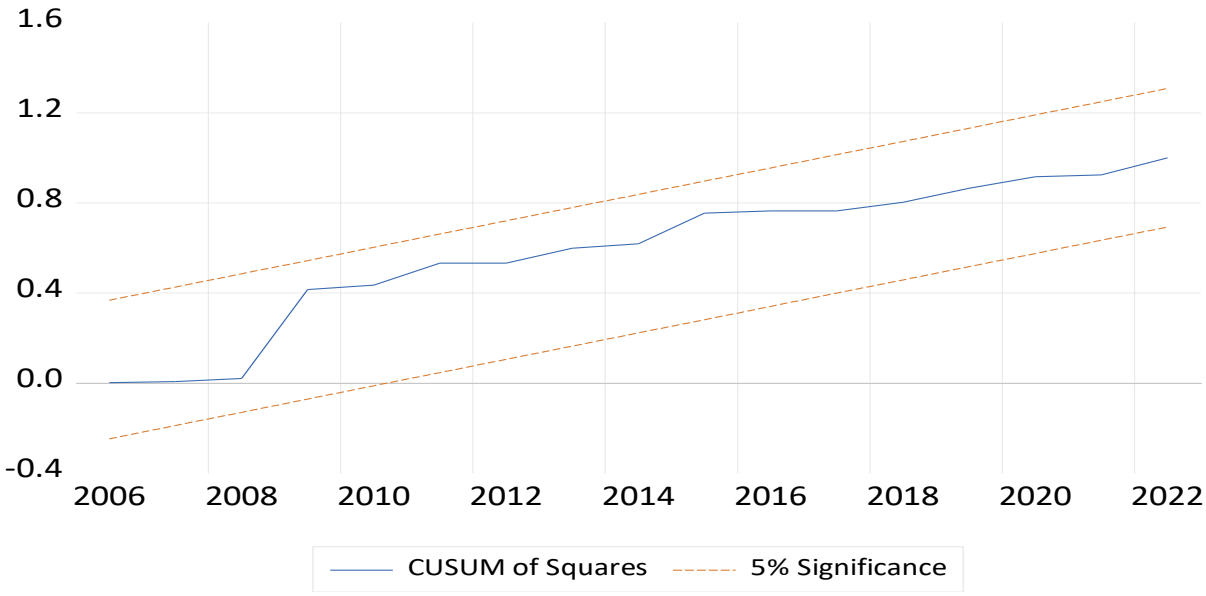

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

7. اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

عند اجراء اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج المقدر نلاحظ من الشكل رقم (3-5) ان معامل Theil يساوي (0.41) وهو أقرب للصفر وهذا يعني ان الأنموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ الاقتصادي في المستقبل واتخاذ القرارات، كما نلاحظ ان نسبة التحيز (0.000203) وهي قريبة جداً من الصفر وان نسبة التباين (0.23) وهي ايضاً قريبة من الصفر وان نسبة التغاير 0.76) وهي أقرب للواحد الصحيح.

الشكل رقم (3-5) نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

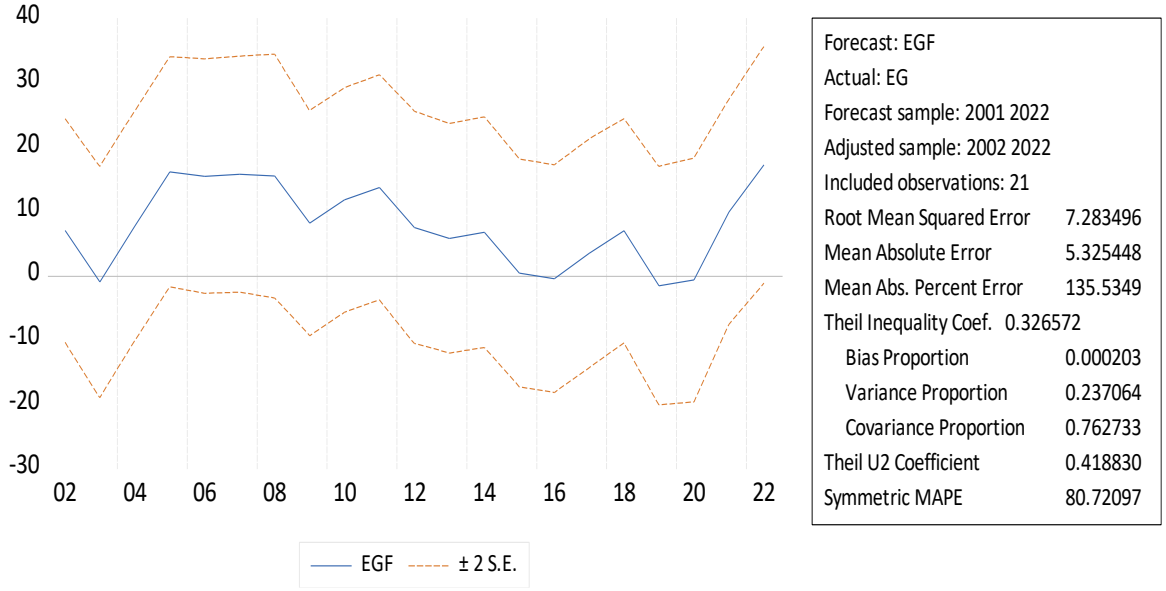

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

8. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

عند تقدير المعلمات في الاجل القصير لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم(3-6)ان معلمة سلاسل القيمة العالمية(GVC) تساوي 2.07 وهي موجبة ومعنوية عند مستوى 5%، وذلك يعني وجود علاقة طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في ماليزيا، أي ان زيادة معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمقدار وحدة واحدة في الاجل القصير سوف يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (2.07)، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بسبب كون اقتصاد ماليزيا يعتمد بشكل كبير على القطاع الصناعي والتجارة الدولية مما يجعلها اسرع استجابة للتغيرات في سلاسل القيمة العالمية مما ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي في الاجل القصير، اذ تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفقاً للنظرية الاقتصادية الى اثار إيجابية على النمو الاقتصادي اذ تسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في زيادة الصادرات وحجم التبادل الاقتصادي بين الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كما تؤدي الى زيادة حجم الاستثمار المحلي والاجنبي ونقل المعرفة إذ إنَّ توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اليات للتعلم السريع والابتكار والتحديث الصناعي وقدرة افضل للشركات المشاركة على الوصول الى المعلومات.

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-6) ان معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) تساوي (-1.35) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي أكبر من الواحد الصحيح في القيمة المطلقة وذلك يشير الى ان

سرعة التكيف وتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول للتوازن في الاجل الطويل اقل من سنة واحدة.

الجدول رقم (3-6) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GVC)	2.074041	0.813045	2.550956	0.0207
CointEq (-1) *	-1.354792	0.205652	-6.587795	0
R-squared	0.716787	Mean dependent var		0.47381
Adjusted R-squared	0.701881	S.D. dependent var		13.82579
S.E. of regression	7.548916	Akaike info criterion		6.971078
Sum squared resid	1082.737	Schwarz criterion		7.070556
Log likelihood	-71.19632	Hannan-Quinn criter.		6.992667
Durbin-Watson stat	1.791552			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

9. اختبار المعلمات المقدرة في الاجل الطويل

عند تقدير المعلمات في الاجل الطويل لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم(3-7)ان معلمة سلاسل القيمة العالمية (GVC) تساوي (3.32) وهي معنوية عند مستوى 1%، وهذا يعني ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في ماليزيا، وان زيادة معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار(3.32) في الاجل الطويل، ونلاحظ ان التأثير في الاجل الطويل اكبر واكثر وضوحاً مقارنة بالأجل القصير وذلك بسبب كون ماليزيا تعتمد بشكل كبير على قطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ترتبط بشكل كبير بالتجارة الدولية، وان زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى تحسين القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية مما يؤدي الى تعزيز اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الجدول رقم (3-7) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GVC	3.320007	0.773758	4.290758	0.0005
C	-173.5402	42.23253	-4.10916	0.0007
EC = EG - (3.3200*GVC - 173.5402)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي في هونغ كونغ

1. اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

عند اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع يتضح من النتائج(الجدول رقم3-8) استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (EG) عند المستوى بوجود قاطع فقط وبدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، بينما لم تستقر السلسلة بوجود قاطع واتجاه عام عند مستويات المعنوية المحددة، بينما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير المستقل(GVC) عند المستوى بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5% و بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية10%،ولم تستقر بدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستويات المعنوية المحددة، وعند اخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات اتضح ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع(EG) مستقرة عند الفرق الأول عند وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون وجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 1%، كما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (GVC) ايضاً عند الفرق الأول بوجود قاطع فقط عند مستوى 5%، وبوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى 10% وبدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، وبذلك نقبل الفرضيةH_1 البديلة ونرفض فرضية العدمH_0 .

الجدول (3-8) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		EG	GVC
With Constant	t-Statistic	-3.3551	-3.5752
	Prob.	0.025	0.0158
		**	**

With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1794	-3.5227
	Prob.	0.1152	0.0655
		n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2819	0.5546
	Prob.	0.0249	0.8273
		**	n0
	At First Difference		
		d(EG)	d(GVC)
With Constant	t-Statistic	-4.9681	-3.6059
	Prob.	0.0009	0.0166
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9038	-3.4149
	Prob.	0.0007	0.0807
		***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.118	-3.7102
	Prob.	0	0.0009
		***	***

من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews

2. تقدير دالة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)

عند اختبار أنموذج ARDL يتضح ان قيمة (R-squared) (0.349) وهذا يعني ان المتغير المستقل (GVC) يفسر ما نسبته (34.9%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (EG) والباقي تفسره متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي، ويوضح الجدول رقم (3-9) ان قيمة (R-squared) المصححة (0.27)، وان قيمة (F) المحتسبة (4.82) وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على معنوية الأنموذج المقدر.

الجدول (3-9) نتائج اختبار أنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EG (-1)	0.166208	0.195226	0.851366	0.4058
GVC	1.08985	0.381801	2.854496	0.0105

C	-40.7739	15.31555	-2.66225	0.0159
R-squared	0.34923	Mean dependent var		3.738095
Adjusted R-squared	0.276922	S.D. dependent var		4.268069
S.E. of regression	3.62931	Akaike info criterion		5.547526
Sum squared resid	237.094	Schwarz criterion		5.696743
Log likelihood	-55.249	Hannan-Quinn criter.		5.57991
F-statistic	4.829765	Durbin-Watson stat		2.224801
Prob(F-statistic)	0.020934			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

3. تحديد مدة الابطاء المثلى

وفقاً لهذا الاختبار يتم اختيار مدة الابطاء المثلى عند أقل قيمة لمعيار اكايك (Akaike)، نلاحظ من الشكل (3-6) إن مدد الابطاء المثلى هي (1.0) بالاعتماد على معيار Akaike.

الشكل (3-6) تحديد مدة الابطاء المثلى

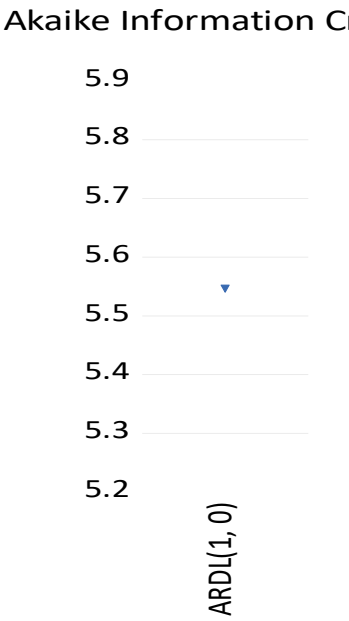

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

4. اختبار الحدود (العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات) F-Bounds Test

عند اجراء اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمها، اتضح من نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (3-10) ان قيمة (F) المحتسبة (7.88) وهي أكبر من الحد الأعلى

I (1) عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات وبذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 .

الجدول (3-10) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	7.881509	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.50%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

5. الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند اجراء اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للأنموذج المقدر كما في الجدول (3-11)، نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.19) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Chi-Square (0.14) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

الجدول (3-11) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.791848	Prob. F (2,16)	0.1985
Obs*R-squared	3.842871	Prob. Chi-Square (2)	0.1464

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

عند اجراء اختبار مشكلة ثبات التباين لأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.49) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيم الاحتمالية ل Chi-Square (0.45) (0.54) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات التباين للأنموذج المقدر ونرفض الفرضية البديلة H_1.

الجدول (3-12) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.735036	Prob. F (2,18)	0.4933
Obs*R-squared	1.585589	Prob. Chi-Square (2)	0.4526
Scaled explained SS	1.209754	Prob. Chi-Square (2)	0.5461

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ت- اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

عند اجراء اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera (0.74) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني ان الأنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0والتي تنص على عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

شكل رقم (3-7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

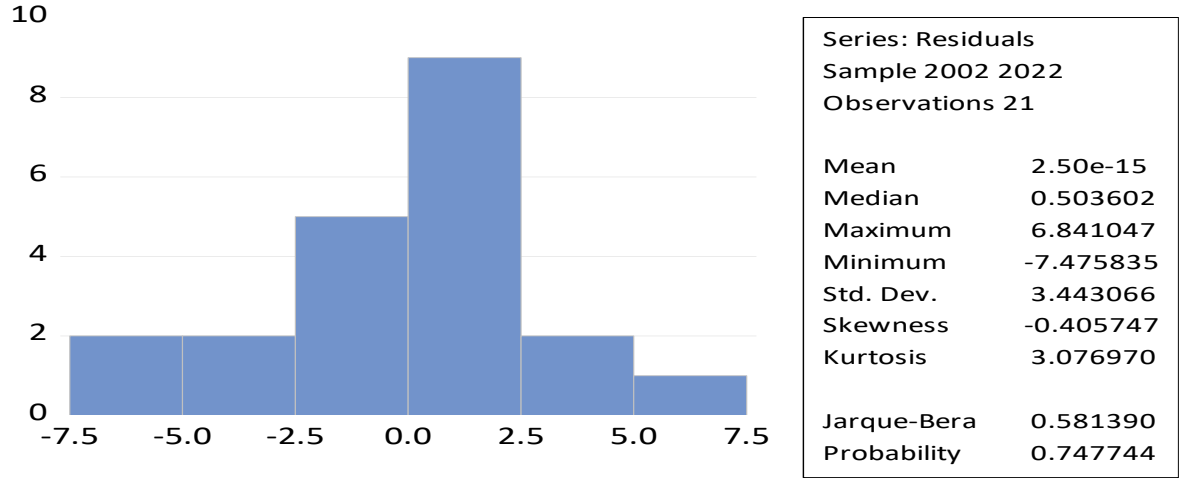

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

وينقسم اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج على اختبارين:

أ. اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

عند اجراء اختبار معنوية المعالم المقدرة (CUSUM) نلاحظ من الشكل رقم (3-8) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود (حديً) القيم الحرجة وهذا يعني إن المعلمات المقدرة معنوية ومستقرة عند مستوى 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل (3-8) نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

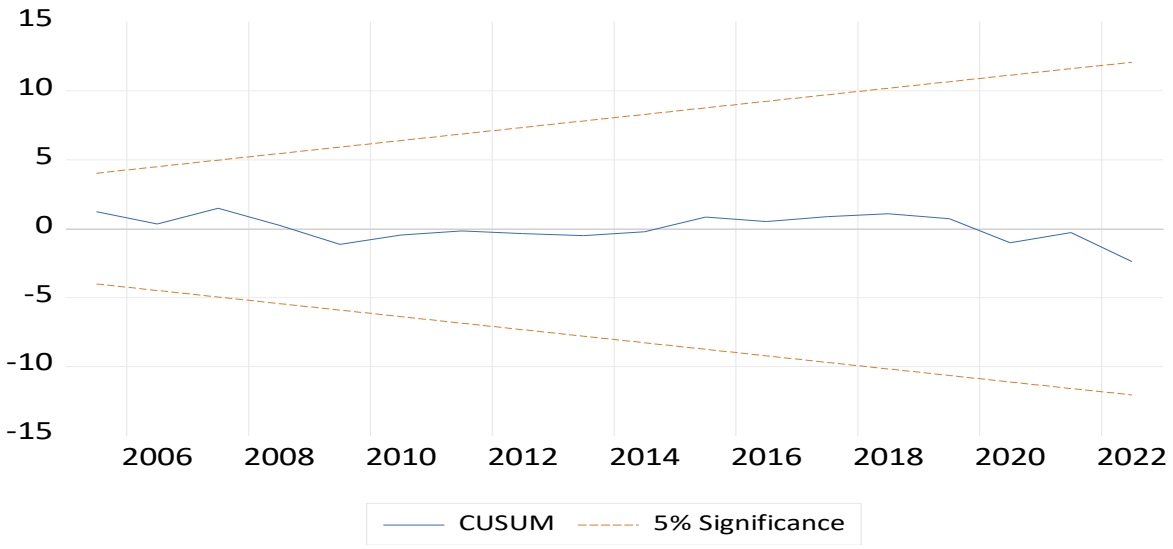

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب. اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

عند اجراء اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج نلاحظ من الشكل (3-9) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود (حديً) القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل رقم (3-9) اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

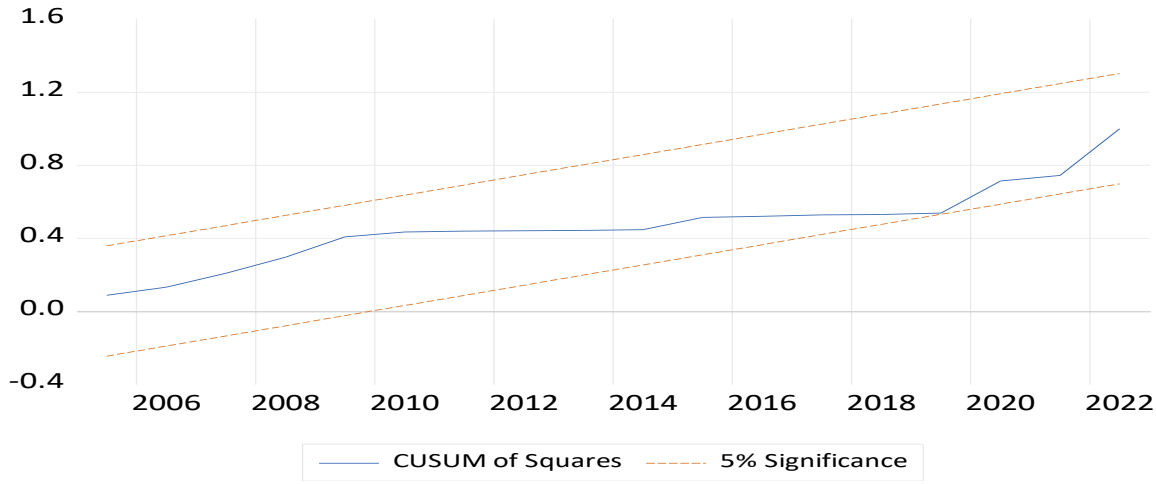

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

7. اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

عند اجراء اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج المقدر نلاحظ من الشكل رقم (3-10) ان معامل Theil يساوي (1.08) وهو أكبر قليلاً من الواحد الصحيح وهذا يدل على انخفاض قدرة الأنموذج على التنبؤ الاقتصادي في المستقبل واتخاذ القرارات، وبما ان القيمة قريبة جدا من الواحد الصحيح فذلك يدل على ان المتغير التابع سيكون ثابت تقريبا عبر الزمن، كما نلاحظ ان نسبة التحيز (0.000450) وهي قريبة جداً من الصفر وان نسبة التباين (0.27) وهي ايضاً قريبة من الصفر وان نسبة التغاير (0.72) وهي أقرب للواحد الصحيح.

الشكل رقم (3-10) نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

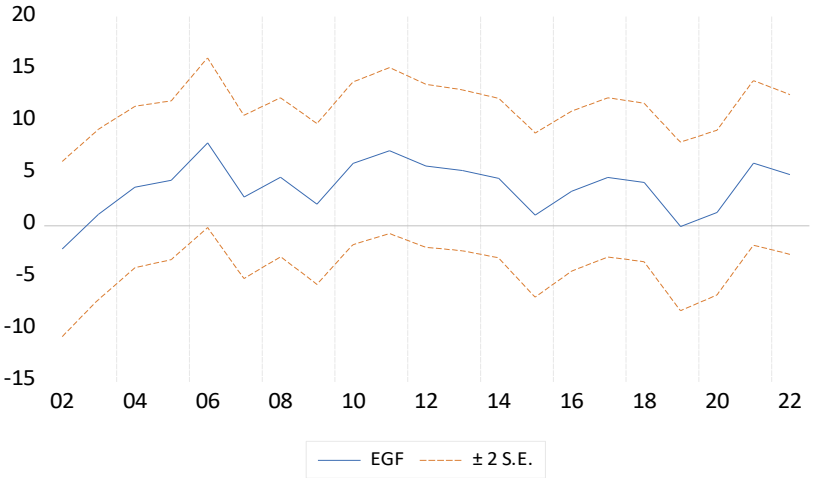

Forecast: EGF	
Actual: EG	
Forecast sample: 2001 2022	
Adjusted sample: 2002 2022	
Included observations: 21	
Root Mean Squared Error	3.270579
Mean Absolute Error	2.395332
Mean Abs. Percent Error	62.61582
Theil Inequality Coef.	0.326909
Bias Proportion	0.000450
Variance Proportion	0.277140
Covariance Proportion	0.722410
Theil U2 Coefficient	1.089407
Symmetric MAPE	74.48412

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

8. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

عند تقدير المعلمات في الاجل القصير لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم(3-13) ان معلمة سلاسل القيمة العالمية(GVC) غير موجودة وهذا يعني لا يوجد اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير في هونغ كونغ، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن تأثير سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي في هونغ كونغ لا يظهر في الاجل القصير، إذ إنَّه في اقتصادات متقدمة مثل هونغ كونغ تتميز بقطاع مالي قوي وخدمات متطورة يجعل اثر التغيرات في سلاسل القيمة العالمية اقل حدة على المدى القصير، إذ إنَّ اقتصاد هونغ يعتمد على القطاع المالي وقطاع الخدمات بشكل اكبر من قطاع الصناعة إذ إنَّ الصادرات الصناعية تتأثر بشكل اسرع بالتغيرات في سلاسل القيمة العالمية، لذلك فان اقتصاد البلدان التي تعتمد بشكل اقل على الصناعة تكون اقل مرونة وابطئ سرعة في الاستجابة للتغيرات في التجارة والتغيرات العالمية مما يجعل اثر المشاركة في سلال القيمة العالمية لا يظهر في الاجل القصير.

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-13) ان معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) تساوي (0.83-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي أصغر من الواحد الصحيح في القيمة المطلقة وذلك يشير الى ان سرعة التكيف وتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول للتوازن في الاجل الطويل أكثر من سنة واحدة.

الجدول رقم (3-13) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq (-1) *	-0.83379	0.162672	-5.12559	0.0001
R-squared	0.567722	Mean dependent var		-0.05429
Adjusted R-squared	0.567722	S.D. dependent var		5.236771
S.E. of regression	3.443066	Akaike info criterion		5.35705
Sum squared resid	237.094	Schwarz criterion		5.406789
Log likelihood	-55.249	Hannan-Quinn criter.		5.367844
Durbin-Watson stat	2.224801			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

9. اختبار المعلمات المقدرة في الاجل الطويل

عند تقدير المعلمات في الاجل الطويل لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم(3-14) ان معلمة سلاسل القيمة العالمية (GVC) تساوي (1.3) وهي معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في هونغ كونغ، وان زيادة معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار(1.3) في الاجل الطويل، ويتطابق ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في الدول المشاركة، اذ تظهر اثار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في هونغ كونغ بشكل اكثر وضوحاً في الاجل الطويل، اذ تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى تحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية كما تسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتؤدي الى توسع في البنية التحتية كما ان التكامل مع الأسواق العالمية يؤدي الى تعزيز مركز هونغ كونغ المالي وزيادة تدفقات رأس المال وجميع هذه العوامل تعزز النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

الجدول رقم (3-14) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GVC	1.307101	0.516947	2.528499	0.021
C	-48.9018	20.84328	-2.34616	0.0306
EC = EG - (1.3071*GVC - 48.9018)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

رابعاً: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي في مصر

1. اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

عند اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع يتضح من النتائج(الجدول رقم3-15) استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع (EG) عند المستوى عند عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10%، ولم تستقر بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام ، بينما لم تستقر السلسلة الزمنية للمتغير المستقل(GVC) عند المستوى بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون وجود قاطع واتجاه عام، وعند اخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات اتضح ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع(EG)

مستقرة عند الفرق الأول عند وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون وجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 1%، كما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (GVC) ايضاً عند الفرق الأول بوجود قاطع فقط وبدون وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، وعند وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية5%، وبذلك نقبل الفرضيةH_1 البديلة ونرفض فرضية العدمH_0 .

الجدول رقم (3-15) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		EG	GVC
With Constant	t-Statistic	-2.4982	-1.9493
	Prob.	0.13	0.3051
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4217	-1.9715
	Prob.	0.359	0.5825
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8636	0.5921
	Prob.	0.0607	0.8362
		*	n0
	At First Difference		
		d(EG)	d(GVC)
With Constant	t-Statistic	-4.8742	-4.6145
	Prob.	0.001	0.0018
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8098	-3.8888
	Prob.	0.0054	0.0337
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9594	-4.5812
	Prob.	0	0.0001
		***	***

من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews

2. تقدير دالة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)

عند اختبار أنموذج ARDL يتضح ان قيمة (R-squared) (0.465) وهذا يعني ان المتغير المستقل (GVC) يفسر ما نسبته (46.5%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (EG) والباقي تفسره متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي، ويوضح الجدول رقم (3-16) ان درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (EG) هي درجة واحدة(سنة) وكذلك الحال بالنسبة للمتغير المستقل (GVC)، كما يتضح ان قيمة (R-squared) المصححة (0.37)، وان قيمة (F) المحتسبة (4.93) وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على معنوية الأنموذج المقدر.

الجدول رقم (3-16) نتائج اختبار أنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EG (-1)	0.310996	0.196164	1.585389	0.1313
GVC	0.352112	1.066817	0.330058	0.7454
GVC (-1)	2.538781	1.258698	2.016991	0.0598
C	-89.9696	41.47336	-2.16933	0.0445
R-squared	0.465652	Mean dependent var		8.640952
Adjusted R-squared	0.371355	S.D. dependent var		12.43323
S.E. of regression	9.857958	Akaike info criterion		7.584078
Sum squared resid	1652.049	Schwarz criterion		7.783035
Log likelihood	-75.6328	Hannan-Quinn criter.		7.627257
F-statistic	4.938148	Durbin-Watson stat		1.999903
Prob(F-statistic)	0.012034			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

3. تحديد مدة الابطاء المثلى

وفقاً لهذا الاختبار يتم اختيار مدة الابطاء المثلى عند أقل قيمة لمعيار اكايك (Akaike)، نلاحظ من الشكل (3-11) إن مدد الابطاء المثلى هي (1.1) بالاعتماد على معيار Akaike.

الشكل (3-11) تحديد مدة الابطاء المثلى

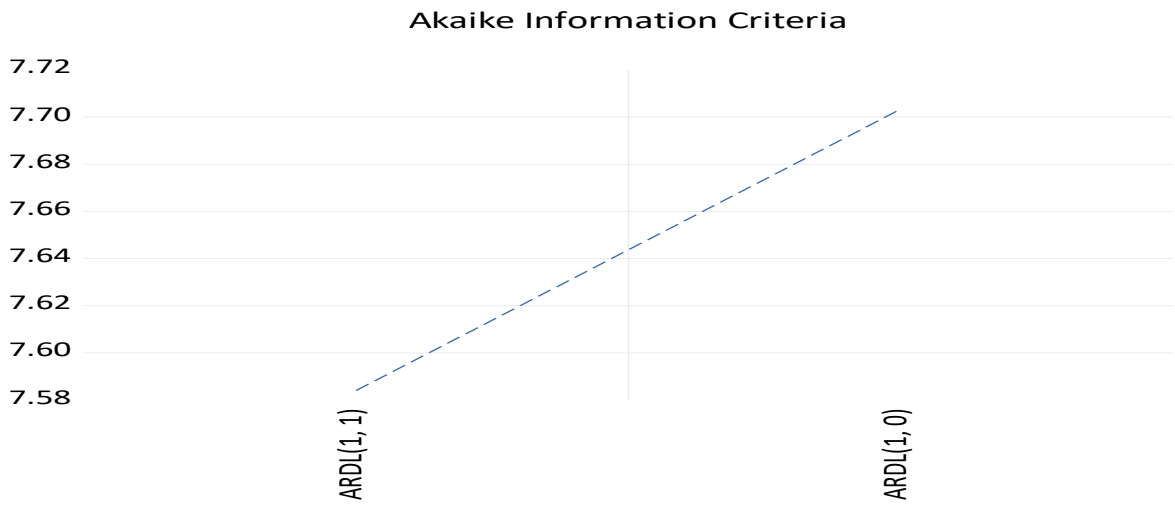

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

4. اختبار الحدود (العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات) F-Bounds Test

عند اجراء اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمها، اتضح من نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (3-17) ان قيمة (F) المحتسبة (4.36) وهي أكبر من الحد الأعلى I (1) عند مستوى معنوية 10% وهذا يعني وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات وبذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 .

الجدول رقم (3-17) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.367952	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.50%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	

		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

5. الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند اجراء اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للأنموذج المقدر نلاحظ من الجدول (3-18) ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.38) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل Chi-Square (0.28) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

الجدول رقم (3-18) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.029404	Prob. F (2,15)	0.3811
Obs*R-squared	2.534465	Prob. Chi-Square (2)	0.2816

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

عند اجراء اختبار مشكلة ثبات التباين للأنموذج المقدر نلاحظ من الجدول (3-19) ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة (0.47) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ ان القيم الاحتمالية ل Chi-Square (0.42) (0.52) وهي غير معنوية ايضاً عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات التباين للأنموذج المقدر ونرفض الفرضية البديلة H_1.

الجدول رقم (3-19) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.204174	Prob. F (3,17)	0.8921
Obs*R-squared	0.730329	Prob. Chi-Square (3)	0.866
Scaled explained SS	0.890112	Prob. Chi-Square (3)	0.8278

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ت- اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

عند اجراء اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر نلاحظ من الشكل (3-12) ان القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera (0.09) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني ان الأنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0والتي تنص على عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلةH_1 .

الشكل رقم (3-12) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

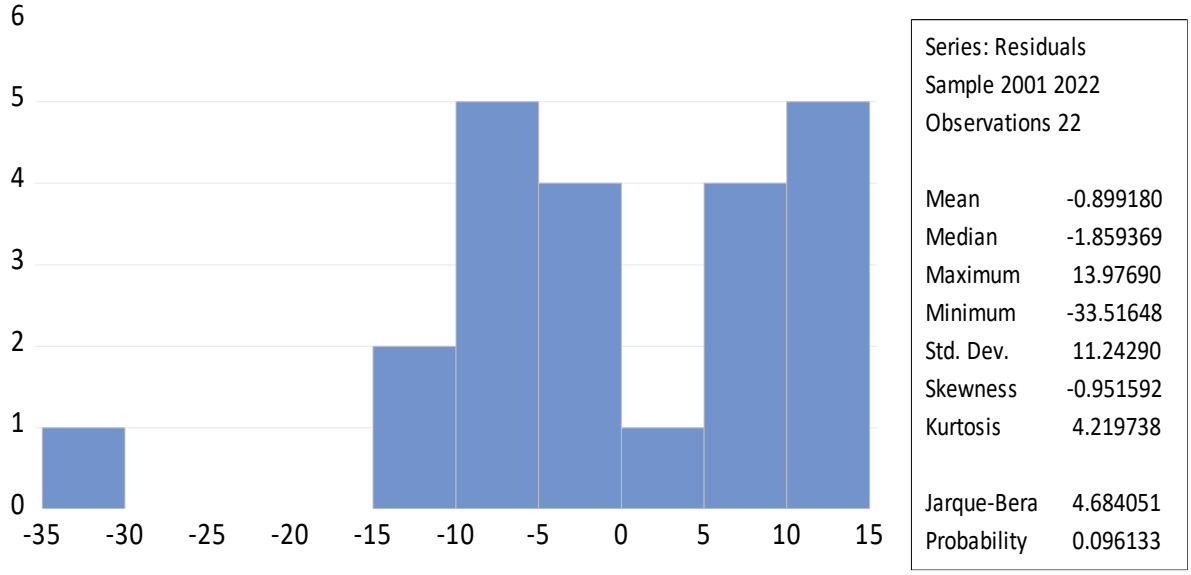

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

وينقسم اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج على اختبارين:

أ. اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

عند اجراء اختبار معنوية المعالم المقدرة (CUSUM) نلاحظ من الشكل رقم (3-13) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود (حديً) القيم الحرجة وهذا يعني إن المعلمات المقدرة معنوية ومستقرة عند مستوى 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل رقم (3-13) نتائج اختبار معنوية المعالم المقدرة CUSUM

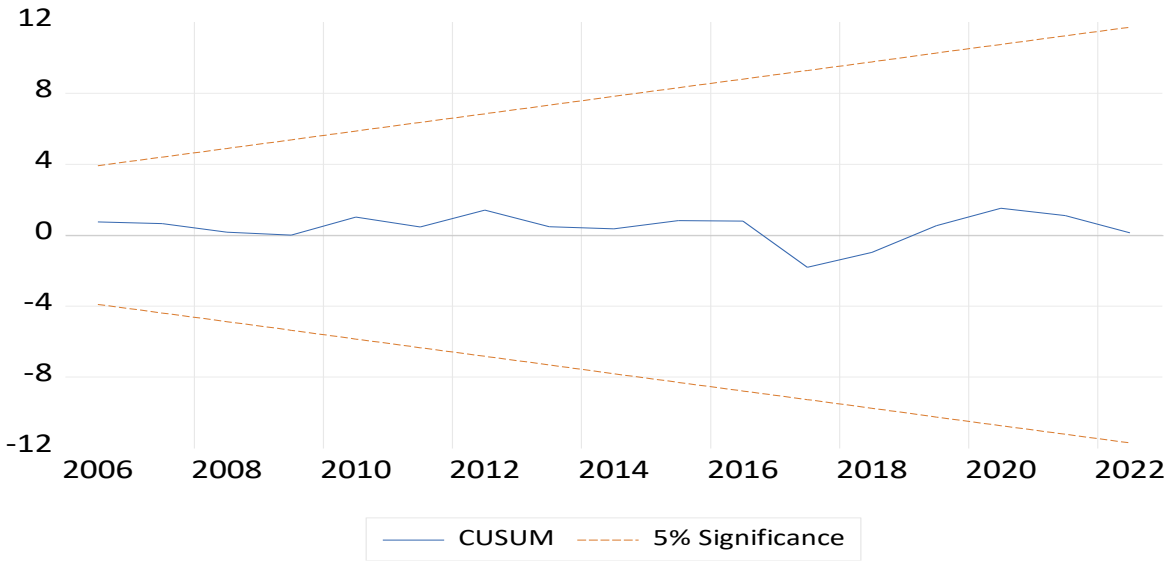

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

ب. اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

عند اجراء اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج نلاحظ من الشكل (3-14) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود (حديً) القيم الحرجة في جميع سنوات المدة ما عدا سنتيَ 2016-2017 اذ شهدت مصر انخفاضاً شديداً في النمو الاقتصادي بلغ 25%-، اذ سجلت مصر في هذا العام ادنى معدل نمو اقتصادي خلال المدة(2000-2022) ويعود سبب الانخفاض الى انخفاض قيمة الجنيه المصري بعد قرار تعويمه عام2016، وادى ذلك الى ارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري ومن ثمَّ انخفاض معدلات الاستهلاك، كما ان رفع الدعم على الوقود والكهرباء اسهم في زيادة الأعباء المالية على المواطنين والشركات وجاء ذلك ضمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتسبب الانخفاض الشديد في معدل النمو الاقتصادي الى اختلال في استقرار السلسلة بين عاميَ 2016-2017 وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الشكل رقم (3-14) اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في الأنموذج CUSUM of Square

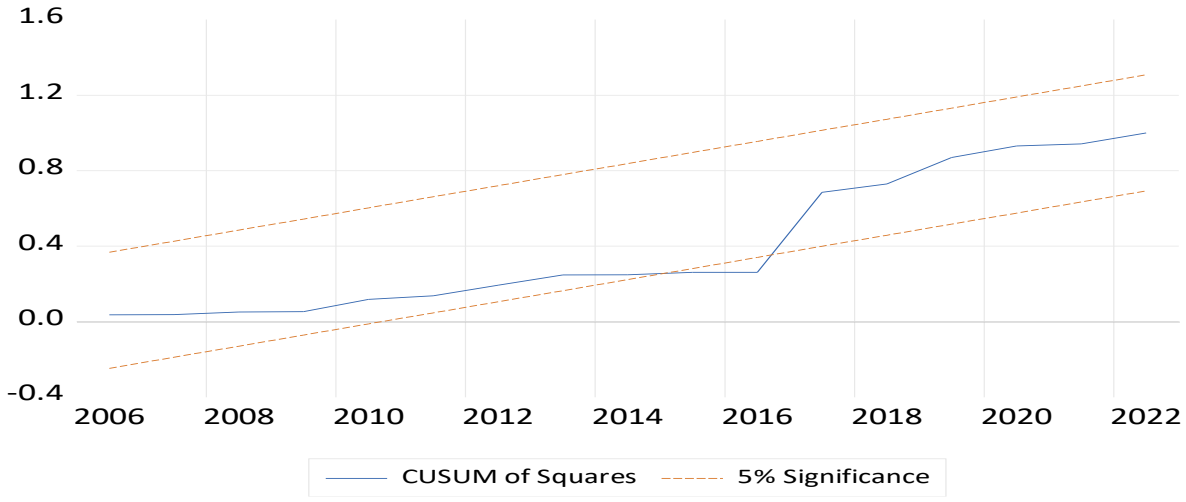

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

7. اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

عند اجراء اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج المقدر نلاحظ من الشكل رقم (3-15) ان معامل Theil يساوي (0.97) وهو أصغر قليلاً من الواحد الصحيح وهذا يدل على انخفاض قدرة الأنموذج على التنبؤ الاقتصادي في المستقبل واتخاذ القرارات، وبما ان القيمة قريبة جداً من الواحد الصحيح فذلك يدل على ان المتغير التابع سيكون ثابت تقريبا عبر الزمن، كما نلاحظ ان نسبة التحيز (0.000326) وهي قريبة جداً من الصفر وان نسبة التباين (0.32) وهي ايضاً قريبة من الصفر وان نسبة التغاير (0.67) وهي أقرب للواحد الصحيح.

الشكل رقم (3-15) نتائج اختبار الأداء التنبؤي للأنموذج

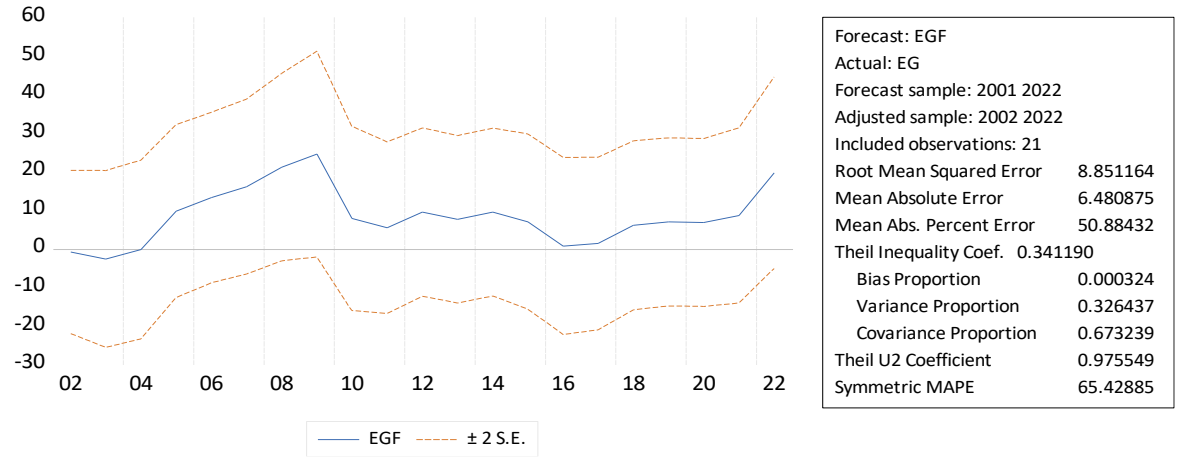

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

8. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

عند تقدير المعلمات في الاجل القصير لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح إثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم (3-20) ان معلمة سلاسل القيمة العالمية (GVC) تساوي 0.35 وهي موجبة ولكن غير معنوية عند مستوى 5%، وذلك يعني عدم وجود علاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي في الاجل القصير في مصر، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بسبب ارتفاع اسهام القيمة المضافة المحلية في قطاع الخدمات في الصادرات وكون معظم هذه الخدمات غير مرتبطة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، واعتماد قطاع الصناعة بشكل كبير على الاستخراج والتعدين، كما ان معظم منتجات القطاع الصناعي تكون موجهة للاستهلاك المحلي، بالإضافة الى ضعف البنية التحتية للتجارة، والقيود التنظيمية والسياسات الاقتصادية المصرية، جميع هذه الأسباب تؤدي الى ضعف التأثيرات الفورية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-20) ان معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) تساوي (0.68-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي أصغر من الواحد الصحيح في القيمة المطلقة وذلك يشير الى ان سرعة التكيف وتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول للتوازن في الاجل الطويل أكثر من سنة واحدة.

الجدول رقم (3-20) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GVC)	0.352112	0.924833	0.38073	0.7081
CointEq (-1) *	-0.689	0.18004	-3.82694	0.0013
R-squared	0.437548	Mean dependent var		0.734286
Adjusted R-squared	0.407945	S.D. dependent var		12.11863
S.E. of regression	9.324695	Akaike info criterion		7.393602
Sum squared resid	1652.049	Schwarz criterion		7.493081
Log likelihood	-75.6328	Hannan-Quinn criter.		7.415192
Durbin-Watson stat	1.999903			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

9. اختبار المعلمات المقدرة في الاجل الطويل

عند تقدير المعلمات في الاجل الطويل لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات وتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، نلاحظ من الجدول رقم(3-21) ان معلمة سلاسل القيمة العالمية (GVC) تساوي (4.19) وهي معنوية عند مستوى 1%، وهذا يعني ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في مصر، وان زيادة معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار(4.19) في الاجل الطويل، ونلاحظ ان التأثير في الاجل الطويل اكبر واكثر وضوحاً مقارنة بالأجل القصير وذلك لان زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى تحسين القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية مما يؤدي الى تعزيز اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الجدول رقم (3-21) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GVC	4.195756	1.667659	2.515956	0.0222
C	-130.579	55.63161	-2.34721	0.0313
EC = EG - (4.1958*GVC - 130.5792)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews12)

المبحث الثالث: مستقبل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية والدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة

اولاً: نبذة عن واقع الاقتصاد العراقي

يعد العراق من البلدان الاسيوية النامية ويقع في جنوب غرب قارة اسيا ويشكل الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، وعلى الرغم من وقوع العراق في منطقة تحيطها خمسة بحار إلَّا إنَّه ليست له حدود بحرية سوى60 كيلو متر مع الخليج العربي، بينما تبلغ حدوده البرية حوالي3500 كيلو متر.[1]

منذ استقلال العراق عام 1932 كان الاقتصاد العراقي تهيمن عليه علاقات اقطاعية وقدرات زراعية بدائية ويمكننا ببساطة وصفة بالاقتصاد النامي بما ينطوي عليه هذا الوصف من خصائص مثل تدني دخل الفرد والاعتماد على تصدير سلع رئيسة وانشغال الجزء الأكبر من الايدي العاملة في الزراعة إضافة الى ارتفاع معدل نمو السكان وتفشي الامية في المجتمع، وكان العراق حينها يتعامل مع العوائد النفطية التي بدأ يتلقاها على انها إيرادات فائضة عن تخصيصات الموازنة يوظفها في تمويل المشاريع الرأسمالية بمختلف اشكاله، في خمسينيات القرن الماضي حتى الثمانينيات اتبع العراق خططاً خمسية في عمليات التنمية الاقتصادية اسفرت عن نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وصل الى8.7% خلال المدة ما بين عامي1960و 1980 والتي بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلالها 7.6%، وشهد العراق خلال هذه المدة ارتفاعاً كبيراً في دخل الفرد وانخفاض مستوى الفقر اذ بلغ تعداد الطبقة الوسطى اعلى مستوياته خلال تلك المدة، الا ان استلام صدام حسين الحكم عام1979 كان بداية النهاية لتلك المدة.[2]

منذ ثمانينيات القرن الماضي أصبح عدم الاستقرار والتقلبات والصدمات من سمات للاقتصاد العراقي اذ دخل العراق في دوامة مستمرة من الحروب اسفرت عن تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز المستمر للموازنة العامة والعقوبات الدولية وارتفاع حجم المديونية الخارجية مما أثر سلباً على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.[3]

بعد عام 2003 اتسم الاقتصاد العراقي بسمات عديدة تعكس حجم الاختلال في التوازن الاقتصادي الكلي انعكست في صورة اختلالات هيكلية واضحة وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في

[1] خطاب صكّار، نوري خليل، جغرافيا العراق، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1979، ص7.
[2] محمد علي، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات103، الطبعة الأولى، الامارات، 2006، ص3.
[3] حيدر طالب، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، العراق، 2020، ص103.

معدلات البطالة وانخفاض نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية غير القطاع النفطي فضلاً عن هيمنة القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية، وارتفعت نسبة اسهام القطاع النفطي في الصادرات لتبلغ (83-96)% من اجمالي الصادرات خلال المدة(2003-2014)، وادى الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الى جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط مما يجعله اكثر عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار.[1]

ثانياً: مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية

1- تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في العراق للمدة (2000-2022)

يعد العراق من الدول التي تخطط للمشاركة الفعلية في سلاسل القيمة العالمية، ويبلغ متوسط معدل مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية17.33% خلال المدة (2000-2018)، ويتراوح بين (11.77-28.57) %، اما بالنسبة الى معدل مشاركة العراق في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية فيتراوح بين (10.91-24.83) % بينما يتراوح معدل مشاركة العراق في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية بين (0.49-3.64) % خلال المدة (2000-2018).

ارتفع معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في العراق من 10.91% في عام 2000 الى 11.28% في عام 2018، وشهد معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في العراق تذبذباً خلال المدة (2000-2018) وبلغ اعلى معدل للمشاركة 24.83% في عام 2003 ويعود سبب الارتفاع الى اعادة فتح الأسواق امام صادرات النفط العراقي عقب انتهاء الحرب على العراق بعد سنوات من العقوبات في تسعينيات القرن الماضي مما زاد من تواجد النفط العراقي في الأسواق العالمية، إذ إنَّ معظم مشاركة العراق في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية عن طريق صادرات القطاع الإستخراجي للنفط الخام والمعادن، لذلك ترتبط معدلات المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية في العراق بشكل كبير بأسعار النفط الخام والكميات المصدرة منه.

انخفض معدل مشاركة العراق في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية من 1.47% في عام 2000الى 0.49% في عام 2018 وهو أدني معدل للمشاركة خلال المدة (2000-2018)، وشهد

[1] ناجي ساري، الاقتصاد العراقي بعد 2003 التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد71، العراق، 2021، ص129.

معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية تذبذباً خلال المدة (2000-2018) وبلغ اعلى معدل للمشاركة 3.64% في عام 2003.

شهد معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في العراق تذبذباً خلال المدة(2000-2018) وبلغ اعلى معدل للمشاركة 28.47% في عام 2003بينما بلغ ادنى معدل للمشاركة 11.77% في عام 2018، وتعد مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية مشاركة ضعيفة اذ تعتمد على صادرات النفط الخام والمعادن والتي تكون في بداية السلسلة وتكون ذات قيمة مضافة منخفضة مقارنة بالمراحل الأكثر تقدماً مثل التكرير وإنتاج المنتجات البتروكيمياوية، اذ تحصل الدول التي تقوم بتكرير النفط الخام وإنتاج المنتجات البتروكيمياوية على قيمة مضافة اكبر إذ إنَّ الفوائد الاقتصادية والأرباح مرتبطة بالدول التي تقوم بالتصنيع والتكرير وتطوير المنتجات النهائية وذلك ما يجعل مشاركتها في السلسلة اكثر تأثيراً.

الجدول رقم (3-22) مؤشرات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية للمدة (2000-2018)

مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية-العراق				
Year	المشاركة في الروابط الامامية GVC F-	المشاركة في الروابط الخلفية GVC B-	المشاركة في سلاسل القيمة العالميةGVC -	نمو مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
2000	10.91	1.47	12.39	-
2001	15.50	2.08	17.59	41.94
2002	16.56	2.01	18.57	5.59
2003	24.83	3.64	28.47	53.32
2004	18.14	2.06	20.21	-29.02
2005	17.26	1.86	19.12	-5.37
2006	18.67	1.44	20.11	5.19
2007	17.38	1.03	18.41	-8.45
2008	15.73	0.85	16.58	-9.95
2009	17.37	0.87	18.24	9.99
2010	17.25	0.89	18.14	-0.54
2011	12.81	0.63	13.44	-25.90
2012	11.26	0.53	11.79	-12.29

2013	11.44	0.53	11.97	1.54
2014	12.20	0.57	12.78	6.71
2015	16.76	0.76	17.52	37.17
2016	23.53	0.86	24.40	39.22
2017	17.14	0.68	17.82	-26.97
2018	11.28	0.49	11.77	-33.92
2019	-	-	-	-
2020	-	-	-	-
2021	-	-	-	-
2022	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- UNCTAD-Eora Global Value Chain Database, UNCTAD-Eora GVC Database (worldmrio.com), Visit Date:1/1/2024

2- فرص وتحديات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية

أ- فرص مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية

وتوجد طرق عديدة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن ان تسهم في زيادة مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية وانسبها:[1]

- المشاركة عن طريق البيع: وتسمح هذه الطريقة للشركات المشاركة فيها التخصص في الحلقة التي تملك فيها ميزة نسبية او مطلقة، وتخفيض الأنشطة الداخلية للشركات والاستعانة بمصادر خارجية في أنشطة أخرى او شراء بعض المنتجات والخدمات كقطع الغيار والمواد الأولية او الخدمات الإدارية والمالية وتوفر هذه الطريقة للشركات المشاركة زيادة في سرعة الإنتاج وكلفة منخفضة مقارن فيما لو قامت الشركة بالعملية الإنتاجية بأكملها، ويمكن ان يستفيد العراق من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق البيع من زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة عن طريق مشاركة شركات القطاع العام والخاص في سلاسل القيمة العالمية كما تسهم هذه الطريقة في تخفيف العقبات امام الشركات الناشئة من الدخول الى السوق اذ تسمح لها في التخصص في الانشطة ذات التكاليف المنخفضة والتي لا تتطلب كفاءة عالية في

[1] بالاعتماد على ما تم تداوله في الفصل الأول، المبحث الأول.

الإنتاج والاستعانة بمصدر خارجي بأنشطة أخرى مما يسمح لها بإنتاج سلع بجودة اعلى تسمح لها في المنافسة في السوق المحلي والعالمي، كما ان المشاركة عن طريق البيع يمكن ان يكون عن طريق المشاركة في مرحلة من مراحل انتاج السلعة ولا يشترط القيام بالعملية الإنتاجية بأكملها أي ان الشركات تقوم باستيراد سلع وسيطة والحصول على قيمة مضافة من خلال بيعها كسلع وسيطة.

- ❖ المشاركة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية مما يسمح لها بإدخال ابتكارات جديدة او اجراء تغييرات تؤدي الى تحسين قدرات الشركات المحلية في الإنتاج وتسمح لها في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، اذ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعاون مع الشركات الأجنبية الى تسهيل الوصول إلى شبكات التوزيع العالمية التي يصعب الوصول إليها بواسطة الشركات المحلية بمفردها مما يعزز قدرتها على التصدير وزيادة تنافسيتها في السوق العالمية.
- ❖ عن طريق المشاريع المشتركة:

وتوجد ثلاثة انواع للمشاريع المشتركة

- المشاريع الوطنية التي تم التنسيق بينها وربطها معاً رغم ان كل منها قد أنشئ وفق قرار استثماري منفرد وله مواصفاته الخاصة مثل شبكات الطرق، الشبكات الكهربائية، شبكات التواصل السلكية واللاسلكية.
- المشاريع التي تقام في بلد واحد وتستخدم مدخلات بلدا اخر او المشاريع التي تنتج لإشباع الحاجات من سلع وخدمات لمصلحة بلدين او أكثر، مثل الصناعات الثقيلة التي تقام باتفاق بين بلدين او أكثر والموانئ والقنوات ويمكن ان ينتمي المستثمرين في هذه الحالة الى دولة واحدة او أكثر.
- المشاريع التي تقام في بلدين او أكثر، مثل مشاريع الجسور التي تربط بين بلدين او خطوط انابيب النفط والغاز او محطات التوليد الكهرومائية والتي تستفيد منها البلدان بشكل مباشر.

ب- تحديات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية

يواجه العراق مجموعة من التحديات الاقتصادية، والسياسية، والبنية التحتية في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من اهمها:

- ❖ عدم الاستقرار السياسي والأمني

يعاني العراق من عدم استقرار سياسي داخلي طويل الأمد، وهو ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والمحلي الذي يحتاج إلى استقرار سياسي يضمن استمرارية المشاريع ويقلل من المخاطر، كما تؤثر التحديات الأمنية مثل الإرهاب والصراعات الطائفية على تدفق الاستثمارات الأجنبية وعلى ثقة الشركات الأجنبية والمحلية في الاستثمار في العراق.

كما يعاني العراق من بيئة قانونية غير مستقرة وغير واضحة، مما يعوق جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إذ إنَّ القوانين المتعلقة بالتجارة، الاستثمار، وحماية الملكية الفكرية ليست متطورة بما فيه الكفاية لتشجيع الابتكار والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما ان الفساد في مؤسسات الدولة يمثل عقبة رئيسة أمام تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات اللازمة لدخول العراق في سلاسل القيمة العالمية.

كما يعاني العراق من تعقيدات في الإجراءات الجمركية والبروتوكولات التجارية، مما يؤدي إلى تأخير في تدفق السلع والبضائع ويؤثر سلباً على قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق الدولية.[1]

❖ ضعف البنية التحتية

يعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجالات النقل، الموانئ، الكهرباء، والاتصالات، وهي أساسية لتمكين الشركات من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إذ إنَّ البنية التحتية الحديثة ضرورية لنقل البضائع بسرعة وكفاءة وتوفير اتصال موثوق بين الموردين والمشترين في الأسواق العالمية.[2]

❖ الافتقار إلى المهارات والقوى العاملة المؤهلة

تتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وجود قوى عاملة ماهرة قادرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة واحتياجات الإنتاج العالمي، بينما يعاني العراق من ضعف في قدرات القوى العاملة مما يعيق جذب الاستثمارات في قطاعات التصنيع المتقدمة أو التكنولوجية.

❖ ضعف القطاع الصناعي والاعتماد الكبير على النفط

يعاني العراق من ضعف في القطاع الصناعي، وخصوصاً الصناعات التحويلية التي تعد عنصراً رئيساً في سلاسل القيمة العالمية، اذ يعتمد العراق بشكل رئيس على تصدير المواد الخام (مثل النفط) بدلاً من تصدير المنتجات التي تتضمن قيمة مضافة، اذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات

[1] ثامر علي خلف، الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد العراقي، مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد1، العراق، 2024، ص382.

[2] عبير محمد جاسم، واخرون، محددات الاستثمار المحلي في العراق ومتطلبات الإصلاح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد1(عدد خاص لوقائع ندوة علمية سنوية)، العراق، 2024، ص80.

القطاع النفطي، اذ يؤدي ضعف الاهتمام في القطاعات الاقتصادية الأخرى الى تراجع مستوى تطور المنتجات وانخفاض جودتها ومن ثمَّ لا تتناسب مع المواصفات المطلوبة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما ان الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط، اذ تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار المالي في العراق، مما يخلق تحديات إضافية للاستثمار في القطاعات غير النفطية، كما ان قلة الصناعات المتكاملة في العراق تجعل من الصعب المشاركة في سلاسل القيمة، اذ يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على استيراد المواد المصنعة، ولا توجد استراتيجية واضحة للنهوض بالصناعة التحويلية في العراق.[1]

ث- مشروع طريق التنمية، فرصة لزيادة مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية

يعد مشروع طريق التنمية من أهم المشروعات الاستراتيجية التي تسعى الحكومة العراقية إلى تنفيذها بهدف تعزيز موقع العراق كحلقة وصل رئيسة في التجارة العالمية، يتمثل هذا المشروع في إنشاء بنية تحتية قوية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ التي تربط العراق بالأسواق العالمية عبر بلدان متعددة في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، ويوفر مشروع طريق التنمية فرصة للعراق للمشاركة بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية ويعزز قدرته على التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، ويخلق فرصاً اقتصادية جديدة لتحسين النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

❖ ماهية المشروع

هو برنامج إصلاحي كبير للاقتصاد العراقي يبدأ من قطاع النقل وينعكس على باقي القطاعات، وأعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن مشروع "طريق التنمية" لربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وصولا إلى أوروبا، خلال مؤتمر دولي عقد في بغداد، في 27 مايو/أيار 2023، وأطلق عليه اسم "طريق التنمية"، وجمع مؤتمر بغداد مسؤولي النقل في 10 دول مجاورة للعراق، وهي: تركيا والسعودية وإيران وقطر والكويت والإمارات وسوريا والأردن والبحرين. [2]

ويرتبط مشروع "طريق التنمية " بإنجاز ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة المطل على الخليج العربي والذي انطلقت عمليات تشييده قبل أكثر من عقد وبلغت نسبة إنجازه 50% وبتكلفة تصل إلى 2.6 مليار دولار ومن المنتظر البدء في تشغيله جزئياً في عام 2025، ويمتد خط السكك الحديدية من ميناء

[1] امل غانم عبد، جعفر باقر محمد، تحليل اقتصادي لواقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومؤشرات الأداء فيه للمدة 2004-2020، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد54، العراق، 2023، ص763

[2] اميمه الشادلي، طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب، بي بي سي – القاهرة، 2023، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65732210

الفاو الكبير جنوباً إلى الحدود العراقية التركية شمالاً، على طول 1200 كلم، ويكلف ميزانية ضخمة تقدر بنحو 17 مليار دولار، ويهدف لنقل 400 ألف حاوية من البضائع في مرحلته الثانية، وقسمت عملية إنجاز "طريق التنمية" إلى ثلاث مراحل: الأولى تنتهي في عام 2028، والثانية في 2033، والثالثة في 2050، وتخطط الحكومة العراقية لاقتناء قطارات فائقة السرعة تصل إلى 300 كلم في الساعة بالنسبة لقطارات نقل الركاب، لكنها تنخفض إلى 140 كلم في الساعة بالنسبة لنقل البضائع.[1]

❖ أهمية المشروع

من المتوقّع أن يدر المشروع على العراق ارباحاً تقدر بحوالي 4 مليارات دولار سنوياً من خلال رسوم عبور السلع بالاتجاهين، اضافة الى الرسوم والضرائب التي ستنتج عن النشاط الصناعي على امتداد المسار، كما سيوفر هذا المشروع حوالي 100 ألف فرصة عمل محلية في المرحلة التي سوف تلي إنجازه، وبالرغم من ارتفاع تكلفة النقل البري عبر سكك الحديد مقارنة بالنقل البحري، إلَّا إنَّ مشروع طريق التنمية سيقلص مدة الرحلات بين شرق آسيا وأوروبا إلى النصف، مقارنة بالرحلات البحرية التقليدية وهو ما يؤدي الى جذب الحركة التجارية عبر المشروع، اذ تستغرق الرحلة التجارية من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء روتردام الهولندي حوالي 33 يوماً في البحر، بينما يمكن تقليص هذه المدة إلى 15 يومًا فقط عندما يتم نقل البضائع بالبر من الصين إلى ميناء جوادر الباكستاني، ومنه إلى ميناء الفاو الكبير، ثم إلى أوروبا عبر مشروع "طريق التنمية"، كما سيوفر المشروع قطارات عالية السرعة، تسير بسرعة 300 كيلومتر في الساعة لنقل الأفراد، بالإضافة إلى قطارات النقل التجارية التي تسير بسرعة 140 كيلومتر في الساعة، اذ سيكون بإمكان قطارات الأفراد أن تعبر من شمال العراق إلى جنوبه خلال أربع ساعات، وذلك من اجل استقطاب الحركة السياحية الى داخل البلد.

كما سيوفر المشروع طريقاً سريعاً لنقل النفط والغاز المسال المنتج في منطقة الخليج العربي، باتجاه أوروبا، عبر تركيا التي تضخ استثمارات للتحول إلى مركز لإعادة توزيع مصادر الطاقة، باتجاه السوق الأوروبية، وتتضمن المخططات العراقية للمشروع مناطق حرة ومدناً صناعية ومراكز لتخزين السلع ومصادر الطاقة، ومن المفترض أن تشهد جميع هذه المناطق طفرة صناعيّة كبيرة، بالاستفادة من سهولة شحن السلع والخدمات والمواد الأولية باستخدام "طريق التنمية". كما يتوّقع العراق أن يتحول إلى مركز

[1] نبيل المرسومي، السومرية نيوز، 2023، مشروع طريق التنمية.. إيرادات متوقعة تصل لـ 5 مليار دولار وخبير يفصل أهميته | اقتصاد(alsumaria.tv)، 2024/10/20.

تجاري مهم في أسواق النفط والغاز، بفعل قدرته على شراء هذه السلع وتخزينها، ومن ثم بيعها باتجاه السوق الأوروبية بحسب طلب كل دولة.[1]

3- الفرص المتاحة لمشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية من خلال مشروع طريق التنمية

يعد مشروع طريق التنمية من اهم الفرص التي يعتمد عليها العراق للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية، إذ إنَّ المشروع يرتبط بإنشاء بنية تحتية قوية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ وربط العراق بالسوق العالمية وتعزيز التجارة الداخلية والخارجية، تسهم اللوجستيات بشكل فعال في زيادة القيمة المضافة في قطاع الخدمات، كما ان توفر بنية تحتية متقدمة تعد من اهم محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وعامل جذب قوي للشركات على استخدام طريق التنمية العراقي الذي سيوفر سرعة اكبر وكلفة اقل، يوفر مشروع طريق التنمية فرصة لتنشيط وتطوير قطاع الخدمات مثل الخدمات اللوجستية، التصنيع، والتخزين، إذا ما تم تطويرها بالشكل الصحيح، اذ يمكن لهذه القطاعات ان تتيح للعراق فرصاً أكبر للمشاركة بشكل أعمق في سلاسل القيمة العالمية.

يعد مشروع طريق التنمية محفزاً كبيراً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تسهم البنية التحتية المحسنة في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين، ما سيدفع الشركات العالمية للاستثمار في العراق وإنشاء مراكز تصنيع وتوزيع محلية، هذه الاستثمارات ستدعم مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين نقل التكنولوجيا، كما انه من خلال البنية التحتية المتطورة، يمكن للعراق أن يصبح مركزاً لإعادة التصدير أو التصنيع الموجه للتصدير، مما يدعم الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

إنَّ ربط العراق بالسوق العالمية يسهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة التحويلية، ربط الشركات المحلية بالسوق العالمي يسهل من الحصول على المدخلات الوسيطة المتقدمة عن طريق الروابط الخلفية لسلاسل القيمة مما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للشركات وتحسين جودة منتجاتها وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق المحلية والعالمية مستقبلاً، تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تحسين التكنولوجيا ونقل المعرفة، اذ يمكن للعراق استيراد التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في الصناعات المحلية، إذ إنَّه مع دخول الشركات الأجنبية وتعزيز

[1] علي نورالدين، مشروع "طريق التنمية": تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل، مؤسسة فنك الثقافية، مشروع "طريق التنمية :"تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل(fanack.com)، 2024/10/20.

التنافسية، يمكن تطوير القدرات المحلية والاستفادة من أحدث الابتكارات وهذه العملية تتيح للعراق تحسين إنتاجيته وتحقيق معدلات نمو أعلى في الأجل الطويل.

ويؤدي إنشاء الموانئ والطرق الحديثة إلى زيادة صادرات العراق من المنتجات النفطية وغير النفطية، ويخلق فرصاً لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية، هذه العملية ستدعم التنويع الاقتصادي في العراق وتقليل الاعتماد على صادرات النفط فقط.

ثالثاً: الدروس المستفادة من تجارب الدول المختارة وإمكانية تطبيقها في العراق

1. الدروس المستفادة من مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية

تعتمد ماليزيا في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على قطاع الصناعة وبشكل خاص الصناعات التحويلية، اذ تتراوح حصة القيمة المضافة المحلية في قطاع الصناعة بين (45.1-37.5)% من اجمالي الصادرات، وتتراوح القيمة المضافة الأجنبية في قطاع الصناعة بين (36.4-24.8)% من اجمالي الصادرات، اما قطاع الخدمات فيشارك أيضا في سلاسل القيمة العالمية ولكن بمعدلات اقل من قطاع الصناعة، تستورد ماليزيا السلع الوسيطة والمواد الأولية من الدول الأجنبية وتدخل هذه المواد في العديد من الصناعات المحلية وتحولها الى منتجات نهائية في صادراتها او تعيد تصديرها كسلع وسيطة تستخدم في صناعات بلدان اجنبية وتدخل في صادراتها، لجأت ماليزيا في بادئ الامر الى الاستراتيجية التقليدية (الاحلال محل الواردات) بدءاً بالتركيز على صناعة السلع الاستهلاكية المستوردة من الشركات الأجنبية، اذ تعني هذه الاستراتيجية التصنيع المحلي للسلع المستوردة من الخارج، ونجحت ماليزيا في تكوين نواة صناعية في الداخل عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية ،ثم تطور الامر لصناعات أخرى كصناعة مواد البناء والبلاستك والمواد الكيميائية، وقامت الدولة بتشريع قانون الاستثمار عام (1968) لتشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية من اجل زيادة حجم القاعدة الصناعية، وان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اسهمت بشكل فعال في تطوير قطاع الصناعة في ماليزيا، توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مدخلات وسيطة متقدمة بتكلفة اقل تسهم في رفع جودة السلع المنتجة وتسمح للشركات بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، كما تسمح سلاسل القيمة العالمية للشركات في التخصص في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، تشارك الشركات في مرحلة من مراحل الانتاج ولا تضطر للقيام بالعملية الإنتاجية بأكملها وهو ما يقلل العقبات امام دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الى السوق وزيادة قدرتها التنافسية، اذ تقوم ماليزيا بإعادة تصدير نسبة كبيرة من السلع الوسيطة المستوردة كسلع وسيطة، تعد ماليزيا من الدول التي مرت بتجربة تنموية ناجحة وحققت نتائج إيجابية وتحولاً من

اقتصاد نامي الى اقتصاد اكثر تقدماً، ويجب على العراق دراسة هذه التجربة والاستفادة منها في النهوض بواقع التنمية الاقتصادي في البلاد وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. [1]

2. الدروس المستفادة من مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية

تعتمد هونغ كونغ بشكل كبير على إعادة التصدير في زيادة قدرتها التصديرية، اذ تتصدر هونغ كونغ اقتصاديات إعادة التصدير للمدة2016-2020، بسبب زيادة حركة السلع الوسيطة عبر الحدود خاصة مع الصين وتعد هونغ كمركز لإعادة التصدير، اذ تملك هونغ كونغ موقعاً استراتيجياً مقارنة بخطوط التجارة الدولية وإمكانيات لوجستية وهو ما أسهم في نمو هذا النوع من التجارة.[2]

وتسهم القيمة المضافة في اللوجستيات (النقل والتخزين) بشكل فعال في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في هونغ كونغ اذ ارتفعت القيمة المضافة في اللوجستيات من 7515مليون دولار في عام 2000 الى 19603مليون دولار في عام 2020 أسهم ذلك في ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الخدمات خلال المدة (2000-2020).[3]

اذ تؤدي الخدمات دورا مهماً في مشاركة هونغ كونغ في سلاسل القيمة العالمية، إذ إنَّ القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات في قطاع الخدمات هي اكبر من القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات في قطاع الصناعة في جميع سنوات المدة(2000-2020)، وهو ما يعني ان قطاع الخدمات في هونغ كونغ يسهم بشكل اكبر من قطاع الصناعة في القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات ان القيمة المضافة في الخدمات مثل الابتكار والتصميم والتسويق واللوجستيات اكبر من القيمة المضافة في التصنيع كما اوضحنا في المبحث الأول من الفصل الاول.

تسهم الخدمات بشكل كبير في خلق القيمة المضافة وزيادتها، تستغل هونغ كونغ موقعها الاستراتيجي في الحصول على القيمة المضافة وزيادتها عن طريق قطاع النقل واللوجستيات و تحصل هونغ كونغ أيضا على قيمة مضافة عن طريق إعادة تصدير السلع المستوردة عن طريق موانئها، ان الاهتمام بالبنى التحتية لقطاع النقل واللوجستيات يمكن ان يسهم في زيادة مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية من خلال هذا القطاع، يشغل العراق موقعاً استراتيجياً مهماً يمكن ان يوفر للدول والشركات الوقت والكلفة عند استخدامه في نقل السلع والبضائع بدلا من الطريق التقليدي، كما ان توفر البنى التحتية الجيدة يشكل عامل جذب كبير للاستثمار الأجنبي اذ يشجع الشركات على نقل جزء من أنشطتها داخل البلد لكون العراق

[1] بالاعتماد على ما تم طرحه في المبحث الاول من الفصل الثاني
[2] خلاط كيحل، واخرون، تنامي إعادة التصدير كاستراتيجية لتعزيز الصادرات، مصدر سابق، ص26.
[3] OECD, Trade in Value Added 2023edition: principal indicator, Data | OECD.

سيكون اقرب الى مراكز الطلب النهائي العالمي، ويسهم استثمار الشركات الأجنبية في العراق في ادخال التكنولوجيا الحديثة وطرق الإنتاج الأكثر تطوراً وزيادة الصادرات، ان مشروع طريق التنمية العراقي سيوفر للعراق فرصة اكبر للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية اذ سيوفر البنى التحتية الجيدة وطرق النقل الحديثة والمتطورة، وهو ممن اهم متطلبات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، اذ سيوفر المشروع وصولاً اسهل للسلع الوسيطة والتكنولوجيا المتقدمة الى العراق واستخدامها في الإنتاج المحلي ، اذ ستسهم المدخلات الوسيطة في زيادة جودة المنتجات المصدرة محلياً وزيادة قدرتها التنافسية مما يسمح بتصديرها الى الخارج وهو ما سيدفع شركات أخرى للمنافسة والدخول الى الخط الإنتاجي كما تسمح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التخصص في مرحلة معينة من مراحل انتاج السلعة وهو ما سيوفر للشركات فرصاً اكبر للمشاركة من خلال التخصص في جزء معين من السلسلة بدلاً من القيام بالعملية الإنتاجية بأكملها[1].

3. الدروس المستفادة من مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

تشارك مصر في سلاسل القيمة العالمية عن طريق قطاع الصناعة وتحصل على قيمة مضافة محلية عن طريق تصدير المنتجات الوسيطة والتي تدخل في صادرات البلدان الأخرى ، ومن اهم الصناعات التي تسهم في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في مصر هي الاستخراج والتعدين وتصنيع المنتجات الغذائية وصناعة الملابس والمنسوجات وصناعة المواد الكيميائية والأدوية وصناعة المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة، كما يسهم قطاع الخدمات بشكل فعال في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في مصر اذ يسهم بنسبة(41.2-53.7)% من القيمة المضافة في الصادرات خلال المدة(2000-2022)،ومن اهم الخدمات التي تسهم في القيمة المضافة المحلية في الصادرات هي خدمات النقل والتخزين وصيانة وتجميع السيارات والدراجات النارية وخدمات اقتصاد الاعمال، يمكن للعراق الاستفادة من تجربة مصر في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة المحلية، بالتركيز على تطوير قطاعات مثل الصناعات الغذائية، والملابس، والمواد الكيميائية، وصناعات التعدين والاستخراج، ويرتبط ذلك بتحسين قطاع الخدمات الداعمة للصناعة، خاصة في مجالات النقل والتخزين والصيانة، مما يسهم في تعزيز الكفاءة اللوجستية وزيادة الصادرات.[2]

كما يمكن للعراق زيادة القيمة المضافة المحلية عن طريق تطوير قطاع التكرير والصناعات البتروكيماوية، بدلاً من الاعتماد على تصدير النفط الخام، اذ حققت مصر تقدماً كبيراً في هذا المجال عن

[1] بالاعتماد على ما تم طرحه في المبحث الثاني من الفصل الثاني
[2] بالاعتماد على ما تم طرحه في المبحث الثالث من الفصل الثاني

طريق الاستثمار في بناء المصانع التحويلية وإنشاء سلاسل قيمة متكاملة تمتد من استخراج المواد الخام إلى تصنيع المنتجات النهائية، ويمكن للعراق اعتماد استراتيجية مشابهة عن طريق تطوير قطاع التكرير وتحويل النفط الخام إلى منتجات نهائية مثل الوقود، المواد الكيميائية، والأسمدة، اذ يسهم ذلك في تحقيق قيمة مضافة أكبر وزيادة عوائد الصادرات، كما يمكن للعراق زيادة التنويع الاقتصادي عن طريق الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام، ولتحقيق هذه الأهداف يحتاج العراق إلى تحسين البيئة الاستثمارية وسن القوانين التي تشجع للاستثمار المحلي وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشراكات مع الشركات العالمية المتخصصة في الصناعات التحويلية، كما فعلت مصر، كما يجب تطوير البنية التحتية لدعم حركة المواد الخام والمنتجات المصنعة، إلى جانب تحديث.

الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة الى ان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة، كما بينت نتائج اختبار (F-Bounds Test) وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي.
2. توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي في الاجل القصير والطويل في دولة ماليزيا، ان اسهام قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية بشكل كبير في القيمة المضافة في الناتج المحلي والصادرات تجعل من الاقتصاد الماليزي أسرع استجابة للتغيرات في سلاسل القيمة العالمية في الاجل القصير، وان زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يسهم في زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية والابتكار مما يعزز من أثر المشاركة في الاجل الطويل
3. يسهم قطاع الصناعة بشكل كبير في القيمة المضافة المحلية والأجنبية في الصادرات، وتظهر اثار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق قطاع الصناعة في الاجل القصير.
4. يوجد أثر متبادل بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقطاع الصناعة، اذ تسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تطوير قطاع الصناعة وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية، ويسهم قطاع الصناعة في زيادة معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الامامية والخلفية.
5. لم يظهر أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي في الاجل القصير في هونغ كونغ، في الاقتصادات المتقدمة مثل هونغ كونغ تتمتع بنظام مالي قوي وخدمات متطورة وتعتمد بشكل اقل على قطاع الصناعة يكون أثر المشاركة اقل حدة على النمو الاقتصادي، كما ان البلدان التي تعتمد بشكل اقل على الصناعة تكون اقل مرونة وابطئ سرعة في الاستجابة للتغيرات في التجارة والتغيرات العالمية مما يجعل أثر المشاركة في سلال القيمة العالمية لا يظهر في الاجل القصير.
6. القيمة المضافة في الخدمات مثل الابتكار والتصميم والتسويق واللوجستيات أكبر من القيمة المضافة في التصنيع، وتسهم القيمة المضافة في اللوجستيات (النقل والتخزين) بشكل فعال في القيمة المضافة المحلية في الصادرات.
7. ضعف البنية التحتية للتجارة، والقيود التنظيمية والسياسات الاقتصادية غير الداعمة، جميع هذه الأسباب تؤدي الى ضعف التأثير قصير المدى للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النمو الاقتصادي.

8. يعاني العراق من مجموعة من التحديات الاقتصادية، والسياسية، وضعف البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية، تمنعه من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
9. إنَّ توفر بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وبنى تحتية متطورة يعد من اهم العوامل التي تسهم في زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لذا فان الاهتمام بالمشاريع التي تسهم في تطوير البنى التحتية يمكن ان يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
10. يعد مشروع طريق التنمية حجر الأساس للانطلاق نحو التنمية الاقتصادية في العراق، اذ يوفر المشروع بنية تحتية قوية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ التي تربط العراق في السوق العالمية، ويوفر فرصة لمشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية عن طريق قطاع النقل واللوجستيات.
11. ربط السوق المحلية بالسوق الأجنبية يسهم في توفير مدخلات وسيطة متطورة وإدخال طرق انتاج وتكنولوجيا حديثة تسهم في زيادة القدرات التنافسية والإنتاجية للشركات المحلية وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الروابط الامامية والخلفية، إذ إنَّ سلاسل القيمة العالمية تسمح للشركات التخصص في مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية ولا تشترط القيام بالعملية بكاملها مما يذلل العقبات امام دخول الشركات الى السوق وزيادة قدراتها التنافسية.

التوصيات

1. التركيز على تطوير قطاع الصناعة التحويلية في العراق عن طريق تقديم التسهيلات الضريبية، ودعم التقنيات الصناعية الحديثة، وتعزيز الابتكار في قطاع الصناعة.
2. الاستثمار في تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات في العراق، وذلك لضعف البنية التحتية التجارية في العراق، إذ يعد هذا القطاع من المحاور الأساسية لمشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية.
3. الاهتمام في مشروع طريق التنمية، كونه يعد عنصر اساسي لربط العراق بالأسواق العالمية، وتوجيه الاستثمارات لدعم البنية التحتية للمشروع لتمكين العراق من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

4. تبني سياسات اقتصادية وتنظيمية داعمة للتجارة الخارجية، مع تخفيف القيود البيروقراطية وتحفيز قطاع الصناعة، مما يسهم في زيادة مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية على المدى القصير والطويل.

5. تعزيز الروابط التجارية بين السوق المحلية والأسواق العالمية لتسهيل حصول الشركات العراقية على مدخلات وسيطة متطورة وتكنولوجيا حديثة، مما يعزز من إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

6. تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات المحلية والعالمية، مما يتيح للشركات العراقية التخصص في مراحل معينة من الإنتاج، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

7. تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم البحث والتطوير، خاصة في مجالات التصميم والتسويق والخدمات، ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال لزيادة مساهمتها في القيمة المضافة المحلية نظراً لأهمية القيمة المضافة التي تحققها هذه الخدمات التي ترتبط بشكل كبير بالتجارة وبسلاسل القيمة العالمية.

8. إعداد برامج تدريبية متخصصة تركز على المهارات المطلوبة في قطاعات الصناعة والخدمات واللوجستيات، مما يسهم في تمكين العاملين من مواكبة التطورات العالمية وزيادة جاهزية العراق للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

9. التركيز على تحقيق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، كونها من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز مشاركة الشركات العراقية في سلاسل القيمة العالمية.

المصادر والمراجع

اولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب

1. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية ،1999.
2. الافندي، محمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
3. الافندي، محمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،2013.
4. بن صالح، فاروق، وبن احمد، عبد العزيز، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2013.
5. بولحية، الطيب، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.
6. جوارتيني، وجيمس، ستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، السعودية، 1988.
7. صكّار، خطاب، وخليل، نوري، جغرافيا العراق، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1979.
8. علي، محمد، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات103، الطبعة الأولى، الامارات، 2006.
9. فريد، محمد، في جغرافيا مصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر ،2000.
10. كارول، جولم، تاريخ موجز لهونغ كونغ "من مستعمرة الى منطقة إدارية خاصة"، شركة تشونغ هوا للكتاب المحدودة، هونغ كونغ،2013.
11. مختار، رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
12. ناصر، محمد، رحلة هونغ كونغ وماكو، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2002.
13. يونس، محمود، واخرون، مبادئ الاقتصاد، قسم الاقتصاد- كلية التجارة، مصر، سنة2000.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1. باهي، عبد الملك، مسعود بوضياف، أثر سلاسل القيمة في الاندماج المغاربي، جامعة تونس المنار، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس.

2. باهي، عبد الملك، واخرون أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الدول العربية دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للمدة1995-2015، الجزائر.
3. قويدر، سعد، سياسة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال المدة 1990-2020، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2023.
4. كيحل، خلاط، واخرون، تنامي إعادة التصدير كاستراتيجية لتعزيز الصادرات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2022.

رابعاً: البحوث والدراسات

1. إسماعيل، محمد، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد السابع، أبو ظبي، 2019.
2. إسماعيل، محمد، واخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد106، 2022.
3. انيسة، بركان، وعفيفة، دراج سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد2، المجلد13، الجزائر، 2022.
4. باهي، وفاء، مخزومي، لطفي، إثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة دراسة قياسية لمجموعة من دول ASIANللمدة 2005-2016، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، عدد2، مجلد3، الجزائر،2019.
5. باهي، وفاء، وباهي، عبد الملك، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء التكنولوجي للصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للمدة (2007-2020)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 2، المجلد 12، الجزائر ،2022.
6. البدوي، رضا، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال المدة (1971-2020) باستخدام انموذج (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، العدد 1، 2023.
7. بوشول، السعيد، وسعاد، جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي حالة الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، العدد2، المجلد5، الجزائر،2020.
8. جاسم، حضر، وماهر، قتيبة، قياس أثر التطور الاقتصادي وانعكاسه على انبعاثات الغاز الدفينة في عينة من بلدان متقدمة مختارة للمدة (2000-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد6، العراق، 2022.

9. جلال، محمد منذر، ماليزيا: ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، العدد43، العراق،2019.
10. الجنابي، نبيل مهدي، ومحمد مهدي، عيسى، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2، المجلد16، العراق، 2014.
11. حلمي، اشرف، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد80، مصر، 2019.
12. حليم، منى ابو العطا، مستقبل المشاركة في سلا سل القيمة العالمية في ضوء الازمات والاثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)، مجلة مصر المعاصرة، عدد549، مصر ،2023
13. حنا، سمير، سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990-2014)، مجلة تنمية الرافدين، العدد122، العراق،2019.
14. خشخوش، هاجر، واخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات البانل للمدة 1995-2018، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد2، المجلد7، الجزائر ،2020.
15. خليفة، سليمان، وادم، معتز، تحليل وقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في اليونان (دراسة قياسية للمدة 1992-2021)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 4، فلسطين، 2023.
16. خميس، مهند، وعبد الله، كاظم، قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي والفقر في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العراق، العدد2، 2021.
17. رشيد، ساطور، قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال المدة (1990-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد58، العراق، 2019.
18. زيتوني، محمد، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، العدد2، الجزائر،2020.
19. ساري، ناجي، الاقتصاد العراقي بعد 2003 التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد71، العراق، 2021.
20. سكوبيل، اندرو، وجونج، مين، الى اين تتجه هونغ كونغ، مركز راند لسياسات منطقة اسيا والمحيط الهادئ، 2016.

21. سليمان، عطا الله، كاظم، اسراء، المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها في قوة الدولة، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد2013،11، العراق.
22. سميحة، جديدي، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كانموذج جديد للتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد02، المجلد03، العراق، 2022.
23. سميحة، جديدي، دور سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنافسية الصناعية دراسة قياسية لعدد من البلدان النامية للمدة 1995-2017، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد9، المجلد2، العراق، 2021.
24. السيد محمد السيد طلبه، هبة، تطور صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد2، المجلد32، مصر، 2018.
25. شناقه، جهرة، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام انموذج ARDL للمدة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف، العدد1، الجزائر،2020.
26. الشوربجي، مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا –مصر، العدد 6، 2009.
27. طالب، حيدر، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، العراق، 2020.
28. عبد الرحمن، يسعد، واخرون، دور سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التنويع الاقتصادي على ضوء استراتيجية China-plus-one، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد06، الجزائر، 2021.
29. عبد الرضا، أسماء، أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في عينة مختارة من الدول للمدة2014-2016، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 2، العراق، 2020.
30. عبد الستار، قاسم، أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد59، 2022.
31. عبد العزيز، احمد، واخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، العراق، 2010.

32. عبد الله، ناظم، وجاسم، ماجد، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17، العراق، 2017.
33. عبد الواحد، عبد العظيم، وعلي، حسنين، تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022) دراسة تحليلية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العراق، العدد10، 2023.
34. عبد نجم، سعد، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد7، العراق، 2014.
35. علي، ابتسام، وشحدة، بدر، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد66، العراق، 2022.
36. عواد، عثمان، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد1، العراق، 2022.
37. العيد، بوعلاقة، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال المدة (2000-2020)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022.
38. غريب، الطاوس، ودريد، حنان، أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية: السوق العالمية للهواتف الذكية انموذجا، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، العدد2، المجلد3، الجزائر ،2019.
39. كاظم، احمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر من1990الى2015، مجلة نسق، العدد3، مصر، 2023.
40. الكاظمي، مصطفى، وعبد الكريم، امير، تحليل العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العراق، عدد46 ،2020.
41. لهمود، فكري احمد، تحليل اثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد62، 2023، العراق.
42. محمد امين، فاطمة، المفاضلة بين انموذج الانحدار الخطي البسيط وانموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الامية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، العدد 20، اليمن،2021.

43. محمد ندا، رعد، وماهر، قتيبة، قياس إثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد1 ،2019.
44. محمود، امال، ومحمد، هانم، أثر أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر من خلال المربع السحري كالدور، مجلة التجارة والتمويل، العدد2، مصر،2022.
45. محي الدين، احمد، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد7، مصر،2019.
46. نصير، احمد، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، مجلة جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020.
47. النقار، عثمان، والعواد، منذر، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ وراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج واجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، سوريا، 2012.
48. هشام، ريغي، سبل تنمية الدور التوريدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال سلاسل القيمة العالمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد23، الجزائر،2020.
49. هشام، ريغي، موقع واهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد01، المجلد21، فلسطين، سنة2020.
50. والي، سندة، وعاشور، وليد، دور النظام المصرفي الأوربي في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة2010-2020، المجلة العالمية لإدارة الاعمال والتكنولوجيات، العدد4، تونس، 2022.
51. وفاء، باهي، واخرون، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للمدة 1995-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد1، المجلد14، الجزائر، 2021.

خامساً: التقارير

1. اندرو سكوبيل، مين جونج، الى اين تتجه هونغ كونغ، مركز راند لسياسات منطقة اسيا والمحيط الهادئ، 2016.
2. التقرير السنوي 2009/2008، البنك المركزي المصري.
3. التقرير السنوي2003/2002، البنك المركزي المصري.
4. التقرير السنوي2008/2007، البنك المركزي المصري.

5. التقرير السنوي2011/2010، البنك المركزي المصري.
6. التقرير السنوي2016/2015، البنك المركزي المصري.
7. التقرير السنوي2017/2016، البنك المركزي المصري.
8. التقرير السنوي2022/2021، البنك المركزي المصري.
9. مجموعة البنك الدولي، التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، أمريكا ،2020.
10. مجموعة البنك الدولي، التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية،2020.
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص من اجل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلاسل العالمية للقيمة، جنيف، 2013.

سادساً: الانترنت

1. الشادلي، اميمة، طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب، بي بي سي – القاهرة، 2023، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65732210
2. نورالدين، علي، مشروع "طريق التنمية": تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل، مؤسسة فنك الثقافية، مشروع "طريق التنمية": تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل(fanack.com)
3. المرسومي، نبيل، السومرية نيوز، 2023، مشروع طريق التنمية.. إيرادات متوقعة تصل لـ 5 مليار دولار وخبير يفصل أهميته اقتصاد (alsumaria.tv)

سابعاً: المصادر الاجنبية

1. Ahmed kadhum Jawad, The Effect of Foreign Direct Investment on Egyptian Economic Growth from 1990 to 2015, Nasaq Journal, NO 3, Egypt, 2023.
2. Alan Siu, Y. C. Richard Wong, Economic Impact of SARS: The Case of Hong Kong, Asian Economic Papers, No. 3:1, 2004.
3. Alan Siu, Y. C. Richard Wong, Economic Impact of SARS: The Case of Hong Kong, Asian Economic Papers, No: 3:1, 2004.

4. Anna Ignatenko, and others, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate, IMF Working Paper, European Department,2019.
5. Anna Ignatenko, and others, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate? IMF, working paper, European Department,2019.
6. Anton Dobronogov, Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Middle East and North Africa Social and Economic Development Group, The World Bank, NO.42, 2005.
7. Asian Development Bank, PART III Dollar Price Wedge between Nominal and Real Global Value Chain Participation ,2023.
8. Campell R. McConnell, Others, Economics: Principles, Problems, and Policies, Eighteen Edition, McGraw-Hill Irwin Companies, Part Six,2009.
9. Can Li, Others, Can Global Value Chain Upgrading Promote Regional Economic Growth? Empirical Evidence and Mechanism Analysis Based on City-Level Panel Data in China, Can Global Value Chain Upgrading Promote Regional Economic Growth? Empirical Evidence and Mechanism Analysis Based on City-Level Panel Data in China, Visit Date: 18/10/2024.
10. Carmen Díaz-Mora, And Others, STRENGTHENING THE STABILITY OF EXPORTS THROUGH GVC PARTICIPATION: The who and how matters, Journal of Economic Studies, 2017.
11. Cassey LEE, Globalization and Economic Development: Malaysia's Experience, ISEAS–Yusof Ishak Institute, ERIA Discussion Paper Series No. 307,2019.

12. E Zhihuan, Assessment of the Strengths and Prospects of Hong Kong's Economic Growth, Bank of China (Hong Kong), ECONOMIC REVIEW (A Monthly Issue),2021.
13. Faezeh Raei, Anna Ignatenko, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate, Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate? in: IMF Working Papers Volume 2019 Issue 018 (2019), Visit Data:18/10/2024.
14. Fremandez, Marquez, Dynamic Determinants of International Trade Pattern: The Case of European Food Products, Beverages and Tobacco", IMF Working Paper, No 9,2007.
15. Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, how important is GVC participation to export upgrading? The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021.
16. Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, how important is GVC participation to export upgrading? WILEY (The World Economy), No44, 2021.
17. Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, how important is GVC participation to export upgrading? WILEY (The World Economy), No44, 2021.
18. Hong Kong's Recent Economic Situation and Near-term Outlook, Office of the Government Economist Financial Secretary's Office, No. FC5/2022(01).
19. João Amador, Sónia Cabra, GLOBAL VALUE CHAINS SURVEYING DRIVERS AND MEASURES, European Central Bank,2014, No1739.
20. John H. Drabble, Economic History of Malaysia, Economic History Association,2004, Australia.

21. Joseph G. Nellis, David Parker, Principles of Macroeconomics, Prentice Hall, Pearson Education Limited, England, 2004, p224.
22. Koen De Backer, Mapping Global Value Chain, OECD, 2012.
23. Lin Jones, and Others, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, Journal of International Commerce and Economics, United States International Trade Commission, 2019.
24. Lin Jones, and Others, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, Journal of International Commerce and Economics, United States International Trade Commission, 2019.
25. Lin Jones, and Others, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, Journal of International Commerce and Economics, United States International Trade Commission, 2019.
26. Mika Saito, and others, TRADE INTERCONNECTEDNESS: THE WORLD WITH GLOBAL VALUE CHAINS, INTERNATIONAL MONETARY FUND(IMF),2013.
27. Mohamedou Nasser Dine, INTER-INDUSTRY SPILLOVERS IN LABOR PRODUCTIVITY AND GLOBAL VALUE CHAIN IMPACTS: EVIDENCE FROM TURKEY, Economic Research Forum, Working Paper No.1430, 2020.
28. Narayan S, Estimating Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework, Economic research journal vol.22,2005.
29. OECD, Trade in Value Added 2023edition: principal indicator, Data | OECD.
30. Padmashree Gehl Sampatha, Bertha Vallejo, Trade, Global Value Chains and Upgrading: What, When and How? The European Journal of Development Research Vol. 30.

31. Penny Bamber, and others, CONNECTING LOCAL PRODUCERS IN DEVELOPING COUNTRIES TO REGIONAL AND GLOBAL VALUE CHAINS - UPDATE, OECD TRADE policy paper NO. 160.
32. Peter Draper, The Shifting Geography of Global Value Chains: Implications for Developing Countries, Trade Policy, and the G20, Global Summitry Journal, April 2013.
33. Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomics, First edition, BookBoon eBook Company, 2010.
34. Pol Antra's, Conceptual Aspects of Global Value Chains, World Development Report 2020, world bank group.
35. Promoting Services Sector Development and Trade-Led Growth in Commonwealth Developing Countries, UNCTAD,2013.
36. Przemyslaw Kowalski, and Others, Participation of Developing Countries in Global Value Chains: IMPLICATIONS For Trade and Trade - Related Policies, OECD Trade Policy Papers No. 179, OECD Publishing, Paris.
37. Tejvan Pettinger, Economic Growth, the internet, https://www.economicshelp.org/macroeconomics/economic-growth,4/5/2024
38. UNCTAD, Global Value Chains and Development: Investment and Value-Added Trade in The Global Economy,2013.
39. WORLD BANK GROUP, MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF GVCs ON ECONOMIC DEVELOPMENTM, GLOBAL VALUE CHAIN DEVEALOPMENT REPORT, 2017.

Abstract

This study addresses the importance of participation in global value chains (GVCs) and their impact on economic growth. It aims to explore GVCs and the mechanisms of integration, understand the relationship between GVCs and economic growth, and identify the role GVCs play in fostering economic development in countries that have actively participated in these chains. By examining selected international experiences, the study seeks to extract lessons that could be applied to the Iraqi economy. Iraq faces significant challenges, including weaknesses in most economic, industrial, and service sectors, deteriorating infrastructure, and a heavy reliance on crude oil exports to finance its national budget. Oil exports constitute a substantial proportion of the country's GDP. Therefore, the study investigates whether participation in GVCs can stimulate various economic sectors, improve infrastructure, enhance exports and employment levels, reduce reliance on oil revenues, and consequently increase Iraq's economic growth.

The study hypothesizes that participation in GVCs positively influences economic growth. To achieve its objectives, the research provides a theoretical framework for GVCs, highlights the advantages and disadvantages of participation, and examines the relationship between GVCs and economic growth. Furthermore, the study proposes solutions and policies that Iraq could adopt based on the successful experiences of other countries involved in GVCs.

The findings indicate that participating in GVCs positively impacts economic growth in the studied countries. The industrial sector significantly contributes to local and foreign value-added in exports, demonstrating a reciprocal relationship between GVC participation and

industrial performance. Additionally, value-added from services such as innovation, design, marketing, and logistics exceeds that of manufacturing. Connecting the local market to the global market enhances access to advanced intermediate inputs and introduces modern production methods and technologies, boosting local firms' competitiveness and productivity. Participation in GVCs through forward and backward linkages allows firms to specialize in specific stages of the production process without needing to undertake the entire operation, thus reducing barriers to market entry and enhancing competitive capabilities.

Keywords: Global Value Chains, Economic Growth.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Economics / Graduate Studies

"Participation in Global Value Chains and Its Role in Economic Growth: Selected Country Experiences with Potential Applications in Iraq"

A Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics / University of Karbala in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Economic Sciences

Prepared by

Ameer Jawad Jamal

Supervised by

Assistant Professor Dr. Huda Zueir Makhlif

2025 1446